

جہانگیر محمدی (مفتی)



سورۃ الاحزاب



مفتی جہانگیر محمدی • ریسرچ سوسائٹی دارالاحزاب • لاہور

كتاب الهلال

سا . شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

سكرتير التحرير : عايد عياد

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب

تليفون ٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط

KITAB ALHILAL

العدد ٥٢٤ - ذو الحجة ١٤٠٨ - أغسطس ١٩٨٨

NO . 452 AUGUST 1988

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) فى جمهورية مصر
العربية تسعة جنيهات بالبريد العادى وفى بلاد اتحادى البريد
العربى والافريقى والماكستار ثلاثة عشر دولارا او ما يعادلها
بالبريد الحوى وفى سائر انحاء العالم عسرون دولارا بالبريد

الهلال فى مخ
الخارج يسيل
البريد المسجل

اهداءات ٢٠٠١

اصلاح راتبه

القاهرة

سَعْدُ زَغَلُولُك

زعيم الثورة

بقلم

عباس محمود العقاد



دار الهلال

مقدمة

تسير الامم على هدى من عايتها كلما تبينت مواقع
خطواتها بين ماضيها وحاضرها ، ويعظم رجاؤها فى النجاح
كلما أحست أنها أدركت نصيبا منه فى الماضى وانها خليفة
أن تدرك نصيبا مثله أو يزيد عليه فى المستقبل ، ومصر
لا تكسب شيئا من قول قائل أن جهادها كله عبث وأن
زعماءها كلهم عجرة أو مقصرون . فان هذا ظلم للماضى
وللمستقبل فى وقت واحد : ظلم للماضى لانه يخالف الواقع
الذى تدل عليه المقابلة بين أمسنا ويومنا ، وظلم للمستقبل
لانه يشبط عزائم العاملين له ويدخل اليأس على قلوب
الأمليين فيه ، ومن دواعى التفاؤل أن سجل النهضة المصرية
يدل على نجاح أدركناه ونجاح سندركه ، اذا صدقت
العزائم واطرد المسير على الطريق المستقيم .

فى هذه الصفحات التالية سجل النهضة التى نهضتها
مصر على أثر الحرب العالمية الاولى ، ويطيب لنا ونحن نقدمها
أن نسأل : أين نحن اليوم وأين كنا ؟ فإذا بالجواب الواقع
الذى تقرره شواهد العيان اننا تقدمنا ونرجو أن نتقدم ،
وان التسوية بين مصر اليوم ومصر قبل ستين سنة أمنية
لا يتحناها لمصر مصرى رشيد ، فان الفارق البعيد بين ماكناه
وما صرناه هو المقياس الصادق الذى تقاس به خطواتنا من
أمس الى اليوم ، ونتمنى أن تستقيم فى الغد الى مدى أوسع
جدا مما أدركناه .

كيف كانت مصر فى مسنهل الجهاد الذى تسجله هذه الصفحات ؟

كانت الدولة كلها فى قبضة « المتدوب السياسى » أو فيصر قصر الدوبارة يصر فيها كيف شاء وينولى شئونها الداخلية والخارجية بغير حسيب .. وكان جيشها كله بقيادة « السردار » الانجليزى الذى يثور ويسوق الاساطيل اذا هم باصلاحه امير أو وزير ، وكانت كل وزارة فى قبضة مستشارها الذى يأمر وينهى ويسرم وينقض بغير ارادة الوزير وبغير علمه فى كثير من الاحيان ، وكان كل اقليم فى قبضة المفتى الانجليزى الذى يختار الموظفين ويرشحهم للترقية أو للعزل من المدير الى العمدة الى الخفير ، وكانت كل محكمة عليا لها قاض من قضاة الانجليز ، وكل محافظة فى عواصم القطر الكبرى لها حكمदार من ضباط الانجليز ، وكان جيش الاحتلال من ورائهم يكظم مناسق الفساهرة والاسكندرية ويقبض مرتباته من ميزانية الدولة المصرية ، وكانت السياسة الاستعمارية تدير ميدان الاقتصاد المصرى كأنه ديوان من دواوين الحكومة ، فلا مصرف ولا شركة ولا مرفق من مرافق الثروة العامة بيد أحد من المصريين ، وكل ما بيدهم ديون ثقيلة كأنها الاغلال فى أيدي الاسرى والسجناء ، وندع الفارق بين التعليم الذى تنفق عليه الدولة والامة أقل من نصف مليون والتعليم الذى تنفق عليه أكثر من خمسين مليونا ، فان الأرقام تغنى فيه عن الكلام .

ذلك مدى النجاح الذى أدركته مصر بنهضتها قبل ستين سنة ، وانها لسعيدة اذا تهيأت لها ستون سنة أخرى بمثل هذا الفارق العظيم بين ما نحن عليه اليوم وما نطمح اليه .

واعتقادنا أن النهضة لم توفق هذا النوفيق الا لانها امتازت على تقدمها من النهضة بمزيتين ظاهرتين : أولاها انها كانت نهضة أمة كاملة وجدت زعيمها ولم يكن زعيم رهط محدود أو طبقة خاصة ، والثانية انها طلبت الاستقلال حيشما وجدت اليه سبيلا ولم تقيد بوسيلة من الوسائل أو نظرية من النظريات .

وقد تغيرت ظروف العالم وفعلت سنة التطور فعلها في تقدم الامة المصرية ، ومع هذا نرجع الى المشروعات التي كانت مقترحة قبل نيف وثلاثين سنة فنرى أنها سبقت الزمن بشموط بعيد ، فلو نفذ مشروع منها لحقق لنا أمنية الجلاء والغاء الامتيازات قبل سنة ١٩٣٦ . وهى سنة المعاهدة التي أقيمت على بعض القيود ولم تحطم جميع تلك القيود ، ولا ينتهى العجب من غيرة الزعيم الشيخ سعد زغلول حين يعلم المطلع على هذه الصفحات انه لم يقبل مشروعا ناقصة الا وهو على مضض وبعد الرجوع الى مبدأ الاستفتاء والاجماع ، حرصا منه على وحدة الوفد ووحدة الامة من ورائه جهد المستطاع .

هذه الوقائع التي تحملها هذه الصفحات خليقة أن تعزز الثقة بما بلغناه والامل فيما سنبلغه بالمثابرة والاستقامة الى الغاية ، وقد اخترناها من كتاب « سعد زغلول » وافية على حدة بتجلية الحوادث التي اشتملت عليها ، وتوخينا في اختيارها أن تنتظم صلة الحاضر بالماضى وأنه تستقيم بها الطريق على هدى التاريخ الصحيح ، ولعلها بهذا الحيز فى سلسلة الهلال أوجز سجل وأجمع ايجاز .

عباس محمود العقاد

سعد فى سطور

● فى أول يونيو سنة ١٨٦٠ ولد سعد زغلول فى قرية « ابيانة » وكان أبوه الشيخ ابراهيم زغلول عميد القرية ، وأمه بنت الشيخ عبده بركات من أسرة عريقة .

● ورث سعد من أبويه بنية العلاج وصلابة الخلق وصدق العزيمة . ولما مات أبوه وهو فى سن السادسة ، عنى بتربيته أخوه الأكبر .

● ألحق سعد بمكتب القرية حتى بلغ الحادية عشرة من عمره ، ثم أرسل الى الأزهر حيث تأجر على حضور الدروس بين يدى المجددين من أساتذته . وكان يتردد على مجلس جمال الدين فى داره .

● حينما استعانت الحكومة بالشيخ محمد عبده فى تحرير « الوقائع المصرية » سعى فى تعيين سعد لتحرير القسم الادبى ، فمكث محررا بها حتى نشبت الثورة العرابية .

● اشترك سعد فى الثورة العرابية وناله من أذى الاعتقال بلاء غير يسير ، وخسر وطنيته وبات فى قائمة أنصار عرابى باشا .

● اضطر الى احترام المحاماة وكانت الدولة البريطانية قابضة على ناصية الامور . فتمنى الى المسئولين أن يسعدا وزمىلا له ألفا جماعة سرية باسم « جماعة الانتقام » فاعتقلا وظلا فى الاعتقال بعد الحكم ببراءتهما أكثر من ثلاثة أشهر

● وبعد بمانى مسنواو عرضت عليه وطيفة ، نائب قاض ، بمحاكمة الاستئناف فى سنة ١٨٩٢ ، فقبلها . وبقي فى القضاء ١٤ عاما بم عين وزيرا للمعارف . ثم وزيرا للحقانية .

● اعزل الوزارة وعزم على برشيع نفسه للجمعية التشريعية ، فنجح فى الدائرتين اللتين رشح نفسه فيهما نجاحا فاق كل تقدير ، واخير وكيل للجمعية التشريعية ، فكان وكيلها المنسحب .

● نشبت الحرب العظمى فى يوليو ١٩١٤ ، وفى ديسمبر أعلنت الحماية البريطانية . ولم تمض أشهر حتى أطلق الانجليز أيديهم فى دواوين الحكومة ، وأمعنوا فى التضييق على أعداء الاحتلال .

● وبعد انتهاء الحرب تألف « الوفد المصرى » للسعى للحرية والاستقلال ، واختير سعد رئيسا للوفد ، فكان قائد النهضة المصرية الباسل ، وزعيمها العظيم ، وقد كافح وناضل ، ونفى فى سبيل بلاده .

● كان أول رئيس لوزارة شعبية بعد الاستقلال . وأول زعيم مصرى ألقى خطبة العرش الاولى حين افتتح الملك فؤاد البرلمان فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ .

● تولى رئاسة مجلس النواب حتى توفى فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ وهو فى السابعة والستين من عمره .

القارعة

لا بد لنا من قارعة !

تلك هى الكلمة التى كان يرددها سعد فى الاسبوعين
الاخيرين قبل نفيه ، لانه كان يرى بحق أن السكوت يتبعه
سكوت وان الحركة تتبعها حركة ، ولم يكن جازماً بأن
الثورة آتية بعد القارعة التى كان يتصدى لها ويستبطن
وقوعها . لان المعسكرات والقلاع والمطارات فى مصر كانت
تعج بالجيوش وتزدحم بالمدافع والدبابات والطائرات .
والمصريون مجردون من كل سلاح حتى الهراوات والمسدس
وبنادق الصيد . والخطب ممنوعة والصحف مراقبة
والذهب والاياب بمرصد من الجواسيس والعيون . فاذا
تعدت الثورة على المصريين فغير عجيب أن تتعذر ، وغير
لزام أن تنور أمة فى هذه القيود ، وهى لا ترجو بالثورة
الغلاء أن تغلب الغالبين المزودين بكل سلاح .

لم يكن جازماً بأن الثورة آتية . ولكنه كان جازماً بأنها
إذا أتت فلن يكون مجيئها الا بقارعة تشعل نيران الغضب
فى الامة الواعدة المتحفزة . وفى وسعه هو أن يتصدى
للقارعة المرجوة المرهوبة فليتصد اذن لها ، وليعمل ما فى
وسعه . وعلى المقادير بقية التدبير .

وعندنا أن سعدا لو كان جازماً بالثورة جزماً لاتردد فيه
لكانت بطولته دون هذه البطولة ونصيبه من الاقدام دون
هذا النصيب ، لانه يقدم ولا يخشى أن يطول الخطر الذى

يقدم عليه ، ويجازف ويعلم أن غضب النورة يحميه . فاما أن يقدم وهو لا يبالي أن يستهدف للنكال دون أن يتبعه أحد أو يتفوق ضربته ضارب فتلك هي البطولة العليا ، لانها بطولة الواجب ، وهي أعلى وأقوم من بطولة الحساب والتقدير .

ومضى يوم ولم تأت القارعة فاستببطأها ، وكان من عادته أن يخرج من مكتبه ليتمشى في الطريقة لحظة ثم يعود اليه ، ففي مساء اليوم التالي لارساله البرقية الى رئيس الوزارة لقي عضوا من أعضاء الوفد في تلك الطريقة فقال له : « ان الجماعة لم يأتوا بعد . أتراهم لا يأتون ؟ » ثم قال : « هذا ليس بنافع . انهم اما أن يدعونا نسافر أو يقبضوا علينا والا فهم يتركونا نموت في مواضعنا » .

بيد أن هذا القلق لم يطل أكثر من يوم آخر . لان « الجماعة » المنتظرين أتوا في مساء اليوم التالي أي في اليوم الثاني من شهر اغسطس . فجاء الى بيت الأمة - عند الساعة الخامسة - ضابط بريطاني برتبة صساغ ومعه ضابط آخر برتبة الملازم ومترجم مصري ، ووقف على جانبي الباب الخارجى جنديان بريطانيان يحمل كل منهما بندقية في طرفها حربة ، وكان طالب من طلاب المدارس العليا قد دخل الى بيت الأمة قبل مجيئهم مهرولا فأبلغ الاستاذ فؤاد القصبجي (١) الذي كان يعمل يومئذ في قلم الكتاب والمترجمين الملحق بالوفد المصري أنه رأى ضابطا بريطانيا يستوقف محمد محمود باشا في طريقه الى بيت الأمة ويركبه سيارة من سيارات الجيش الانجليزي . فخرج الاستاذ

«١» اعتمدنا على رواية الاستاذ فؤاد في تفصيلات ما حدث ببيت الأمة في حضوره

فؤاد ليحبر سعدا بما أبلغه الضابط ، وإذا به أمام الضابط
البريطاني على باب الحجرة . فارتد هذا وبادره بالانجليزية
« انى أريد مقابلة سعد زغلول باشا فأين هو ؟ » فأجابه
الاستاذ فؤاد بالفرنسية : « تفضل فانتظر فى حجرة
الاستقبال ريثما أخبر الباشا » وأشار الى حجرة الاستقبال
فلم يفهم الضابط قوله وظن أن الباشا فى الحجرة التى
أشار اليها ، وعاد يقول : « هل سعد باشا هنا فى
الحجرة ؟ » فقال الاستاذ فؤاد : « لا . وانما أنا ذاهب
لإبلاغه » . فنظر اليه الضابط نظرة فاحصة ، وقال له :
« بل أنا أريد أن أراه بغير وساطتك » ، فاعتذر الاستاذ
وهتف فى شيء من الاستغراب : « ان العرف هنا لا يسمح
للزائر أن يقدم نفسه بنفسه ! » قال الضابط متعكفا :
« فى هذه الزيارة لا بأس من المقابلة والتقديم فى وقت
واحد ! » والتفت الى الاستاذ فؤاد فراه واضعا يده اليمنى
فى جيبه فخيّل اليه أنه يخرج منه سلاحا فناداه فى لهجة
عسكرية : « ارفع يديك » . وأسرع الضابط الثانى الى
مسدسه يستعد لتجريدته .

وكان سعد فى مكتبه قد شعر بما يجرى على حجرة
الاستقبال فخرج الى باب المكتب ، ولمحه الاستاذ فؤاد
والضابط هناك فى وقت واحد . فقال الاستاذ للضابط :
« ها هو سعد باشا » . فتركه الضابط واتجه الى الباشا
وعو يحييه التحية العسكرية .

نظر الباشا الى الضابط مليا ثم دعاه الى المكتب ، فرفع
قبعته ودخل معه ، ثم خرجا والباشا يتقدمه فى ثيابه
المعمود الى درج المسلم حيث وقف وقال له بالفرنسية :
« لست أذهب معك على قدمي . سأرسل فى احضار

مرغبة » فلم يفهم الضابط قصد الباشا وردد قوله : « لدى أمر بالقبض على سعادتك » قال الباشا وهو يتسهم : « ففهمت ذلك جيدا . ولكنى أريد أحضار مركبة » ففهم الضابط عند ذلك بشيء من العناء ، وأشار الى حيث تقف السيارة العسكرية بالانتظار . وكانت آخر كلمة قالها سعد قبل مغادرته بيت الإمة « نشجعوا » . . . قالها بالفرنسية وكررها مرات .

ولما هم بالنزول النفث الضابط الى الواقفين الذين تجمعوا فى هذه الفترة وسأل : « أين اسماعيل صدقى باشا ؟ » وكان صدقى باشا مع الواقفين فقال : « أنا هو » فقال الضابط : تفضل بالمجيء معى » فأجابه : « حسنا . ولكن نسمح لى بالرجوع لحظة الى المكتب » فوضع الضابط يده على كتفه وقال : « لا . انى أخشى أن تذهب ! » قال صدقى باشا : « لو كنت أريد الهرب لما أظهرت نفسى » ثم أفلت من يده ومضى الى المكتب . فانتظره الضابط الى أن عاد . . ثم سأل : « أين منزل حمد الباسل باشا ؟ » فلم يجيبه أحد ، وبعد هنيهة أشار أحد الواقفين الى المنزل ودل الضابط عليه .

ولم يذكر لى الاستاذ فؤاد قصبجى فيم كانت عودة صدقى باشا الى المكتب تلك اللحظة ، ولكنى علمت بعد ذلك أنه عاد اليه ليقضى بعض الاوراق الهامة مخافة أن تأخذها القيادة العسكرية أثناء التفتيش .

ولما هم الضابط بالانصراف تقدم اليه عبد العزيز فهمى (بك) والاضطراب باد عليه ، وقال بالفرنسية : « اذا أردتم مرة أخرى استدعاء أحد منا فيكفى أن تكتبوا اليه وهو يحضر اليكم » . . واضطر الى أن يكرر عبارته مرة أو

مرتين لان الضابط لم يعرفهما لأول مرة . فلما فهمها قال له « أشكرك » . . . ومضى .

وبعد نحو ساعة حضر الى بيت الامة حمد الباسل باشا وكان قد علم بما حدث فخطب مركز القيادة العليا بفندق سفواى سائلا . « الى أين تريدوننى أن آتيكم ؟ » فأحالوه الى ثكنة قصر النيل ليسألها . . . وطلبت منه هذه الحضور على الاثر . فودع أصحابه وذهب الى الثكنة .

وقد أدخل سعد وأصحابه فى الثكنة ، كل واحد منهم الى حجرة منفردة حتى المساء . ثم سمح لهم بالاجتماع ساعة العشاء . وقضوا الليلة فى الثكنة يتساءلون عن مصيرهم ، وفى الصباح أبلغهم ضابط كبير أنهم قد سمح لهم باستحضار ثياب من منازلهم تكفيهم لمدة شهر ، وبخادم لكل منهم ، اذا شاء .

وفى اليوم الثالث سئلوا : « هل أنتم على استعداد للمسير ؟ » فأجابوا : « على أنتم استعداد » ونزلوا مع الحراس الى فناء الثكنة فركبوا سيارتين تتبعهما سيارة بضاعة ، تحمل الاتباع والحقائب .

وخرجت السيارات بسرعة الى محطة العاصمة . فلما نزلوا منها أحاط بهم عشرون ضابطا انجليزيا ومعهم محمود صدقى باشا محافظ العاصمة ، وساروا بهم الى الرصيف الذى يقف عليه قطار بور سعيد ، وأدخلوهم جميعا الى ديوان واحد فى القطار ، ومعهم واحد من الضباط لم يكن سعد وأصحابه يعلمون الوجهة التى يتجهسون اليها ، فكانوا عند خروجهم من ثكنة قصر النيل يحسبون أنهم منقولون الى معسكر المعادى . . . فلما اتجهت السيارة يسارا وبلغوا قطار بور سعيد ظنوا أنهم منقولون الى رفح

أو الى السويس . ثم وصلوا الى بورسعيد ووجدوا هناك ضابطا بريطانيا بالانتظار . فأركبهم معه سيارة الى الميناء وأصعدهم الى نقالة بريطانية تقل ألفين من الجنود الانجليز فى طريقهم الى بلادهم . وأخذ البحارة فى تدريبهم على وسائل النجاة عند الخطر ، لأن السفن كانت تصطدم بالالغام كثيرا فى بحر الروم .

علموا انهم منقولون الى جزيرة مالطة حيث كانت العيادة العسكرية تأسر المعتقلين من المصريين والترك والامان . ولكنهم لم يعلموا ذلك من ضابط النقالة الا بعد الخروج من الميناء . فقبل لهم فى عرض البحر انهم ذاهبون الى تلك الجزيرة ، ووصلوا اليها بعد ثلاثة أيام .

تنسائل الكيرون : على أى قاعدة جرت الحكومة الانجليزية باختيار أصحاب سعد الثلاثة فى هذا الاعتقال؟ وتعليل ذلك ما ترى أن القيادة العسكرية لاحظت التقاليد الرسمية فى اختيار كهراء الوفد الذين يعتقلون مع رئيسه فاسماعيل صدقى باشا وزير سابق ، ومحمد محمود باشا مدير سابق ، وحمد الباسل باشا من غير الموظفين هو رئيس قبيلة بدوية كبيرة يعرفه الانجليز من أيام الحرب الطرابلسية ، وجميعهم يحملون لقب الباشوية ، فاختارهم هو الاختيار الوحيد الصحيح من وجهة التقاليد الرسمية .

الثورة

سرى نبأ الإعتقال بطيئا متناقضا فى اليوم الاول ، لان القيادة العسكرية حضرت على الصحف نشره والتلميح اليه فعلم به أعضاء الوفد وأصدقائه وموظفوه فى يومه ، وعلم به طلبة المدارس العليا فى اليوم التالى لانهم يجتمعون فى أمكنة متقاربة وينتمى بعضهم الى أعضاء الوفد وأصدقائه بصفة القرابة أو المعرفة ، وتسامعت به أحياء القاهرة شيئا فشيئا ، وانتقل منها الى الأقاليم بمثل ذلك البطء والتناقض ، فلم يسر الى القطر كله الا بعد يومين أو ثلاثة .

أضرب طلاب المدارس العليا نى صباح اليوم العاشر من شهر مارس عن تلقى الدروس ، وخرجوا من مدارسهم فى مظاهرة كبيرة طافت بدور المعتمدين السياسيين للاحتجاج على اعتقال الزعماء وعلى كبت شعور الأمة وحرمانها الحق فى ابداء مشيئتها ، وهى تسمع كل يوم دعوة الأمم كافة الى بيان حقها وتقرير مصيرها .

وأضرب عمال الترام بعد الظهر ، ثم أضرب الحوزة فى اليوم الحادى عشر ، وأصبحت الدكاكين مغلقة فى معظم أنحاء المدينة الا الدكاكين الأوروبية ، وتجلدت المظاهرات من طلاب المدارس وطلاب الأزهر وطوائف شتى من الجمهور فقابلها الجنود البريطانيون بإطلاق المدافع الرشاشة غير مفرقين بين كبير وصغير ، ولا بين مشترك أو غير مشترك فى المظاهرة .

وكانت نقابة المحامين قد أعلنت الاضراب فانقطع المحامون عن المحاكم الا من كان يوفدهم المجلس اليها لطلب

تأجيل القضايا ، واستتارت الفسوة في فم المظاهرات
غضب الناس وحنقهم فكثرت المظاهرات بدلا من أن تقل
واضطربت وقدتها بدلا من أن تهدأ . وطاش صسواب
الحراس العسكريين من جراء هذه المفاجأة فأصبحت
لا يميزون بين جمع وجمع ولا يطيقون النظر الى حشد من
الناس ، ففي يوم الجمعة الرابع عشر من شهر مارس أضلقت
السيارات المدرعة نيرانها على حشد كبير بجوار المسجد
الحسيني فقتلت منهم بضعة عشر وجرحت خلقا كثيرين ،
ولم يكونوا في مظاهرة ولا قصدوا الى التظاهر ، ولكنهم
كانوا خارجين من المسجد بعد أداء الصلاة ، وضابط الفرقة
يجهل كل شيء الا أنهم قوم متجمعون ، وعنده أمر صريح
باطلاق النار على كل قوم متجمعين !

وتعددت المظاهرات في مدن القطر فقولبت بمثل
ما قولبت به في القاهرة ، وسرت أخبار القتل واطلاق
الرصاص الى أنحاء الاقاليم ، فانفجر كمين السخط الذي
طال كظمه في الصدور ، وانفجرت الثورة في كل مكان .

من الخطأ أن يقال أن المظاهرات كانت هي سبب الثورة
الوحيد ، أو ان الثورة ما كانت لتنفجر في القطر لولا
مظاهرات العاصمة ، فانما كانت المظاهرات كالشرر الاول
يتطاير من فوهة بركان يغلي وهو يهيم بالانفجار ، فمن شهد
تلك الثورة الجارفة التي اندفعت في حينها اندفاعا يدل
على عمق مكانتها وتأجج وقودها ، أيقن أنها قوة لا تحبس
طويلا ، وانها هي سبب المظاهرات وليست نتيجة المظاهرات .

فقد صبر الناس زمنا على مظالم الحرب ومضائنها ، ثم
انتظروا الفرج بعد الهدنة فإذا بهم يعالجون مرارة الخيبة
ويوجسون من مخاوف المستقبل فوق ما أوجسوا من مخاوف

السنوات الماضية ، وزاد في تكاثرهم أنهم يعانون هذا
الكلم كله في الوقت الذي تنو فيه دعوة الانصاف وتجاوب
فيه الاصداء بالظفر والرجاء ، وأنهم يطلبون أمرا يسيرا هو
حق الشكوى والاحجاج فيجايون بالتهديد والاقصاء عن
البلاد ، ثم يسنكرون هذا العنت الغاشم فيعاقبون باطلاق
الرصاص ، ولا يراد منهم الا أن يختنقوا وهم صامتون .

فلما شاع خبر اطلاق الرصاص على المنظرهين ، وساعت
أخبار الموتى والمعتقلين من الطلاب والتبائن العزل المسلمين ،
طفى الغضب بعد أن طم وطهر بعد أن عم ، وكان ظهوره على
نمط واحد في جميع البلاد بغير تدبير ولا سبق اتفاق ،
فبدأ انقطاع السكك الحديدية ما بين طنطا وتلا في اليوم
الثالث عشر من الشهر ، ثم انقطعت في جهات كثيرة دفعة
واحدة ، وتناول التحطيم والتخريب أسلاك التلفراف
والتليفون وقضبان السكة الحديد حيثما وصلت اليها
أيدي الثائرين .

ولم يجعل هذا التحطيم من غرض تعمدته الثائرون بتدبير
مقصود ، وهو تعويق القطارات المسلحة والفرق الجوالة
عن الضوايف بالمدن والقرى لجمع السلاح وتفتيش المنازل
وايذاء الناس أثناء ذلك التفتيش . . فقد أمعنت السلطة
العسكرية في جمع السلاح من بداءة الحرب حتى جمعت
المدر الكبيرة والعصى الغليظة وكل ما يصلح للتسلح به في
عراك أو مشاجرة ، ثم لمحت بوادر الثورة بعد اعتقال
الزعماء فعادت الى حملة أخرى من حملات التفتيش .
وأوجس الناس من عواقب هذه الحملة شرا ، فخطر لبعضهم
أن يعوقوها بقطع المواصلات .

الا أن الباعث الأكبر الى التحطيم والتخريب كان اندفاعا

جامعا بغير قصد مرسوم : اندفاع الساخط يحار فيما يصنع وهو ساخط . . كأنها هو فى هذه الفورة الجامعة صريع مكوم محبوس فى بيت مغلق يريد أن تسمعه الدنيا ولو بتدمير أثائه واحراق داره . فجاءت عوارض الثورة متفكة فى كل مكان لان هذه العوارض هى كل ما يستطيع فى تلك الحالة . ولو كان باعث التحطيم العدوان على الملك والنفس ولم يكن مجرد الاحتجاج وابلاغ الصوت الى العالم لاتجه الثائرون الى نهب خزائن الحكومة وأموال الاغنياء والمصارف ، وهو ما لم يحدث قط فى بلد من البلدان .

وظل الانجليز مضللين عن فهم شعور هذه الامة يفسرون اعمالها بأسباب المصالح ولا ينظرون الى بواعثها النفسية، كأنما البواعث النفسية عامل لا يحسب له حساب فى حركات الجماهير . فظنوا أن أعمال الثائرين لا تتفق هذا الاتفاق الا بتدبير مصطنع ودسياسة أجنبية . وربما طاب لرؤسائهم أن يفهموا ذلك لانهم أبلغوا حكومتهم فى لندن ان الامة هادئة فاترة، وأنها ضعيفة لا يخاف منها انتفاض .

وان أناسا كثيرين - ومنهم بعض المصريين - ليعجبون اذا عرفوا الآن أن هذه الثورة المفاجئة لم يقع فيها تنظيم ولم تكن فيها رئاسة مدبرة على الاطلاق . وأن مظاهرة الطلبة الاولى وقعت على غير علم سابق من الوفد بل على خلاف النصيحة التى سمعها الطلبة من بعض أعضائه الذين بقوا فى القاهرة بعد اعتقال سعد ، أصحابه الثلاثة .

لكنها هى الحقيقة التى تؤكدنا بعد استقراؤها من مصادر عديدة . فان الطلبة أصبحوا مضربين فى مدارسهم يوم المظاهرة وهم مختلفون فى الخروج أو البقاء ، ثم خُتِلَ لفريق منهم أن الخروج ربما خالف مشيئة الوفد وأفسد

عليه رأيا يفكر فيه أو خطه يبدوا . فجمعوا الى « بيت الامة » أفرادا منهم يفسحون ويصرفون البيم بما يفر عليه رأى الاعضاء . وهناك الموقر بالاستناد ، عبد العزيز فهدى بك . فافضوا اليه بمسحهم وابدعوا عبا ح الطلبة ونحفرهم للخروج والمظاهر فى احياء العاصمة ، فثار بهم الاستاذ وانهرهم انيافا شديدا وهو يقول لهم ما معناه : « أن المسألة ليست نعب اطفال .. دعونا نعمل فى هدوء ولا تزيدوا نار الغضب اشتعالا عند القوم » .

فتركوه وجمعوا بالانصراف متسذمرين مقتصين ، واذا بالاستاذين محمود أبى النصر وعبد المظيف المكباتى يلحقان بيهم ليخفعا عنهم أنر الكدر الذى خامرهم من تزييب عبد العزيز بك ، فتلطفا فى التسرية عنهم والنصح لهم بالتزام السكون واجتناب المظاهرات ، وانصرف رسل الطلبة على أن يبلغوا زملاءهم ما سمعوه وهم مترددون بين الاعضاء عنه أو الاصغاء اليه ، ولكن زملاءهم كانوا قد استبسطواهم وتمايجوا بما سمعوا من كلام خطبائهم واستشارة دعائهم فخرجوا قبل أن يعود اليهم رسلهم بنتيجة سؤالهم ، وتمت المظاهرة الاولى على هذا المنوال .

أما حوادث الاقاليم فقد تمت بغير ايحاء ولا تدبير ، اذ لم يكن للوفد فى ذلك الحين لجان يجوز أن يقال انها اتفقت على تنفيذ خطة مرسومة فى جميع الاقاليم ، ولم يكن خبر المسكة التى قطعت بين طنطا وتلا قد شاع فى القطر حتى يقال انه جاء فى طليعة الحوادث بمثابة الايحاء والقذوة على عمد أو على غير عمد ، وانما نجمت الثورة من بديهة الامة كلها لانها كانت كلها على اتفاق فى الغضب المكظوم والتأفف الذى بلغ مداه .

ولقد أخذت السلطة العسكرية فى كل تدبير فكانت تستفز الناس بكل عمل تفصده به الى البطش والارهاب ، وتدفعهم الى نقيض ما تريد من الخوف والطاعة ، وتثير النفوس الى التحدى والمعاندة بدلا من الاذعان والسكينة .

بالغت فى قمع المظاهرات فزادت المظاهرات ، وأنذرت كل من يقطع المواصلات « بالاعدام رميا بالرصاص بمقتضى الاحكام العرفية » فكان جواب هذا الانذار اضراب عمال السكة الحديدية فى اليوم التالى وخروجهم من مصانعهم منظارين ، ثم اندفع الناس الى قطع القضبان وأسلاك التلغراف والتليفون غير مكثرئين للعقبة ، فانعزلت القاهرة والمدن الكبرى من جميع الجوانب ، واضطرت السلطة الى استخدام الجنود الانجليز لتسيير القطر وتنظيم المواصلات وبعد أن كانت تتوعد القرى التى تنقطع السكة على مقربة منها بالغرامة عادت الى نشر انذار تهول فيه أن كل حادث جديد من حوادث التدمير « يعاقب عليه باحراق القرية التى هى أقرب من سواها من مكان التدمير » . . . واستدعى القائد العام بعض الوزراء والسروات فى اليوم العشرين وحذرهم من دفع السلطة الى « تدمير العماثر وتخريب القصور » وطلب اليهم أن يبذلوا جهودهم فى النصيح للشعب بالهدوء والاقلاع عن « المشاغبات » .

كل ذلك والثورة تتفاقم ، والجماهير تقدم وتقدم ، ومنهم من أغاروا فى بعض البلدان على مراكز الشرطة فأنتزعوا ما فيها من السلاح ، فاستخدمت السلطة الطائرات والبواخر النيلية لاىصال المدد الى الجهات المعزولة ، وحدثت أنشاء ذلك مناوشات قتل فيها خلق كثير .

على أن الثورة لم تكن فورة غضب بغير معنى كما أراد

أعداؤها والناقمون منها أن يتخيلوها ، فلو كانت كذلك لما
صُهر فيها ما قد ظهر من نفحات النخوة القومية والاريفية
الانسانية التي ترتفع اليها الشعوب كما يرتفع اليها الافراد
فى ساعات السمو والاشراق والفداء . فان هذه النفجحات
لا تظهر فى سورات الغضب الحيوانى حين ينطلق على غير
هدى وفى غير مطلب ، ولكنها تظهر حين تكون الثورة اعرابة
عن شعور مكتوم ونزعة مشبوبة الى الكمال . وقد كانت
الثورة المصرية كذلك فغلب فيها الروح القومى على كل
عصبيية وكل علاقة وكل فارق مشى فيها علماء الازهر
يحملون بساط الرحمة فى تشييع جنازات الشهداء ،
ويرفعون الاعلام وعليها شسارة الهلال والصليب ، وقام
القساوسة فى المساجد يخطبون المسلمون ويؤدون ما يؤدى
لها من الشعارات الدينية ، وخرج العقائل والاوانس من
الخدور يسابقن الرجال والشبان الى المهالك والاطار
ويستهدفن للجنود مسلحين متأهبين كأنهم فى ميدان قتال
وغلبت فرائض الحمية الوطنية على كل فريضة وكل تقليد ،
فكان الضباط يسرون الى جانب القضاة والمحامين وطلاب
المدرسة الحربية يسرون الى جانب الطلاب فى كل مدرسة
وكانوا جميعا ينادون باسم مصر ولا يذكرون الا أنهم
مصريون .

وتجلت بسالة التضحية على مثال رائع نبيل كانبيل
ما سطرت تواريخ الجهاد والفداء فى وثبات الامم . فمات
أناس يحملون العلم أنفاً من الفرار أمام نيران المدافع وهم
عزل من السلاح ، ويرى اخوانهم مصرعهم فيبادرون الى
رفع العلم ليستقبلوا مصرعا كمصرعهم طائعين متنافسين ،
فى لحظة يطيقون فيها رؤية الخثث المطروحة لقى ولا
يطيقون رؤية العلم ملقى على التراب .

وقد أحاطت بالمصريين في تلك الايام موجرات كثيرة من
 فتك وارهاب وخشونة واستفزاز ، في بعضها ما يشفع
 للناس لو طغت بهم مرارة التهمة وجمحت بهم لواعيج
 الضغينة . لكنهم مع هذا لم يقتروا سقطة واحدة تشين
 صاحبها في غضب أو رضاه ، ولم ينسوا أدب المروءة في
 أشد أوقات الهياج والاضطراب . فلم يعتد أحد قط على
 طفل أو على شيخ عاجز أو على امرأة ، وشهد اللورد النسي
 للنورة المصرية بهذا الادب في الكتاب الابيض حيث قال
 بعد ثلاث سنوات : « كانت سيدة انجليزية مستقلة مركبة
 مفتوحة فهاجمها الرعاع وقذفوها بالحجارة يوم الجمعة في
 حي بولاك ، وقد نجت من الاذى البالغ بأن اتخذت من
 مظلتها مخبأ فمزقت الاحجار المظلة ، وهذه أول مرة اعتدى
 فيها على امرأة في كل السنوات الثلاث الماضية » . ولو
 ثبتت هذه الحادثة كل النبوت لما كانت شينا يذكر لانها
 لن تكون الا النادرة التي تؤكد القاعدة ولا تنفيها ، ولكن
 التحقيق لم يتب بوجه من الوجوه أن السيدة كانت
 مقصودة بالاعتداء والاساءة . . . والا فما الذي كان يحمي
 سيدة منفردة لا تحمل معها الا المظلة من عدوان العشرات
 والمئات الذين يقصدونها بالاناء ؟ ان انفراد هذا الحادث
 في جميع سنوات الثورة لتحقيق وحده بالجزم بنفيه لا بمجرد
 التشكيك فيه ، وقد سبقته الحوادث الكثيرة المشهورة في
 أعنف أيام الهياج فكان الثائرون يتورعون فيها جميعا على
 المساس بالسيدات والاطفال ، ومنها حادثة « بهيج »
 المشهورة على الحدود الغربية التي شهدت فيها صحف
 الاستعمار بترفع الثوار المصريين على هذه السقطات
 المرذولة ، وليست صحف الاستعمار بالتى تبرئ أمة
 ثائرة على المستعمرين ، وفي وسعها أن تلفق عليها التهم
 وتزور عليها العيوب .

لقد حدث أن أفرادا من الارمن أطلقوا الرصاص على
المصاعيرين من نوافذ المنازل فلم يكن جزاء الثائرين لهم الا
بمقدار ما يفتضيه دفع العدوان ومنع تكراره ، وحدث أن
الغوغاء في أثناء المظاهرات قذفوا زجاج الدكاكين بالحجارة
فحسب بعض الاجانب أنهم مقصودون بالسخط والعداوة
والحقيقة أن القاء الحجارة على تلك الدكاكين لم يكن عن
شعور العنصرية أو العداوة للامم الاجنبية ، وانما كان
استنكارا لفتحها في أيام الاضراب ، واحساسا من الغوغاء
بأن أصحابها يجبرون شعور الامة ويسنخفون بمطالبها
ويرفعون عن مجاملتها . فأصابوا دكاكين المصريين التي
اتفق فتحها في تلك الآونة كما أصابوا دكاكين الاجانب .
ورجحت كلمة الاجانب في الخسارة لان متاجرهم أكثر عددا
في الاحياء الافرنجية التي تطوف فيها المظاهرات . ومع
هذا لم ينس الضربة أن يعتذروا الى « الضيوف » من عمل
الغوغاء في بيان نسروه في الصحف العربية والافرنجية ،
وعنفوا على وجهات الدكاكين ووعدوا باتقاء تكراره في
المستقبل .

ولم يجد المستعمرون في الواقع حادنا يستغلونه
للتشهير والتشويه غير حادث ديروط أو دير مواس الذي
قتل فيه ثلاثة من الضباط وخمسة من صف الضباط
الانجليز ، وهو حادث على جسامته لا يذكر الى جانب الفظائع
التي نزلت بالمصريين أثناء حملات التأديب والتفتيش . . .
ومنها فظائع العريزية والبدرشين والشبانات التي نترك
تفصيلها الى غير هذا المقام . وسنضرب عنها صفحا في هذا
الكتاب . ولا نذكر من فضائع قمع الثورة الا مثلا صغيرا
يعنى بالدلالة عن الشرح والاسهاب ، وهذه خلاصته بعد
التجاوز والتطليف .

فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٤ نقلت الينا الانباء البرقية من لندن أن جنديا انجليزيا سيق الى المحاكمة لانتقامه بقتل عشيقته ، فكان من المحاسن التى تسفح بيا الى المحكمة واعتقد أنه يستحق بها العفو والرحمة أن قال بغير سؤال ولا مناسبة أنه كان صولا بالجيش البريطانى بمصر سنة النورة فقتل ثلاثة من المصريين ، وأنه بعد بضعة أسابيع كاد صديق له أن يقتل فقتل هو مصريا آخر ، ثم عمل فى شركة للسيارات رئيسا للمهندسين وعمل فى خدمة أمير مصرى أربع سنوات ، وقد لخص القاضى الدعوى فقال : « انه مهما يكن ما فعل تافنى - اسم الرجل - فان رؤساء يومئذ لم يعدوا ما فعله جريمة » .

فهذا جندى من قامعى النورة يفاخر بما جنى بعد النورة بخمس عشرة سنة ! وبعد أن أكل خبزه من خير أمير مصرى أربع سنوات ! وهو واحد من عشرات الألوف لا يسألون عن قتلوا ولا يحتاجون اذا سئلوا الى عذر أكثر من ادعاء الخطر والدفاع عن الحياة ، وكل من لديه ذرة من النصور وذرة من الانصاف ليعلم بعد ذلك أن الفظائع التى نزلت بالمصريين أثناء ثورتهم أكبر وأهول بما لا يقاس من فظيعة الاعتداء على فئة من الضباط والجنود كلهم مسلحون ، ولا يتكأر عليهم الجمهور الاعزل من السلاح .

وندع فظائع النورة جانبا ونسأل : لم كل هذا ؟ أكانت هذه الزوبعة الدامية ضرورة لا محيد عنها ؟ أكانت حادثا لا يمكن اتقاؤه ؟ كلا ! لم تكن ضرورة ولا مصلحة . وكان ميسورا أن تحتنب اجتنابا وأن يحقن كل ما سال فيها من دماء ويصان كل ما خرب فيها من عمار وضاع فيها من أموال لولا الاخطاء المتلاحقة التى ارتطمت فيها السياسة

الاستعمارية ، نفقة اكثرائها للعواقب ، والقاء اعتمادها كله على المعدد الحربية وأنها تضمن لها قمع الامم الضعاف إذا صامت الصدور عن الاحتمال .

فهى أخطأت فى البداءة باعلان الحماية واغتصاب أرزاق المصريين وأدوات معيشتهم فى ابان الحرب العظمى . وكان فى مفسدورها أن تنقى كل ذلك بأن ترد الى المصريين استقلالهم وتكل اليهم أن يدبروا بأنفسهم مايعنيهم من أمر المعاونة فى الحرب بما يطبقون . فان لم يوافقوا ذلك فماذا كان يمتنعنا أن تعلن الاستقلال وترجى النظر فى تفصيل قواعده الى ما بعد الفراغ من القتال ؟

ثم أخطأت بحرمان زعماء المصريين ابداء مطالبهم والبحث فى مستقبلهم ، مع أنهم لم يقصروا فى المجاملة ولم يبدروا منهم وهم يخاطبون رجالها هنا أو فى انجلترا أثر من التحدى والاعتات .

ثم وقعت الازمة الوزارية التى لا بد من وقوعها فألقت على الزعماء تبعتها وألقى الزعماء التبعة عليها . ولم يكن رد الزعماء من قبيل النراشق بالنهم والمجاوبة على الادعاء بمنله . ولكنه كان هو الحقيقة بعينها فى نظر المنصفين الواقفين على الحيدة لا فى نظر الوفد المصرى وحده فالمستول عن الازمة الوزارية وعن صعوبة تأليف الوزارة المصرية هو السياسة الاستعمارية أو هو كما قال الوفد « أولئك الذين وضعوا من هم أهل للوزارة فى مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم » .

والا فماذا يقول الوزير المصرى لابتاء وطنه اذا فرضنا أنه أراد فعلا أن يخدم السياسة الاستعمارية ولا يحفل بمصير وطنه ؟ أيقول لهم انى خائن لا أبالى بغير الوصول

الى المنصب ؟ أم يقول لهم اننى اتولى المنصب لاحول بينكم وبين المطالبة بالاستقلال أو السفر الى حيث تشتركون فى تقرير مصيركم ؟ وهل يستطيع أن يقبول لهم ذلك فى الوقت الذى ينادى فيه سياسة الانجليز أنهم لا يمنعون أمة متقدمة أو متخلفة أن تشترك فى تقرير مصيرها ؟ .

فاحجام السياسة المصريين عن قبول الوزارة حتى لا حيلة لاحد فيه ، اذ ليس يوجد فى مصر ولا فى غير مصر مرشح للوزارة يشترى المنصب بهذه الخيانة الصريحة ولو كان مدخول الضمير . لانها خيانة سمجة مبتذلة لا تستر فيها ولا مغالطة ولا عذر لمن يشاء أن ينتحل الاعذار ، ما دامت الامة تطلب حقها والوزارة التى أذعنت للحماية قد تحركت للبحث فيها والعالم كله ينادى بحقوق الشعوب وتقرير المصير . ففى هذا العمل لو أقدم عليه المرشح للوزارة قضاء حياته السياسية ان لم يكن فيه قضاء على الحياة . لكن القيادة العسكرية شاعت مع هذا أن تلقى التبعة على الوفد فى هذا الموقف الذى لا حيلة فيه للوفد ولا لاحد من المصريين . فأخطأت خطاها الفاشم واعتقلت رؤساء جزاء على السيئة التى أساءتها هى ولم يسيئوها . ثم أخطأت بعد هذه السلسلة من الاخطاء فى بطشها الدموى بمن غضبوا لذلك العسف المبين عزلا من السلاح ، ومن نادوا بما كان ينادى به أقطاب الحلفاء فى مؤتمر السلام ، ولعلها لو فسحت لهم جو بلادهم ينادون فيه بما يشاءون لما خرجت الثورة من طور الدعوة الى طور التخريب والتحفيس . وأكبر أخطاء السياسة الاستعمارية جميعا ، بل هو الخطأ الذى يطوى فيه جميع الاخطاء - أنها أساءت تقدير الشعوب الذى كان يسور ويشور فى نفوس المصريين قاطبة

على نفقات الضيقات والمشارب ، فليس في وسع انسان
سياسي ذو غير سياسي أن يجهن هذه الامور كلها كما يجهلها
نائب المندوب البريطاني - السير ميلن شيتهم - قبل
الخورة بأقل من ثلاثة أسابيع . . . فانه كتب الى حكومته
في الرابع والعشرين من فبراير يقول : « ان الوزيرين
رشدى وعدلى فقدما الشجرة الموقوتة التي عادت عليهما من
الاستقالة ، وان زغلول لا يثق به أحد ، وأن هناك قلقا
يسيرا بين أفراد الطبقة العليا الذين يطعمون في تعظيم
مكانتهم ببلوغ مرتبة من مراتب الحكومة الذاتية ، ولكن
الحالة لا تختلف في لبائها عن الحالة التي طرأت في سنة
١٩١٤ عندما رفض الامير حسين وكبار الوزراء طويلا أن
يقبلوا الحماية ما لم تكن مشفوعة ببعض المنح التي لم تكن
على استعداد لاعطائها ، وان الحركة الحاضرة على كل حال
ليست بالتي تضارع حركة مصطفى كامل أو بالتي يصح
أن تؤثر في قرارات الحكومة البريطانية فيما يتعلق
بالمسائل الدستورية والواضع الذي توضع فيه الحماية » .

ولما بدت طلائع الثورة لم يجد هذا السياسي الناصر
ما يدارى به غفلته وعجزه عن سبر غور الحرية الوطنية الا
أن يعزوها الى أسباب أجنبية غير وطنية . . . فأبرق في
التاسع من مارس يقول « ان الحركة معادية لبريطانيا معادية
للعرش معادية للجانب ، وفيها نزعات بلشفية نتيجة الى
تخريب الاسلاك والمواصلات ، وهي منظمة مدبرة ولا بد أن
تكون مأجورة » .

وأذاعت الحكومة البريطانية مذكرتها عن الثورة بعد
ذلك بشهر فجاء فيها « ان هناك شواهد تثبت أن الخطة
مدبرة منظمة باحكام » . . . ومما يستحق الملاحظة أن الخطة

التي نفذت تشابه البرنامج الذي رسمه الالمان والترك
للغارة على مصر في خريف سنة ١٩١٤ وهو البرنامج الذي
أفضى به الى السلطات المصرية الجاسوس الالماني مورش
المقبوض عليه في الاسكندرية ٠٠ واذا حسبنا كل حساب
للحالة العقلية أو لدواعي التذمر الناشئة بين الفلاحين
المشار اليها آنفا فكل هذا لا يكفي لتعليل هذا الانفجار
الخطير المنظم الذي تلوح فيه أصبح تركيا الفتاة كما قد
تلوح فيه أصبح الالمان ،

أى والله ٠٠ ثورة تشمل أربعة عشر مليوناً يدبرها
الترك والالمان فى الخارج أو فى الداخل ولا تعثر فيهما
السلطات الانجليزية بدليل واحد على هذا التدبير غير
التنجيم والتخمين ! وان الانسان لا يدرك أىضك أم يحزن
من هذا التفكير العجيب الذى يعلل ثورة مصرية تنفجر فى
شهر مارس بأنها دسياسة أجنبية دبرتها حكومات منهارة
مضى على هزيمة رؤسائها وتفرقهم فى البلاد وانقطاع الصلة
بينهم وبين أتباعهم عدة شهور ٠٠ وادعى من هذا الى الحيرة
بين الحزن والسخر أن تكون الثورة من صنع الطبقات
العليا ومن صنع البلشفية فى وقت واحد !

ولا نظن أن الغفلة وحدها هى سر هذه التعديلات
المضحكة المبكية التى تعلق بها السياسة الاستعمارية فى
تلك الفترة ، ولكنها رأت وكلاءها قد وقعوا فى الجهل
الذى لا رجعة فيه فاستغلت جهلهم أحسن استغلال فى
استطاعتها ، لانها وجدت لها فائدة من تشويه الحركة
المصرية بنسبتها الى جواسيس الترك والالمان ، ووجدت
أنها قد تحول بهذا التشويه بين الدعاة المصريين ومسامع

الحلفاء والامة الانجليزية • فمزجت بين الغفلة والذكاء هذا المزيج الجدير بأساليب الاستعمار !

ولقد ظل القوم يتخبطون فى فهم الحركة وسبر اغوارها حتى بعد عمومها وانتشارها ، وطفقت الحوادث تتلقاهم مرة بعد مرة بتكذيب ظنونهم وتقديراتهم فلا تنجاب الغشاوة عن أبصارهم • ومن ذلك اعتقادهم بعد شبوب النورة فى البلاد أنها ضرب من الشغب الذى يفرقون فيه بين طائفة من الامة وطائفة أخرى كما كانوا يصنعون فى العهد السابق تارة بين الباشوات ولاسى الجلايب الزرقاء ، وتارة بين طلاب الوظائف وأصحاب المصالح الحقيقية وتارة بين المسلمين والمسيحيين • فالقى اللورد كرزون بعد انفجار الثورة بنحو أسبوعين بيانا يثنى فيه على الموظفين المصريين لانهم تآبروا على أعمالهم فى ابان الهياج الذى غمر البلاد ، ويقول فيه أنهم صفوة المعلمين من المصريين « فمسلكهم هذا يدل على أن عقلاء الامة لم يشتركوا فى الحركة الاخيرة » فكان جواب هذا الثناء المزرى أن أجمع الموظفون فى الدواوين كلها على الاضراب ثلاثة أيام اعلانا للتآزر بينهم وبين طبقات الامة فى المطالب الوطنية ، وكتبوا عرائضهم بهذا المعنى الى صاحب العظمة السلطان ، وأبغلوها الحكومة الانجليزية •

لم تنقطع هذه الاخطاء ولا جرائمها ، أيام الثورة ولا بعدها ، ولم يقع منها الضرر على أحد غير المظلومين فيها • ومن ذا الذى يحاسب الاقوياء حين يخطئون مع الضعفاء •

وهكذا يليق الخطأ ويليق التماذى فيه بالاقوياء لانهم فى غنى عن حساب العواقب ! • ويستأثر الضعفاء بسوء العقابة وان جهدوا فى اجتناب الاخطاء • لانهم ضعفاء !

سفر الوفد إلى باريس

جلس سعد وأصحابه المُسلّاة في طريقهم الى المنفى يتساءلون ، وأول سؤال طبيعى يختلر لهم وهم مفارقون البلاد هو السؤال عما عسى أن يجرى فيها بعد أقصائهم عنها : هل تسمع بالخبر ؟ وهل تملك أسباب الثورة ؟ وهل تقوى القيادة العسكرية كظم النفوس طويلا بعد هذه الضربة ؟ فأما سعد فكان رأيه أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل مرهق بالاعباء مشحون بالجند والسلاح والارصاد . ولكنها اذا كانت واقعة فشمعور الناس بالاختناق والتماسيم النفس للجهر بالأمهم المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها .

وقريب من هذا رأى اسماعيل صسدى الى نزعة من شكوك الرجل الحديث .

أما حمد الباسل ومحمد محمود فقد كان رأيهما الرأى الطبيعى لزعيم قبيلة بدوية وصاحب عصبية فى الصعيد . فأخّر شئ يطيب لزعيم القبيلة أن يفكر فيه أن قبيلته لا تثور لاجله ولا تأخذ بثأره ، وكذلك صاحب العصبية فى الصعيد ، فاتفقا على ترجيح الثورة وان لم يتفقا على النتيجة . ويظهر أنهم - سواء منهم من رجح الثورة العاجلة ومن لم يجرم بوقوعها العاجل - قد وطنوا النفس على البقاء زمنا ليس بالقصير فى جزيرة مالطة ، ولم يخطر لهم أن الافراج عنهم قريب . فبحث سعد عن منزل يستأجره

وفكر في استدعاء السيدة الجلييلة قرينته الى الجزيرة ،
لحاجته الى العناية الصحية التي لا يجدها هناك فى غير
المنزل برعاية الزوجة الرعوم ، ولم يفكر صاحبها الآخرون فى
ذلك لانهم شبان أصحاء بالقياس اليه .

وصلوا الى مالطة بعد أن قضوا فى النغالة ثلاثة أيام .
وقد كان سعد متعبا من مشقة الانتقال والدوار . وكان
بين الشاطئ ومعتقل ، بلفورسنا ، الذى اختاره حاكم
الجزيرة ليوم مسيرة نصف ساعة على القدم ، فبحثوا عن
مركبات فى جوار الميناء فلم يجدوا الا مركبة صغيرة يجرها
حصان واحد . ركبها سعد وسار رفاقه ورائه على الاقدام ،
ووصلوا الى المعتقل فوجدوا أن السلطة العسكرية قد أعدت
لكل منهم حجرة للنوم وأخرى للاستقبال ، وثلاثة للمائدة
ومكانا للحمام .

وأراد سعد أن يكون أول عمل له فى منفاه استئنافا
لعمله فى القاهرة ، وتحديا للنفي والارهاب ، واستمرارا
فى المطالبة بالاستقلال وانكار الحماية . فلم يكده يستريح
من عناء سفره حتى كتب الرسالة البرقية الآتية الى رئيس
الوزارة الانجليزية يكرر فيها المطالب التى جاء من أجلها
الى هذه الجزيرة .

« ان شرف الممالك يقدر بمقدار احترام سياسيتها ورجالها
للمعاهدات السياسية التى يبرمونها والتصريحات الرسمية
التي يفوه بها رجال تلك الحكومة الرسميون . ولما كانت
انجلترا فى معاهدة لندن عام ١٨٤٠ قد ضمنت استقلال
مصر . كما أقسمت الملكة فكتوريا والبرلمان بالتاج والشرف
عام ١٨٨٢ أن الاحتلال لن يكون الا وقتيا وأعلن جلادستون
عام ١٨٨٧ أن أوان الجلاء عن مصر قد آن . ولما كنتم جنابكم

الرئيس الممثل لحكومة جلالة ملك بريطانيا والمدافع عن كرامة بلاده وشرف الامة الانجليزية الحرة فاني أطالب جناب الرئيس المبجل برفع الحماية التي اعلنتها حكومتكم على بلادنا قسرا لمقتضيات الحرب وجلالة الجنود البريطانية عن وادي النيل ، احتراماً للمعاهدات والتصريحات التي ذكرناها وصيانة لشرف أمة أنت على رأس حكومتها ، وليأذن جناب الرئيس بأن أذكر أن سياسة العنف والارهاق التي اتبعت معنا لا تزيدنا نحن المصريين كافة الا تمسكاً بمطالبنا ، وثباتاً في موقفنا ، وانه خير لانجلترا أن تكون لمصر صديقة ، وهناك نستطيع أن نقطع على أنفسنا عهداً بأن نصون مصالحكم ونروج تجارتكم في بلادنا .

ولا شك أن آخر ما انتظرته الحكومة البريطانية - وهي تنفي زعيم مصر الى جزيرة مالطة عقاباً له على طلب استقلالها أن لا تقيده من ذلك الا أن تصبح الجزيرة ميداناً آخر من ميادين المطالبة بذلك الاستقلال !

نزلوا في المعتقل معزولين عن بقية الاسرى على خلاف السنة التي كانت متبعة فيه قبل وصولهم ، ولم يؤذن لهم بالخروج للرياضة في الخلاه الا مرتين كل أسبوع بعد التوقيع على حلف كتابي يقسمون فيه بالشرف أن لا يهربوا ولا يساعدوا أحداً على الهرب ولا يعطوا أحداً نقوداً ولا يعملوا شيئاً فيه إيذاء لجنود جلالة الملك . وبعد كل هذا لم تكن السلطة الانجليزية تسلمهم من مآلهم الا بمقدار ما يلزمهم أول فأول لضرورة المعيشة ، وكانوا قد برحوا مصر وليس معهم من النقد الا قليل ، فأرسلوا - بواسطة السلطة - يطلبون مالا من ذويهم في مصر ، فجاءهم خمسمائة جنيه لكل من سعد وحمد الباسل ومحمد محمود،

ومائة جنيه لاسماعيل صدقي ، فأودعتها السلطنة مصرف الجزيرة وأباحث لهم أن يشتروا ما يشاءون بتحويلات يقبضها البائع من المصرف ، ورخصت لهم في استخدام طاه ألماني وإبقاء النور الكبير باثني الى ما قبل منتصف الليل بتصرف ساعة ، فكانوا يفضون الوقت في التعاون على تعلم اللغات التي يحسنها بعضهم ولا يحسنها الآخرون . ولم يسمعوا شيئاً عن مصر ولا عن نورانيا الا سير زاهي انور من مدين حاكم الجزيرة وهو يقول لهم عرساً . ثم سلم النار في مصر وجثم في عنائها . فمضوا ان في مصر أحداث خطيرة ، وأدركوا أنها الثورة حين استطاع طاهيهم الألماني أن يدس اليهم بعض الخصاصات من صحيفة التيمس ، عرفوا منها قبساً من مظاهرات الطلبة وثورة انبندو في الفيوم . ولكنهم لم يسمعوا بما يدلهم على مداها وتفصيلات وقائعها .

وبعد شهر في مالملة جاءهم النبأ بالافراج عنهم والسماح لزملائهم في التناخرة بالسفر الى حيث يشاءون ، وأنهم مأذون لهم في السفر على الباخرة « كاليديونيا » التي تقل أولئك الزملاء ، وستصل الى الجزيرة صباح يوم الثلاثاء الموافق لمنتصف ابريل .

فكان لذلك النبأ في نفوسهم وقع عظيم . لانه بشرهم بالحرية التي طالما تمنوها للسعى في قضية بلادهم ، وأثبت لهم أنهم يسعون في قضية تستحق عناءها ولا تخيب رجاء الساعين فيها .

فتفاءلوا بالافراج عنهم خيرا ، وفرحوا بما أولاهم من الثقة وتأكيد العزيمة أضعاف فرحهم بالطلاق من الاعتقال ، وباتوا على شوق الى صباح يوم الثلاثاء لينعموا بقاء أولئك

الزملاء الذين فارقوهم ولا يعلم منهم احد متى يكون اللقاء
وليس سمعوا منهم تفرغ سبل الجواث التي لحوا بصيصا منها
فى سمذرات الصحف الانجليزية ، وهى لا تصل اليهم الا
بعد لآى فى خلسة من الرقباء .

ثم اذنت الدخلة لهم بزيارة الاسرى من ابناء وطنهم
ومن الترك والالمان ، فلبوا دعوة المصريين المعنقلين بالمعسكرات
الاخرى ، فاستقبلهم الاسرى الاجانب معجبين ، واسمعتقبلهم
الاسرى المصريون فخورين ، وكان بعض القادة الترك يقولون
لاصدقائهم المصريين : « اعتبرونا منكم فقد احببنا بلادكم
واحببنا زعماءكم » ورحب بهم الامير هو هنزلون ابن عم
غليوم ، ورفع لهم بعض الالمان راية بضاء مكتوبا عليها
بالمداد الاحمر تاريخ « ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧ » وهو
تاريخ جلاء الجنود الانجليز عن مصر عندما طمعوا فى
احتلالها للمرة الاولى ، وكان الاسرى الالمان قد اقاموا معرضا
قنيا لمصنوعاتهم التى استطاعوا ان يصنعوها بما لديهم من
الادوات القليلة تزجية لاقوات الفراغ ، فقدم احدهم الى
سعد تمثالا عسكريا بالعدة الحربية الكاملة للامبراطور
غليوم ، مصنوعا من الورق المقصود الذى تغلف به صناديق
التبغ الصغيرة ، فحياه سعد وقال له : « انه لتثال عظيم
يمثل عظيما » . ثم قال : « ولكننا لا نملك عدة الحروب ،
وانما نحن امة سلام » .

وقد رست الباخرة « كاليديونيا » فى ميناء مالطة ضحى
يوم الثلاثاء ، وعليها أعضاء الوفد القادمون من القاهرة وهم
حسب ترتيب الحروف الهجائية : أحمد لطفى السيد بك ،
وجورج خياط بك ، والدكتور محافظ عفيفى ، وحسين
واصف باشا ، وسينوت حنا بك ، وعبد العزيز فهمى بك

وعبد اللطيف المكباتي أفندي ، وعلى شعراوي باشا ،
ومحمد علي بك ، ومحمود أبو النصر بك ، ومصطفى
النجاس بك ، ومعهم مكتب الوفد وفيه كتابه و مترجموه ،
ومنهم الاستاذ ويصا واصف الذي انتخب عضوا في الوفد
بعد وصولهم الى باريس .

ولما رست الباخرة على الميناء انتظر الاعضاء فيها قدوم
اخوانهم المعتقلين فطال الانتظار ، واستحسن بعضهم النزول
الى الجزيرة للقائهم فوجدوا الخدم قد سبقوا سعد واصحابه
الى الشاطئ بالحقائب ومؤنة السفر ، وما هي الا هنيهة
حتى اقبل سعد واصحابه الثلاثة يمشى معهم ضوابط
انجليزى وضابط من أهل الجزيرة لم يفسارقهم الا عند
صعودهم الى السفينة . فكان للقاء الزعيم واصحابه مشهد
رائع لا يتساه من رآه ، وامتزجت في لقائهم معاني شتى
من الشوق والايأس ، وشعور الظفر والثقة والامل في
النجاح .

أما كيف تحولت السلطة البريطانية في مصر من الحجر
الشديد الى السماح للوفد بالسفر حيث شاء ، فخلاصة
القول فيه انه تحول ضروري قضت به الثورة فلم يسمح
السلطة الا أن تنقاد لحكمه في النهاية ، لانها عجزت عن
تيسير الامور بأيديها ، وعجزت عن تأليف وزارة وطنية
تقبل الحكم والوفد محبوب عن السفر ، فلم تجد بدا من
اطلاق سبيل الوفد عسى أن تفرج شيئا من حرج الموقف
وتعحو شيئا من الحفيظة التي أفعمت قلوب المصريين
وزادتها الفظائع في ابان الثورة اما على ألم .

وقد أدركت القيادة العسكرية من اللحظة الاولى انها
أخطأت التقدير ، وانتهت باعتقال الزعماء الى عكس ماتريد

لان اعتقالهم لم يردع السيل المتجمع وراء السدود ، وانما جاءه بمدد جارف أطلقه ودفع به شوطا وراء شوط ، ورسم للمصريين طريق المقاومة ، فمن شاء منهم أن يرجع فلا حيلة له فى الرجوع ، ومن خطر له أن يتردد فليس أمامه موضع للتردد . وان أول من دعا الى الثبات والمثابرة لهم أول من أصيب باعتقال الزعماء ومن هدد بهذا الاعتقال ، وأول من ظن بهم أنهم يتقهقرون ويوجلون : قرينة سعد وخلفاؤه المتروكون فى القاهرة !

فالسيدة الجليلة قرينته لم تضيع لحظة واحدة فى الحزن والجزع الذى لا يفيد . عادت من زيارة احدى شقيقاتها حيث كانت ساعة الاعتقال فما هو الا أن علمت بما حدث اثناء غيابها حتى كان أول ما خطر لها أن أرسلت الى شعراوى باشا تبلغه أن مكتب سعد مفتوح له ولزملائه فى غياب سعد كما كان فى حضوره وترجوه وزملاءه أن يقبلوا دعوتها الى العشاء فى ذلك المساء ، وأن يعقدوا جلستهم الاولى فى مكان انعقادها المألوف . لكى لا يطرأ على سير الدعوة أقل تغيير بعد ذلك الحادث الذى أريد به القضاء عليها . فقرر الاعضاء ان يلبوا رجاءها وأن يشكروها عليه ، واعتذروا من حضور العشاء لاشتغالهم بأعداد الاحتجاج الذى يقابلون به اعتقال الزعيم ، واتخاذ الخطة التى تلائم الموقف الجديد .

ولم يكن شعور الاعضاء بعد الاعتقال شعور فزع وارتداع كما قدرت السلطة البريطانية ، بل كان شعور استياء لاعتبارهم دون من اعتقلتهم السلطة فى الخطر والاثار ، وشعور رغبة فى افهام السلطة البريطانية خطأها وتحديها واستفزازها باتيان العمل نفسه الذى من أجله

اعتقدت سعد وأصحابه . فكتب شعراوى باشا احتجاجا إلى رئيس الحكومة البريطانية على اعتقالهم وإبلاغه فيه أن الوفد منابر على خطتهم ، ووجه مع زملائه في اليوم التالي خطابا إلى صاحب العظمة السلطان يلقي فيه تبعة أعراض الكبراء عن تأليف الوزارة على السلطة العسكرية : « فانما هو النتيجة الطبيعية للخطة التي اتخذت في مسألة سفر الوفد ، فإن كل مصرى ذى كرامه لا يمكنه - حذيفة - أن يقبل الوزارة في هذا الطرف من غير أن يستعين بمشيئة بلاده » . وختم الخطاب بقوله : « اليكم يا صاحب العظمة - وأنتم تتبواون أكبر مقام في مصر ، وعليكم أكبر مسئولية فيها - نرفع باسم الأمة أمر هذا التصرف القاسي ، فإن شعبيكم الآن يحى له أن يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيئه على مستقبله . كما يحق له أن يكرر الشراعة لصدتكم العلية أن نفقروا في صفه مدافعين عن قضيته العادلة » .

« أما الحكومة البريطانية فقد أوجبت أن تبيس المصريين من كل أمل في اللين والهودة . فعينت المارشال اللنبى مندوبا ساميا بعد نشوب الثورة بنحو أسبوع ، بدلا من السير ريجنالد ونجت الذي كان من رأيه السماح بسفر الوزيرين المصريين ، وقد تعمدت بتعيينه غرضا آخر هو إزعاج المصريين باسم القائد المنتصر في أقرب الميادين اليهم وهو ميدان فلسطين . وأذاعت في الوقائع المصرية انه « منح السلطة العليا في جميع الامور المدنية والعسكرية وفي اتخاذ ما يراه من الاجراءات صالحا لاعادة النظام واحترام القوانين » . مع تثبيت حماية جلالة الملك في مصر على أساس منين » .

وقد بدأ المارشال اللنبى عمله بعد قدومه الى القاهرة

باستدعاء الكبراء والسراة قائلا لهم انه جاء الى مصر لينهى
الاضطرابات ويتحرى أسباب الشكاية، ويزيل منها ما يقضى
العقل بازالته ، وطلب اليهم أن يتسرعوا للناس بالهدوء
والسكينة .

فتكررت هذه النصائح التى يوعز بها الانجليز فى غير
جدوى ، ولم يزل متعذرا على « المستوزرين » أن يجتروا
على قبول الوزارة ، ولم يزل تسيير الادارة الحكومية فى
البلاد من أصعب الامور .

ولجا الماريشال اللبى الى أعضاء الوفد المصرى ،
فاستدعاهم اليه فى السادس والعشرين من مارس وطلب
اليهم أن ييسطوا أسباب الشكاية فى تقرير يكتبونه ،
فقدموا له التقرير بعد أربعة أيام وفيه تلخيص للمظلمة
السياسية من بداءة اعلان الحماية . وقالوا فى ختامه :
« غير أن السلطة العسكرية مع ذلك قد استبدتنا مرة أخرى
فى يوم ١٦ الجارى وأعلنت الينا اننا مسئولون عن هذا
الاضطراب ، واننا مسئولون عن ازالته ، ولكنها سمحت
لنا هذه الدفعة أن نناقش أمر المسئولية ، فأجبناسها بأن
هذا الاضطراب ليس نتيجة متوقعة لعملنا ولا يصوغه
برنامجنا يحال من الاحوال . بل نحن نأسف له . وأما
تسكين هذا الاضطراب فليس فى يدنا وسيلة فاعلة فيه ،
ونصحبنا بأن أنجع الوسائل فى تهدئة الخواطر بالطرق
السلمية ، انما هو تأليف وزارة تغطى من الترضيات
ما يرضى الشعب ، حتى تستطيع أن تقوم بأعباء الظرف
الحاضر ،

هنا رأى أعضاء الوفد الباقيين بمصر فى الثورة ، وهذا
رايهم فى تفريج الازمة ، وهو رأى اتفقوا عليه مع كبار
مصر الرسميين ومنهم علماء الازهر وبطرسيرك القبط

الارثوذكس وبعض الوزراء والنواب والسروات . وكتب
به هؤلاء جميعا خطابا الى القائد العام في الرابع والعشرين
من شهر مارس ، أى قبل استدعاء أعضاء الوفد الى اللورد
النبى بيومين، وكان تقديرهم أن الوزارة التى تؤلف تعمل
لتهدئة الحال ، دون أن يشترطوا سلفا لهذه التهدئة افراجا
على معتقلين أو سماحا لاحد بالسفر .

ثم قال أعضاء الوفد : « وفى اليوم التالى وهو يوم ١٧
مارس قابلنا الوزراء الثلاثة رشدى باشا وعدلى باشا
وثروت باشا وأفتعناهم بأن يظهروا استعدادهم للمفاوضة
فى تأليف وزارة تستطيع أن تقضى على هذه الحركة المخيفة
التي تخشى عواقبها المجهولة ، فأظهروا هذا الاستعداد
لرجال دار الحماية ولكن الامر لم يتم ، والاضطراب يأخذ
نسبا وأشكالا ليس الحكم على نتائجها فى نفوس الناس
بالشيء الميسور » .

وبعد أيام حان موعد صدور الميزانية وليس فى البلاد
وزارة ولا نواب يناقشونها ، فلم ير المارشال النبى مخرجا
من هذه الورطة الا أن يعتمد الميزانية باسم السلطة
العسكرية ، فأصدر بلاغا بذلك فى أول ابريل ، ولكنه حل
مشكلة وأثار مشاكل . فان هذا التحدى ألهب فى النفوس
جذوة الغضب وشحن فيها عزيمة المناجزة ، فعاد التجار الى
اغلاق حوانيتهم ، وأضرب بعض الموظفين ممن لم يكونوا
مضربين ، وتمرد طلاب المدرسة الحربية ومدرسة الشرطة
فخرجوا متظاهرين أمام قصر السلطان ودور السفارات ،
وكانوا قبل ذلك يحتجزون عن المظاهرات ، واشتدت ثورة
الازهر وكثرت اجتماعاته ، حتى لجأت السلطة العسكرية
الى مخاطبة شيخ الازهر فى اغلاقه دفعة واحدة أو الاكتفاء

باغلاقه فى غير اوقات الصلاة ، فأبى واعتذر بأن الله ينهى
المسلم عن افعال مساجد الله .

وفى السادس من الشهر وزع على الناس منشور من
عظمة السلطان يقول فيه : « انى أنشر بين قومي هذه
الكلمات التى كانت تختلج بصدري فى الوقت الذى أخذت
تتوارد الى فيه ملتزمات الامانى القومية نحو مستقبل
البلاد . وانى بالطبع لا أعنى بالبلاد الا بلادنا المباركة :
لا أعنى بالبلاد الا وطننا العزيز : هذا الوطن الذى اقتضت
حكمة الله أن يكون جدى الاكبر محمد على الكبير أكرم الله
مثواه صاحب عرشه » وفى ختامه طالب عظمة السلطان
« أبناء المصريين بما له من حق الابوة عليهم أن يتناصحوا
بعدم الاستمرار على المظاهرات التى كانت عواقبها غير
محمودة فى بعض الجهات » .

وبعد أن جربت السلطة العسكرية كل وسيلة وفشلت
فى كل تجربة لم يسعها الا أن تجرب الوسيلة الوحيدة
الباقية التى اقترحها المصريون من اللحظة الاولى ، وهى
اطلاق الحرية للوفد المصرى ليسافر حيث شاء ، فان الحجر
عليه هو سبب استقالة الوزارة وهو سبب الاحجام عن
تأليف وزارة أخرى وهو سبب غليان النفوس وانفجارها
ونشوب الثورة وانتشارها ، فأذاع المارشال اللبني
فى السابع من الشهر بلاغا يعلن فيه انه بالاتفاق
مع حضرة صاحب العظمة السلطان « لم يبق حجر على
السفر ، وان جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد
يكون لهم مطلق الحرية » وان « كلا من سعد زغلول باشا
واسماعيل صدقي باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود
باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر ،
فسرت نشوة الظفر والرجاء فى نفوس الامة قاطبة ،

وقد قامت مشاهد من الإتهام في مكان مظاهرات الغضب والاحتجاج . واستولى على الناس شعور مقدس غسل حوبة اليهود قنسى المجرم اجرامه والمرصوم وصمته ، وشوهدت جموع النسوة النسقيات المتبدلات على مركبات النقل يحين وعظهن ولا ينظر اليهن ناظر بعين المهانة أو الريبة أو المجون "لقد تميزه أمثال هذه الجموع في غير تلك المظاهرات .

وانتفعت حوادث السرقة على سهولتها بين ذلك اللجب والاحجب ، فحدثت محاضر الاقسام من حوادث الطارين والنصوص التي لم تكن تمتنع ساعة من أيام الشح والضييق ووفرة المال في جانب وندرتة في جانب آخر ، ومشى أعظم الناس وأصغرهم على السواء في مظاهرات واحدة لا يتوقر عنها العالم اليوم ولا ينسى فيها الصغير دواعي الوقار ، ولم ينغص هذه المظاهرات الا اعتداء بعض الارمن عليها وشكاسة بعض الضباط والجنود البريطانيين الذين أطلقوا الرصاص على المتظاهرين المثيلين في غير عداة ولا تنكر ، فقتلوا منهم أربعة وجرحوا كثيرين ، ولعل هذه الحادثة وحدها كافية لبيان ما وصلت اليه فوضى القمع والارهاب ، فان هؤلاء الضباط والجنود تطوعوا لفعلتهم دون أن يادعهم رؤسائهم اليها ، بل لقد كانت القيادة العليا تستبشر بمظاهرات الفرخ التي أعقبت الافراج عن الزعماء لانها قد تلتف سورة الحنق والعداء وتهيب جو السياسة للوفاق والمصالحة ، وتتيح للوزراء المصريين أن يقبلوا مناصب الحكومة ، ولكن الفوضى أخرجت أولئك الضباط عن طورهم فأفسدوا هذه الدلائل وعكسوا الامر على القيادة العليا حتى كادت أن تفشل في تأليف الوزارة التي كان يجري الكلام في تأليفها حينذاك ، مما اضطر المارشال اللبناني الى

الاعتراف بخطأ الجنود ونشر بياناً يقول فيه : « لقد تفرقت الحالة فجأة وأطلقت الحكومة البريطانية الزعماء المعتقلين فى مألطة ، وأذنت للمصريين أن يرسلوا مندوبيهم الى انجلترا ليعرضوا شمسكواهم . وقد سر المصريون لذلك بالبداهة وسمح لهم أن يقيسوا الاحتفالات كما يسمح لابناء انجلترا بالاحتفال بأى نصر سياسى ، ومن سوء الحظ أن الجنود لا يفهمون هذا على ما يظهر لذلك حدث مرة أو مرتين أن نفرا من الجنود قاموا بمظاهرات ضد المصريين الذين كانوا قد اقاموا احتفالا غير موجه ضد سلطتنا بته . وقد أدى عمل هؤلاء الجنود الى اضطرابات خطيرة وإلى خسارة فى الانفس من الجانبين . على أن المأمول الآن أن يلوذ الجنود بالهدوء ويلزموا السكينة ، ويتركوا القانون والنظام للقائد العام . ومما يجب أن يفهم أن كل عمل مستقل يقوم به الجنود يضاعف صعوبة مركزنا عشر مرات » .

بقى سفر الوفد فعلا بعد السماح بالسفر قولا .

والظاهر أن السلطات الانجليزية سمحت بسفره من جهة لتعرقله من جهة أخرى . . لأنها تعللت بقلّة البواخر وزعمت أن الاماكن فيها محجوزة مسلفا ، وان الاماكن المطلوبة لا تيسر قبل ثلاثة أشهر . . ! وعلم الوفد أن الانتظار الى ذلك الموعد مضيع لفرصة الحضور أمام مؤتمر الصلح أو الوصول الى باريس فى ابان انعقاده ، فالتمس الاذن بالسفر على « يخت » صاحب العظمة السلطان المسمى بالمحروسة ، واتصل نبا هذا الخبر بالانجليز فخشوا أن يجاب بعد قيام الوزارة الرشدية التى يعلمون من سياستها الاولى أنها تشايع الوفد فى طلب السفر الى أوربا ، ورأوا

أن وصول الوفد المصرى الى أوربا على اليخت السلطاني
يخوله « مظهرًا رسميًا » يتقونه ولا يحبون دلالاته الواضحة
عند أمم العالم . فديروا أمر الأماكن المطلوبة على عجل ،
وسرعان ما استطاعوا أن يحجزوا الأماكن كلها فى الباخرة
« كاليدونيا » ومعها ستة أماكن أخرى لمن يشاء السفر من
خصوم الوفد الى باريس !

برح أعضاء الوفد العاصمة فى الساعة الثامنة من صباح
يوم « ١١ ابريل » فكان توديعهم الرائع بمثابة توكيل
جديد من الأمة قاطبة ، فازدحمت الطرقات والميادين
بعشرات الألوف من جميع الطوائف والطبقات ، ووزعت
محافظه العاصمة أكثر من ألف تذكرة لعلية القوم ورؤساء
الدين والسروات الذين رغبوا فى توديع الوفد على المحطة ،
فلم تكف هذه التذاكر لتلبية جميع الرغبات ، وبلغ عدد
المودعين أضعاف العدد المقدور ، وأوشك الناس ما بين
العاصمة وبور سعيد أن ينظموا موكبا واحدا للحفاوة
بالوفد وتأيينه واطهار الابتهاج بسفره ، وما كانوا يعلمون
بالسفر فى يومها لصعوبة المواصلات وانقطاع أسلاك
البرق فى بعض الجهات ، ولكنهم كانوا يرون القطار
المزين بالرايات والازهار وعليه التحيات التى كتبها
المودعون فى محطة العاصمة فيعلمون الخبر ويتسامعون به
فى لحظات معدودات ، ويهرولون الى لقائه داعين هاتفين .

ولما وصل القطار الى بورسعيد خرجت المدينة تستقبله
وترحب به وتصحبه الى الباخرة التى بات فيها ليلته ،
وأضاعت بور سعيد كلها فى المساء وحفت بالباخرة عشرات
الزوارق المضاءة الصادرة بالموسيقىات والتهنئات الوطنية
طول الليل ، واثالت الرشائل البرقية من المدينة ومن

أنحاء كثيرة فى القطر تشجيع الاعضاء بالرجاء والتأييد .
وفى اليوم الذى أقيمت فيه الباخرة - وهو اليوم التالى -
تألفت فى القاهرة لجنة مركزية كبرى نوب عن الوفد فى
غيابه وتتولى انشاء اللجان التى نوب عنه فى الاقاليم .

ويلى هذا الفصل فصل انتقادى عن العيوب التى لوحظت
فى تأليف الوفد ، ثم فصل عن خطة الوفد فى مسألة
الامتيازات الاجنبية التى أراد بها النفقة بين بريطانيا
العظمى والدول صواحب الامتيازات ، ثم ينتقل الكلام الى
عمل الوفد فى أوروبا كما يلى :

الوفد في أوروبا

عندما طلع الرئيس ويلسون على العالم بلبسارة السلام وعبادىء الحرية والانصاف صدقه كثيرون ورحب به كثيرون ، لانهم استبعدوا أن يخرج بنو الانسان من تلك الاحوال والمآثم بغير عبرة ، وأن يقدموا على تكرار المأساة الجهنمية وهم لا يزالون يكتوون بنارها ويتلون من آلامها ولم يهزأ بدعوة ويلسون من أساسها الا طائفة من ثلاث طوائف : وهم المستعمرون الرجعيون ، لان الدعوة لاتوافق سياستهم ولا تحقق لهم مطامع القهر والاستغلال .

واليائسون من أخلاق بنى الانسان ، لانهم يهزأون بجميع المبادئ ولا يحسبون الانسان صادقا فى شىء غير المصالح القريبة والشمهوات الحيوانية .

والاشتراكيون لانهم يرون أن العوامل الاقتصادية هي علة الدعوات الاجتماعية والمذاهب الاخلاقية ، فلا فائدة من أحاديث المروءة والرحمة وتقرير المصير ما دام نظام رأس المال هو النظام القائم فى المعاملات ، وهو الحافز الى الفجارات والحروب والمنافسة بين المستغلين والمستعمرين .

ولم يكن ساعد مستعمرا رجعيا ولا يائسا من بنى الانسان ولا اشتراكيا ولا قارئا متبعا لآراء الاشتراكيين ، ولكنه كان رجلا مطبوعا على نجدة الضعيف واغاثة المظلوم فلا غرابة عنده فى هذه العاطفة ، وكان قانونيا يقدر القوانين والشرائع فلا غرابة لديه فى التوسل بالشرع

وحقوق المعاهدات لإنفاذ الميثاكن وأصلاح الآفات .

لذلك رحب بالدعوة الوالسنبة ولم يسمعه تحقيقها كما قال فى خطابه بمنزل حماد الباسل باشا : « من الناس من يرون هذا المذهب السياسى الجديد أجمل من أن يتبع فى هذه الحياة الدنيا : حياة المراحة على البقاء والمغالبة على المنافع . » ثم المذهب جديلا ، ولكن تطبيقه ممكن متى جد الدكتور ويد ، ون نجر تطبيقه بحزمه المصروف . وانه لجاد . بل ارتقى الى أن أقول أن تطبيقه سهل متى صححت نيات أكثرية الدول التى أقرته بالإجماع . ذلك لأن هذا المذهب غير مخالف لما ألف الانسان فى الوصايا الدينية وقواعد الفلسفة الاخلاقية ، ثم هو متفق مع الافق الذى وصلت اليه الانسانية فى تطورها الجديد . »

وعلى هذه العقيدة كان يرجو الخير الكثير من الدعوة الوالسنية ، وأقل ما يحق له أن يرجوه أن لا تنقلب هذه الدعوة فى ابان الصلح عونا للاقوياء على الضعفاء وعقبة فى وجه المطالبين بالحقوق ، فكان أول ما فكر فيه ساعة وصول الباخرة « كاليدونيا » الى مارسيليا أن أرسل الى الرئيس ويلسون يطلب منه الاذن فى مقابلة خاصة للوفد المصرى المطالب بحقوق الامة المصرية . فلم يجئه الرد المنتظر من رسول السلام وانما جاءه رد لم يكن يخطر على بال متفائل ولا متشائم . فان الولايات المتحدة اعترفت بالجهاية البريطانية على مصر فى اليوم التاسع عشر من شهر ابريل . أى بعد وصول الوفد المصرى الى مارسيليا بيوم واحد .

يجار الانسان ولا يدرى كيف استطاعت السياسة البريطانية أن تحمل ذلك الرسول المبشر بحقوق الضعفاء على نقض مبادئه رأسا على عقب ، واستباحة الفصل فى

قضية لم تعرض عليه من جوانبها المختلفة ، ولكن سياسة الانجليز على ما نظن قد أدخلوا في روعه أن المصريين أساءوا فهم دعوته وتشجعوا بها على الثورة وتهديد الحضارة والمصالح الأجنبية ، وإن كلمة منه تحقق الدماء وتعيد الأمن الى قراره وتصون أرواح الاوربيين ومرافق العمران ، وإن ترك مصر عرضة للتنازع عليها بين الدول قد يجر العالم الى حرب كالحروب التي كان يتقيها ويبشر باجتنابها ، فبقاؤها في ظل الحماية أصسوس للسلام وأنفى للخروب ، وربما وعدوه أن ينصفوا المصريين متى ثابوا الى السكينة واستعدوا للاصفاء الى صوت الحكمة والنظام .

وقد اهتمت الحكومة البريطانية بنشر اعتراف الرئيس ويلسون في مصر من دار الوكالة الامريكية ، فاذاغت دار المندوب البريطاني بلاغا جاءها من همسون جاري وكيل الولايات المتحدة يقول فيه : « أتشرف بأن أقول أن حكومتي أمرتني أن أبلغكم أن رئيس الجمهورية يعترف بالحماية البريطانية على القطر المصري وهي الحماية التي بسطتها حكومة جلالة الملك في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . هذا وأن الرئيس باعترافه هذا يحفظ بالضرورة لنفسه حق البحث فيما بعد في تفاصيل هذا الاعتراف ، مع مسألة تعديل حقوق الولايات المتحدة الذي يقتضيه هذا الامر . » وقد كلفت بهذا الصدد أن أقول أن رئيس الجمهورية والشعب الامريكي يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصري المشروعة للحصول على قسط آخر من الحكم الذاتي ولكنهما ينظران بعين الاسف الى كل مسعى لتحقيق هذه الامانى بالتجاء الى العنف ، .

وان صيغة هذا التبليغ لتشف عن الغرض منه وعن

المسمى الذى سمعته الحكومة البريطانية عند الرئيس ويلسون لاقتناعه بوجوبه . . فباسم الامن وكراهة العنف، وبعد الوعد بمنح المصريين قسما آخر من الاستقلال الداخلى ، ظفرت الحكومة البريطانية بذلك الاعتراف وبأدوت الى اذاعته فى مصر وأوربا وتعهدت أن تصدم به الوفد ساعة وصوله الى أوربا ليفت الخبر فى عضده ويزعزع ما عنده من ثقة وأمل ، ويريه خيبة المسمى فى معارضة القوة البريطانية حيث ذهب . . فكان تدبيرها فى الافراج عن الوفد ولقائه بتلك الصدمة كتدبير السجان الذى يطلق أسيره ويرصد له على أبواب السجن من يدهمه ويفتاله ، ليحقق به الكيد فى ساعة الفرح والاستبشار .

ولم تبالغ السياسة البريطانية كثيرا فى وقع الصدمة المفاجئة على الوفد ساعة نزوله بالأرض الفرنسية واقترابه من محكمة العدل والحرية . فقد بدا لسعد أول وهلة أن العمل فى أوربا لا يجدى ، وأن تركيز العمل فى مصر أجدى والزم . ولم يكن هذا ضعفا ولا نكوصا عن الكفاح لأن مقاومة الانجليز فى مصر تحت الاحكام العسكرية بعد الاعتراف بالحماية البريطانية أخطر وأعضل من مقاومتهم فى أوربا على العاملين الجادين فى المقاومة . . ولكنه كان رأيا رآه فيما هو أصلح للقضية المصرية على حسب ما تبين من خطواته الاولى بالبلاد الاوربية .

وقد لمس وقع الصدمة فى نفوس فريق من زملائه فاذا هو أفدح وأقدح : فمنهم من كان قد دخل الوفد على تردد وريب فى سلامة العاقبة ، ومنهم من كان يؤثر اللجوء الى الحكومة الانجليزية ويؤمن فى قرارة نفسه باستحالة الغلبة عليها ، وقصارى ما طمعوا فيه من هواتها أن تخشى

بعضى المعارضة أو بعض المنافسة من الدول الأخرى في مؤتمر الصلح فنغلق هذا الباب باستجابة بعض المطالب المصرية . فإذا بمؤتمر الصلح فى قبضة يديها وعلى رأسه أكبر الدعاة الى الحرية وأكبر القائلين بمشاوراة الأمم المقصوبة فى تقرير مصيرها . . فمن البين اذن فى رأيهم أن « مهمة الوفد » انتهت ولم يبق له ما يرجوه من المؤتمر ولا من الحكومات المشتركة فيه . وقد صرحوا برأيهم هذا وهموا بالعودة وأشاروا بها على زملائهم الآخرين .

وقد أرادت الحكومة البريطانية أن تتبع هذه الضربة بضربة أخرى تعجل بعمل التفكك والانحلال فى صفوف الوفد والأمة المصرية : فنشرت التيمس « اشاعة » تشير فيها الى ارسال لجنة مستقلة الى القطر المصرى للبحث عن أسباب الهياج واقترح الاصلاحات الدستورية التى يتسح بها نطاق الحكومة الذاتية ، وتوقعت أن يصيب الخبر الوفد فى سمعته وعزيمته ان لم يصبه فى تكوينه ووحدة رأيه : فإذا عاد بعض رجاله الى مصر وبقي بعضهم فى أوربا فقد وقع الخلاف وهو بدء الانحلال ، وإذا عاد الوفد جميعه فقد ملكته الحكومة البريطانية ورجعت به الى قبضة يديها وعرضته لسخرية أبناء وطنه ، وإذا بقى الوفد كله فى أوربا فعندها فسحة من الوقت لارسال اللجنة الى مصر وسؤال المصريين عن مطالبهم وشكاياتهم بمعزل عن وفدهم الذى يدعى الوكالة عنهم . . فتلقى وكالته وتلقى درسها الصادع على الوكيل ومن أوكلوه ، وأي درس تشيستهه السياسة الاستعمارية وتلقيه على الدعاة الوطنيين أنجع وأوجع من أن تضرب الوفد المصرى وتعاقبه هذه العقوبة القاسية بيد الأمة المصرية !

وهما يكن من حساب الحكومة البريطانية فالشيء الذي لم تحسب حسابه كما ينبغي هو أثر السخرية في الطبيعة المصرية . فان المصري ليتقى السخرية أشد من اتقائه الضرر والخسارة ، وقد يستسلم للفجعة ولكنه لا يستسلم للغفلة ولهذا كانت ضربتها للوفد المصري باعتراف ويلسون ضربة قوية بارعة ولكنها كانت خليقة أن تفشل بعد الصدمة الاولى لانها سخرية تعرضه لسخرية أخرى . ولو انها أبطأت برهة ولم يكن فيها معنى الكمين المدبر والهزة المرتب في لحظة الانتصار والتفاؤل ، لكان رجاء الحكومة البريطانية في نجاحها أصدق وأسرع . ولكنها كانت بمثابة الاستدراج الى كمين مضحك أو « مقلب » مهين . . فجمعت لها الطبيعة المصرية كل ما عندها من الكرامة للسخرية ومقاومة الشماطة المضحكة . وهما في الطبيعة المصرية قوة تعتمص بها في أخرج الاوقات .

ولم يلبث سعد وأصحابه بعد الخاطر الاول أن أعادوا النظر في الامر كله ، فوجدوا أن العمل في مصر قد يكون أولى وأصوب ولكن العودة الى مصر بعد كل هذه القيامة التي أقامتها الامة لتمكين الوفد من السفر ، هي خيبة أليمة لا تؤمن عقباها ، وقد تبيّس الامة من رجالها وتشككها في دعايتها ، وتمجّل بالتفرقة بين صفوفها .

ووجدوا كذلك أن البقاء في أوروبا لا يمنع تركيز العمل في مصر والاعتماد عليه في الدعاية الاوربية ، وقد تنفع الدعاية الاوربية في تنبيه عزيمة الامة كلما احتاجت الى تنبيه .

ومن مبدأ الامر لم يكن رجاء سعد كله معقودا على الحكومات والوسائل الحكومية : اذا جاء الرجاء من هذا

الباب فذاك خير وأقرب سبيلا ، وإن لم يجرىء فالشعوب من وراء الحكومات والطريق إلى الشعوب مفتوح لمن يحسن ولوجه ويقوى على صعبه ، وهو القائل أن الشعب فوق الحكومة ، وهو الذى أبى أن يسلم المطالب المصرية إلى المندوب البريطانى والوزراء البريطانيين احتفاظا بالجانب الأهم منها « لاستنارة » رأى العام البريطانى الذى يخضع له المندوب والوزارة . وهو الذى عرف أن النائب فى « الجمعية التشريعية » التى لا حقوق لها ولا نفوذ لآحكامها يملك من سلاح الحجة والبيان ما يكافح به الوزارة ويكافح به جبار قصر الدوبارة . فماذا حدث الآن ؟ هل حبط الرجاء فى مؤتمر الصلح وفى ويلسون وفى لويد جورج ؟ حسن أن وراء هذه الاسماع أسماعا ووراء هذا المرجع مراجع : هناك الشعوب الأوروبية ، وهناك شعب ويلسون وشعب لويد جورج . ومن يدري؟ فلعل شعب ويلسون وشعب ما قال وسامع غير ماسمع ، وبالحق فى احراج السياسة البريطانية ما لم يبلغه رئيسه المخلوع بتلك السياسة .

يقول نيتشه : « كل ما لم يقتلنى يزيدهنى قوة » . وهذه قوله تصدق على كل رجل كبير الهمة مطبوع على الكفاح . فضربة الاعتراف بالحماية كانت ضربة نافذة ولكنها لم تكن مميتة ، ومن ثم كانت ضربة حافزة للعناد مثيرة للنخوة نافعة فى توطيد النفس على بعد الشقة .

قال جورج لويد فى كتابه عن مصر منذ كرومر : « لم تنفع الصدمة الا فى اقناع زغلول اقناعا جليا بأن العراق خليق أن يجرى الى مدهاء فى الحومة المصرية . فوجه همه على الفور الى تلك الحومة ، وطفق يدير المعركة من مقامه بباريس ويبعث الى اتباعه بمشجعات موهبة ١٩) ولكنها

أخاذاً باهرة بما تحدثهم عن الانصهار الذين يستميلهم
للقضية الوطنية ، والنجاح الذى يصيبه رجاله ، .
وقد أدار سعد المعركة فى باريس على أتم وجه يستطيعه
وفد من الوفود الشعبية ، فان الوفد المصرى على اعتباره
غريباً عن الاجناس الاوربية قد استطاع غاية ما استطاع
من نشر الدعوة الى جانب مؤتمر الصلح . فكتب الى
المؤتمر يطلب استدعاءه لسماع أقواله لان « الغاء السيادة
التركية يقتضى حتماً تغييراً فى حالة مصر السياسية التى
التى قررتها معاهدة سنة ١٨٤٠ ولا يصح اجراء هذا التغيير
فى غيبة المصريين » . واتصل الوفد بكل من تيسرت لهم
مقابلته من رجال المؤتمر وأعضاء وفوده وكبار موظفيه ،
وأقام المآدب للسامية والكتائب والصحفيين الاوربيين
والامريكيين ، ليشرح لهم الحوادث التى كانت تهملها
الصحف ويريهم صور المظاهرات التى اشترك فيها
السيدات ورجال الجيش وظهرت فيها الاعلام وعليها
الصليب الى جانب الهلال ، ويذكر لهم ما استفاده الحلفاء
من أموال مصر ورجالها مما كانوا يجهلون ولا يعرفون
خبيراً عنه .

واقنع الوفد بعض مشاهير الكتاب بكتابة رأيهم فى
قضية مصر وحقوق أبنائها ، ومنهم فكتور مارجريت وأناطول
فرانس ، فأصدر الاول رسالة فى موضوع القضية المصرية
وقدمها الثانى بكلمات وجيزة على سبيل التزكية .

واجتهد الوفد فى اجتناب كل عمل يتيح للمستعمرين
البريطانيين أن يتهموا كما فعلوا من قبل بمشايعة دول
الوسط أو النزوع الى المذاهب الفوضوية والاشتراكية . فلم
يتصل بالمغفور له محمد بك فريد حين تلقى خطابه من

مويسرة ، لما كان معروفا من مقام قريدك في المائيسا
وتركيا أثناء الحرب وبعدما . ولكنه اتصل بجميع المصريين
التيمنين بفرنسا ، ولا سيما أعضاء الجمعية المصرية في
باريس ، وكان لفريق من هؤلاء أثر نافع في بث الدعوة
وتعريف الفرنسيين من جميع المذاهب بالوفد ومطالبه
وعسوباته .

ولا نسهب في تفصيل المقابلات والخطب والولائم واحدة
واحدة ، لان التفصيل لا يزيد القارى شيئا على ما هو
مفهوم بالاجمال ، وحسبنا أن نقول أن الوفد لم يدع في
باريس ولا في مراكز الدعوة للسياسية أحد يؤبه له الا
أبلغه مظللة مصر . وأوجز له الحالة التي مرت بالقارىء
في صفحات هذا الكتاب .

وقد كان المصريون في لندن ، ومعظمهم من الطلاب ،
يعاونون الوفد كما عاونوه زملاؤهم في العاصمة الفرنسية .
فطبعوا الالوف من الرسائل وقابلوا النواب واستمعوا
بالكتاب حتى ضاقت بهم الحكومة الانجليزية ذرعا فدمر
الشرطة مكان اجتماعهم وصادروا الاوراق التي فيه وظنوا
أنهم قضوا عليها وكانوا سيقضون عليها فعلا ، لولا أن
الطلاب أخذوا بالحيلة فأعادوا طبع الاوراق مما كان مدمرا
عندهم من المحفوظات في مكان أمين .

وقد تجاهل الساسة الانجليز في باريس شأن الوفد
المصرى ما وسعهم أن يتجاهلوه . ولكنهم لم يحسنوا كتمان
حقتهم في بعض الامور التي تقضى بها اللياقة ، فلم يأت
منهم من يرد الزيارة لسعد باشا حين ترك بطاقته
للمستر لويد جورج كما ردها بعض وزراء الدول الاخرى ،
وتجاوزوا ذلك الى عمل فيه من الصسبيانية ما ليس يليق

بنكبار الرجال • فقد روى أحد أعضاء الوفد المصري انهم أرسلوا مرة « مذكرة الى الوفد البريطاني في هوثي السلام فردت اليهم ممزقة داخل غلاف وعليها عبارة قصيرة معناها : « مثل هذه الاقوال لا تستحق الرد » (١) •

وعلى الرغم من اعتراف الدول بالحداية فقد بدأت الحكومة البريطانية تشعر بالقلق بعد أن اتجهت أنظار الوفد الى نشر الدعوة في الولايات المتحدة ، وظهرت دلائل الاهتمام بالقضية المصرية بين ذوى النفوذ من الشيوخ الامريكيين ورجال الصحافة •• حدث هذا دون أن يكون للرئيس ويلسون فضل فيه ، بل ربما كانت صدمته للوفد في باريس من أسباب اتجاه الوفد الى الامة الامريكية راسا ليثير في هيئتها الرسمية بهذه الوسيلة بعض العناية التي فاته من رئيس الجمهورية ومعاونيه في المؤتمر • فان أقصى ما صادفه الوفد من النجاح عند رئيس الجمهورية الامريكية انه تلقى منه ردا على خطاب كتبه سعد يطلب فيه المقابلة مرة أخرى ، فاذا هو يعتذر في رده لضيق الوقت ويرجو أن يتسع وقته في المستقبل للمقابلة المطلوبة ! وكان الوفد قد فهم ان استشارة « الراى فى الولايات المتحدة لبحث القضية المصرية أمر مستطاع بعد ما أحسنه من اثر الاخبار التي بعث بها المراسلون الى صحف أمريكا وزاده أملا فى المزيد من الاهتمام انه كان قد استخدم بعض الايرلنديات والامريكيين فى أعماله الكتابية فالتقى هؤلاء بالساسة الامريكيين الذين حضروا الى باريس للدفاع عن استقلال ايرلندا وعرفوا منهم الرغبة فى تشديد الكبر على

(١) البلاغ ، ٩ مارس سنة ١٩٣٤ فى بيان للاستاذ محمد على علوبه باشا .

الاستعمار البريطاني بذكر المسألة المصرية إلى جانب المسألة
الآيرلندية ، ومن هؤلاء السياسة مستر « والش » رئيس
الوفد ومستر « ريان » ومستر « دن » مساعداه .

وقد جرى الوفد المصرى من قبل على سنة ارسال
البيانات والاحتجاجات الى المجالس النيابية مع ارسالها
الى الوزراء وممثلى الحكومات ، فوجدت بياناته واحتجاجاته
فى مجلس الشيوخ الأمريكى صدى أقوى وأصرح مما
وجدته فى المجالس النيابية الأوروبية .

فى جلسة الحادى والعشرين من شهر يونيه اقترح
الشيخ « ماسون » الاعتراف بالجمهورية الآيرلندية ،
فتصدى زميله مستر بوراه لفتح باب المسألة المصرية .
وقال أن مصر تستحق الاستقلال كما تستحقه الأمم الشرقية
والأوروبية التى اعترفت مؤتمر السلام باستقلالها ، فجددت
هذه الحملة رجاء الوفد فى تحريك قضيته من جانب الأمة
الأمريكية وشيوخها ، وأرسل يشكر المستر بوراه ويبلغه
أن المصريين ليعتمدون اعتمادا تاما على مساعدة الشعب
الأمريكى محب الحرية فى تحقيق الآمال القوية لشعب حكم
عليه بالاستعباد من غير أن يسمع دفاعه » .

وعاد المجلس الى ذكر مصر بعد أيام فقام المستر « والش »
واتهم الوفد الأمريكى فى مؤتمر السلام بخيانة المبدأ الذى
غامر الأمريكيون بدخول الحروب من أجله ، وقال أن
الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى اذا اردتا أن تدلا على
حسن النية فيجب عليهما أن تتركا جزائر الفلبين لاهل
الفلبين وآيرلندا للآيرلنديين ، وهنا قام مستر « مكس
كورك » وقال أن مصر أيضا يجب أن تكون لأبنائها ، وإيده
مستر بوراه قائلا : لماذا يعترف مؤتمر الصلح ببولوليسا

ورومانيا ويفض عن ايرلندة ولا يصفى الى كوريا ومصر كما
أصفى لغيرها فقال مستر شرمان : « ان معاهدة الصلح
انما كتبت لخدمة المظامع البريطانية » .

كانت هذه الاقوال من أشد ما قيل وقعا في نفوس
المستعمرين وفي نفوس المصريين على السواء ، فأما
المستعمرون فقد أحسوا من عواقبها في الولايات المتحدة
وفي مصر نفسها ، وأما المصريون فقد شعروا بفضل الدعوة
واستبشروا بما وراء ذلك من صدى الحملة في الدوائر
السياسية الامريكية والبريطانية ، وتبين الوفد أن الدعوة
في تلك البلاد تستحق منه أن يضاعف العناية بها ويتابع
اشهارها وترويجها ولا يتركها للمصادفة والمناسبات
العارضة ، فانهى بوساطة مستر « والش » الى توكيل
مستر جوزيف فولك في نشر الدعوة هناك ، وكان الاختيار
موفقا لان الرجل ممن سبقت لهم الوكالة في القضايا
السياسية الكبرى وسبقت لهم ولاية المناصب وعلاج
المشكلات ، فهو ذو منزلة مرغية بين النواب والرؤساء ،
وله علاقة منتظمة برجال الدولة وأصحاب الكلمة المسموعة
وأوشكت الدعوة الخارجية لمصر أن تنحصر خلال تلك
الفترة في الولايات المتحدة ، فعن لسعد باشا أن يسافر
اليها مع بعض الاعضاء . ثم استقر الرأي على إيفاد محمد
محمود باشا في هذه المهمة لمعرفته الانجليزية ، وتردد
الوفد هنيهة بين هذه الفكرة وفكرة أخرى كانت ترمي
الى سفر اثنين من الاعضاء الى البلاد الانجليزية يدافعان عن
مطالب المصريين ويبسطان ما أصابهم من المظالم أما بالخطب
أو بالتشرات اذا اجتمعت الصحافة عن اذاعة ما يكتبان ،
ويفعلان ذلك باسميهما لا باسم الوفد أو باسم رئيسه ،

ويعولان على الدعوة الشعبية دون الرجوع الى الهيئات الرسمية التي أعرضت عن الوفد وتجاهلت شأنه ، وكان الوفد يحرص على اجتناب الهيئات الرسمية في انجلترا حتى تجيء المفاتيح من جانبها بعد أن قام هو بما يجب عليه من ايدانها بقصده ، ويقال أن رجال الحكومة الانجليزية وسطوا أناسا من سراة الاجانب المقيمين في مصر لتيسير مقابلة بين سعد ومستر باغور الوزير الفيلسوف الانجليزى المعروف ، فلم تتم هذه المقابلة لرغبة الوفد عنها ما لم تكن الدعوة صريحة من جانب القوم ، وتغلبت فكرة السفر الى الولايات المتحدة على هذه الفكرة .

ولم يستطع محمد محمود باشا أن يصل الى أمريكا الا في منتصف أكتوبر بعد مشقة في الحصول على جواز السفر لم تذلل الا بمساعدة مستر فولك وبعض الاصدقاء الاوربيين .

وقد كان مستر فولك أثناء ذلك يوالى الكتابة في الصحف وييسط وجهة النظر المصرية بين يدي مجلس الشيوخ ولجانته المنوط بها بحث هذه الامور ، وأهم ما أثمرته جهوده تصريح صرح فيه لجنة الشؤون الخارجية « ان مصر تعد من الوجبة السياسية غير خاضعة لانجلترا ولا لتركيا وانما يجب أن تكون مستقلة وزمامها بيدها » وخطاب ضاف ألقاه مستر بوراه عن مركز مصر السياسى والاطوار التى مر بها قبل الاحتلال وبعده والغلسائى التى أصابت أهلها فى أثناء الحرب وبعده الهدنة ، على ما سلف من معونتهم للانجليز خاصة والحلفاء عامة .

فاهتمت المراجع البريطانية باخفاء ذلك جميعه عن المصريين وتحويل خطرهم ، ولا سيما تصريح لجنة

الشئون الخارجية ، فان خبره لم يحصل الى مصر الا من رسالة برقية أرسلها سعد من باريس الى لجنة الوفد المركزية في التاسع والعشرين من أغسطس ، فكان له فيها ضجيج لم يفرح المصريين بمقدار ما انضب الانجليز ، وقد سعت المراجع الانجليزية سعيها حتى حملت الوكالة الامريكية بالقاهرة على اذاعة تكذيب مبهم تقول فيه أن الخبر خطأ ، ولا تعقبه بتصحيح من جانبها !

هذا في مصر ، أما في الولايات المتحدة نفسها فقد أزعج السفارة البريطانية فيها ما أبصرته من أثر الدعوة المصرية واتساع نطاقه واشتماله على الكثيرين من المستمعين والاشياع ، فاضطر مستر رونالد لندسي القائم بأعمال السفارة في واشنطن - وقد كان بمصر أثناء الحزب العظمى - الى مقابلة تلك الدعوة بكثير من المساعي الخفية والعلنية ، ومنها رد مفصل على سؤال مدير كتبه الى احدي الصحف يغض فيه من معونة المصريين ويقول منه : « ان الحكومة البريطانية قد عנית بأن تتحاشى القضاء على السيادة المصرية وان الجنود المصريين يعملون في ظل العلم المصري لا الانجليزى ، ولا ترفع الراية البريطانية الا على دور السلطة العسكرية البريطانية وفيما عدا هذا ترفع الراية المصرية الخاصة . ولو انى أردت أن أجيبك على سؤالك جوابا لا يخرج عن مدلولي الالفاظ المحدودة لقلت انه لم ينضو جندي مصرى تحت الالوية البريطانية ، ولكنه يكون بيانا ناقصا ولا مراء ، اذ انه في فبراير سنة ١٩١٥ ، عند هجوم الجيش التركي على مصر اشتركت فرقة من المدفعية المصرية مع القوات البريطانية في الدفاع عن خط قناة السويس وكان هجوم العدو قبل هذه الفرقة التي

أدارت مدافعها بمهاره وكفاءة فساعدت على رد العدو ، وفى اعتقادى أن الخسائر كانت اثنين من القتلى وستة من الجرحى . ولم نشترك فى العمل خلال الحرب أية قوة مصرية أخرى مسلحة ، ولكن فى الادوار الاخيرة من الحرب قامت ثلاث فرق مصرية أو أربع بحراسة خطوط المواصلات فى سيناء بينما كان الجنرال اللنبى يغزو سورية ، وحدث كذلك أن فصيلة مصرية كانت ببلاد الحجاز فى وقت من الاوقات ، لكن هذه القوات جميعها لم تتعرض لنيران القتال . وفضلا عن ذلك قد ضم عدد كبير من المصريين الى فرقة العمال الملحقه بالقوات البريطانية ، وكانوا يستخدمون لمدة قصيرة بين ثلاثة أشهر وستة ، وقد قاموا لقوات الجنرال اللنبى بالاعمال اليدوية التى لا تستدعى خبرة فنية ، وببذء الصفة كان ما أدوء من الخدمات عظيم القيمة ، لانهم أتاحوا لعدد من الجنود الانجليز أن يكونوا فى خط القتال ولولا ذلك لاستخدموا فى ساقه الجيش ، ولست أستطيع أن أذكر عدد هؤلاء الرجال الذين ألحقوا بفرقة العمال ، ولكنهم بلغوا فى بعض الاوقات من ثمانين الى تسعين ألفا ، وكان بعضهم يستهدفون للنار وهم يحفرون الخنادق وينقلون المؤمن والذخائر بمقربة من خط القتال فأصابهم بعض الخسائر . وليس فى وسعى أن أقول كم تبلغ هذه الخسائر على وجه التحقيق ولكنى اعتقد أنها تبلغ فى الجملة ألفا وخمسمائة بين قتيل وجريح فى خلال سنوات الحرب الاربع .

وعلى الرغم من محاولة السبك والدقة فى ظاهر هذا البيان، يرى القارئ انه قابل لمخالفة الواقع فى عدة موا

لان وصول العدد فى الفوج الواحد من العمال الى تسعين ألفا لا يمنع انهم يبلغون المليون ويتجاوزونه فى جميع الافواج ، ولان احصاء القتلى والجرحى بألف وخمسمائة على وجه غير « وجه التحقيق » قد يفتح الباب لبلسوغهم اضعاف ذلك على وجه التحقيق .

الا أن مستر فولك لم يتوان فى الرد على هذا البيان بعد مراجعة الوفد فى باريس ، فكتب الى وزير الخارجية بواشنطن خطابا يلفت فيه النظر الى العبارة التى وردت فى سياق كلام المستر رونالد لندسى عن تحاشى المساس بالسيادة المصرية ، لكى لا يشق على الحكومة الامريكية الاعتراف باستقلال مصر عند بحث معاهدة الصلح فى مجلس الامة ، وكتب الى رئيس لجنة الشئون الخارجية خطبا آخر ضمنه رد رئيس الوفد على بيان السفارة الانجليزية وفيه « ان مليونا ومائتى ألف مصرى جندوا لفرقة العمال وان الجيش المصرى نفسه قاتل على قنساء السويس وفى شبه جزيرة سيناء وفى الحجاز وحارب على بن دينار فى السودان ، وأن خسائر عظيمة نزلت بفرقة العمال وعلى الاخص من فتك الامراض » .

واستند مستر فولك الى عبارة « السيادة المصرية » فطلب توكيد الاخلاص فى المقصود منها بتصريح رسمى من الحكومة البريطانية تعلن فيه موعد الجلاء ، وتفوض الى عصبة الامم - بعد تأليفها - تقرير مركز مصر ، وتتخلى عن كل معارضة فى تمثيل الدولة المصرية عند الدول الاجنبية وعن كل معارضة فى سفر وكلاء الامة المصرية الى الولايات المتحدة .

ولم تزل المسألة المصرية تتردد على السنة الاعضائه بمجلس الشيوخ تارة من حزب الحكومة وتارة من حزب

المعارضة . حتى التفت اليها كثيرون ممن لا يسمعون بها ، ويحدث المصحف مسوغا لنشر الاخبار عنها وقبول المناقشة فيها . وأيقن الحكومة البريطانية ان اطراد الدعوة على هذا الشئوال كاف لاقلاقها وتوقع المناعب التي قد تضر بمصالحها كما تمس سمعتها ، وان لم تعقبها نتيجة حاسمة في موقف الحكومة الامريكية .

أما الدعوة في باريس فقد كانت تنقطع حيناً وتنتصل حيناً ، وينابر الوفد اكثر الاحيان على خطة الدعوة الشعبية . لانه علم أن النجاح فيها أقرب من النجاح في مخاطبة الحكومات والوزراء ، وطفق على الجملة يرأسل المجالس النيابية وأقطاب السياسة وكبار الادباء ويكتب الى المصحف ويلقى من ذوى الكلمة المسموعة من تيسر له لقاءه ، ويجدد الاحتجاج والبيان كلما تجددت لذلك مناسبة من توقيع اتفاق أو عرض معاهدة أو وصول وفد أو غير ذلك ، فجرى ذكر الحماية البريطانية على مصر في أكثر من مجلس من المجالس الاوربية على نحو لا يبلغ في القوة والافاضة ما جرى في الولايات المتحدة ، ولكنه مع ضعفه واقتضابه أقلق الحكومة البريطانية وزاد مخاوفها من التمدادى فيه الى أن يدرك المصريون شأن الدعاية ونفاذ سلاحها تمام الإدراك . ولعل أكبر ما حدث من دعوة الوفد خلال هذه الفترة ولبيته في ثانى أغسطس في فندق كلاريج بباريس ، وهى الوليمة التى خطب فيها وزير سابق للبحرية الفرنسية وحضرها الكاتب المشهور فكتور مارجريت وتليت فيها كلمة من أناتول فرانس ، وأجاب الدعوة اليها عدا هؤلاء بعض الشيوخ والنواب والصحفيين من أمم كثيرة هذه الحركة التى كانت تؤذن بالاستفاضة والاتقان على

تعاقب الايام قد أفهمت السياسة الانجليز ان « التجاهل » سياسة لا تفيد الى زمن بعيد ، وانه لايد من « شيء » عمله في هذه الحالة غير الاستخفاف الظاهر وطول البال ، ولكنها لم تقصد الى ارضاء المصريين بمقدار ما قصدت الى الخلاص من الوفد وتفريق شمله بين الآراء المتضاربة والمذاهب المتعارضة ، فعجلت بايفاد لجنة التحقيق برئاسة اللورد ملنر الى القطر المصرى لسؤال المصريين عن مطالبهم وتقرير نظام الحكم الذى يحكمون به فى ظل الحماية ، ودعاها الى التعجيل بارسالها غير ما تقدم سببان آخران : « احدهما » ان رؤساء الوفد فى القاهرة اعلنوا العزم على مقاطعتها اذا هى حضرت فى تلك الظروف ، لان اللجنة تريد المناوضة على أساس الحماية وتستفتى البلاد وهى فى قبضة الاحكام العرفية ، وتدعى لحكومتها الحق فى نظير التماكيات المصرية كأنها صاحبة السيادة على البلاد .

وقد شعر سعيد باشا - رئيس الوزارة يومئذ - باجماع الامة على مقاطعة اللجنة فنصح للورد اللنبى بارجاء ارسالها انتظارا للفراغ من عقد معاهدة الصلح مع الحكومة التركية ووضوح مركز مصر السياسى من حيث علاقتها بالدولة البريطانية . فلم يشأ اللورد اللنبى أن يصغى الى هذه النصيحة مخافة أن يتهم بالضعف والتراجع أمام صيغة المقاطعة من اللجان الوفدية .

والسبب الآخر الذى دعا الى تعجيل الحكومة البريطانية بايفاد اللجنة فى تلك الآونة ، انها علمت ببوادر التفكك التى أصابت بعض أعضاء الوفد فى باريس ، وقد عاد فعلا بعض هؤلاء الاعضاء الى الاسكندرية فى الثانى عشر من شهر اغسطس وهم اسماعيل صدقى باشا وحسين واصف

باشا ومحمود أبو النصر بك ، وأذاعت لجنة الوفد في السادس والعشرين منه أن على شعراوي باشا قادم لأعمال خاصة باذن من رئيس الوفد وزملائه ، وعاد قبل ذلك آخرون لأسباب من هذا القبيل . فحسبت الحكومة البريطانية ان الفرصة سانحة للفصل بين الوفد والامة أو لتمزيق شمل الوفد وتشجيع المترددين من أعضائه على تركه ، ورجح عندها هذا الحساب انها علمت بما شاع عن آراء الأعضاء العائدين وأنهم يتشككون في نجاح مسعى الوفد لاشفاقهم من مهاجمة الحكومة البريطانية بالدعوة الاجنبية وإيثارهم أن تكون الدعوة في إنجلترا وعلى رضى من رجالها الرسميين ، فطمعت في توسيع مسافة الخلاف وبث الغواية من طريق اللجنة المنترية ، وما عسى أن تشير به من تحويل النظم والمناصب، وتقريب الآمال والرغائب .

من سفر الوفد إلى لجنة ملنر

استدعت الحكومة البريطانية السير ريجنالد ونجت
توطئة لاقالته من منصبه في دار الحماية وهو الرجل الذي
أحسن لها النصيحة وأُشار عليها بقبول سفر الوزيرين
المصريين إلى العاصمة البريطانية وعادت هي إلى رأيه بعد
فوات الاوان .

واستبدلت به المارشال اللنبي فاتح القدس ، لانها
حسبت أنها تروع المصريين بهيئته العسكرية ، وهو خطأ
غريب في تقدير الحالة وجمود على أساليب التخويف
الدارجة بغير معنى . لان مظاهر الهيبة العسكرية والسطوة
الحربية كانت كثيرة على مسمع ومبصر من المصريين أثناء
الحرب العظمى ، لا يرون في بلادهم من الحكم الانجليزى
الا المدافع والديابات والجنود تغدو وتروح في الحواضر
والقرى بعشرات الالوف ، فاذا كانوا قد ثاروا وهم على هذه
الحالة وجاءت ثورتهم على أعقاب انتصار الدولة البريطانية
في الحرب العظمى ، فما كانت الثورة اذن لانهم كانوا في
حاجة إلى مذكرة بالهيبة العسكرية والسطوة الحربية ، وما
كان اسم المارشال اللنبي عندهم الا كاسم كل قائد في
الميادين البعيدة أو القرية ، بل هم كانوا يسمعون بغيره
من قيادة الميادين البعيدة سنوات قبل أن يسمعوا به في
غزوة فلسطين .

جاء المارشال اللنبي إلى مصر وهو يقدر أن الرهبة من

اسمه فوق كل كلام وتفكير ، وأنه لا خوفًا اذن من اتهمه بالضعف اذا هو تواضع الى سماع الشكايات ومخاطبة الشعب بلسان رجاله ، فخطيب المصريين باسم الشسيوخ ورجال الدين ، كما خاطبهم باسم الوزراء والكبراء ، وصدرت النصيحة المطلوبة من هؤلاء وهؤلاء يحضونهم على السكينة والاستقرار وانتظار ما يقضى به ولاة الامور ، فلم يكن لهما من اثر كبير ولا صغير ، لان الشعب لم يفهم من نصائحهم الا أنهم مضطرون أو أنهم متهمون فى اخلاصهم ان لم يكونوا مضطرين .

وقد وقفنا بالقارىء من حوادث الثورة المصرية وأحوال الحكومة فى مصر على استقالة الوزارة الرشدية لرفض الحكومة البريطانية سفر الوفد الى أوروبا .

فلما سافر الوفد عادت الوزارة الرشدية فى التاسع من ابريل ، ولكنها لم تلبث قليلا حتى استتقلت لانها شعرت بالحرج من مطالب الضباط والموظفين وهى معبرة عن مطالب المصريين أجمعين . فطلب الضباط الوطنيون أن تسند الحراسة اليهم ، لان اسناد الحراسة فى الميادين العامة الى اناس لا يفقهون لغة البلاد ولا يعرفون عاداتها كثيرا ما جر الى اذهاق الارواح بغير موجب حتى من وجهة النظر البريطانية . كما حدث حين أطلق الرصاص على المصلين الخارجين من المسجد أو على المتظاهرين ابتهاجا بالافراج عن الزعماء .

وألّف الموظفون لجنة من اثنين وثلاثين عضوا لمخاطبة الوزارة فى المطالب السياسية التى لا يتعرض لها الضباط وهى التصريح بصفة الوفد الرسمية وأن قبول الوزارة الحكم لا يفيد الاعتراف بالحماية ، والافراج عن المعتقلين مع ابطال الاحكام العرفية .

وجاءت الوفود تترى الى ديوان الوزارة تعزز هذه المطالب وتلح في قبولها . وعم الاضراب الموظفين وأصحاب الاعمال الحرة انتظارا لتحقيقها . فاستقالت الوزارة ولما ينقضى عليها اسبوعان ، لتسدر التسرفيق بين مطالب الشعب والموظفين واردة السلطة العسكرية .

وقد أئذ القائد العام الموظفين بالفصل ان لم يعودوا الى دواوينهم وتوعدهم بالحكمة العسكرية ان حرضوا على الاضراب ، فعاد منهم فريق وقبضت السلطة العسكرية على زعمائهم الذين لم يعودوا في الموعد المحدد .

وفي الحادى والعشرين من ابريل ألف محمد سعيد باشا الوزارة وصرح لمدوبى الصحف يوم تأليفها « أنها وزارة ادارية » لا تبت في شىء له مساس بمركز مصر السياسى . وليست لها صبغة سياسية لان المسألة المصرية لم يبت فيها بعد في مؤتمر الصلح ، وانها ستجتهد في استدعاء الجمعية التشريعية والغاء الاحكام الاستثنائية ، ومنها قانون المطبوعات .

ولقد كان محمد سعيد باشا رئيس هذه الوزارة رجلا داهيا يحب بما استطاع من دهائه أن يجمع بين قضاه أغراضه واستبقاء سمعة سياسية يلبس لها لبوسها في كل مجال وعند كل فرصة . وكانت العلاقة بينه وبين سعيد باشا علاقة فتور وجفاء منذ كانا في الوزارة معا ثم وقع بينهما ما وقع من الخلاف الشديد في الجمعية التشريعية ، ولهذا حاول سعيد باشا أن يجمع وفدا ثانيا الى جانب الوفد السعدى لينازعه قيادة الامة والدفاع عن القضية ، معتمدا في أول الامر على الامير عمر طوسون وأفراد من بقايا الحزب الوطنى . ثم أجس نفور الامة من هذا المسعى

وصدود الامير عمر عن متابعتة فتراجع وظل يرقب الاحوال الى أن عرضت عليه الوزارة . فقبلها ، واخترع صيغة الوزارة الادارية وحيلة تأجيل الوزارات السياسية الى ما بعد عقد الصلح وأبرم معاهداته مع الدول المحاربة ومع الدولة التركية على الخصوص لأنه رأى في ذلك مخلصا من جميع الجوانب .

فهو - بهذه الحيلة - يريح نفسه من المطالب السياسية ولا يصادم الامة في أمل من آمالها ، ثم هو يستبقى دعوة الحزب الوطني الى وقت الحاجة لأنه الحزب الذى يعتمد على حقوق السيادة التركية في دعوته الوطنية ، ثم هو يدفع لجنة التحقيق البريطانية بهذه الحجة الى أقصى أمد ميسور حتى اذا جاءت بعد اعتراف الدولة التركية بالحماية البريطانية كما كان منظورا بين جميع العارفين استطاع أن يسوس الامر بغير مشقة مع أمة أشرفت على اليأس ونفضت يديها من جميع الدول ، ووفد بدا فشله للامة . . . وحزب وطنى لم يبق له ما يتعمل به من السيادة التركية ولكن بقى له من المنافسة للوفد ما يحفزه لحربه ويطمعه في الغلبة عليه ، وقد ظهرت للامة هزيمته واخفاقه .

وأقبل سعيد - بمثل هذا الدهاء - على علاج المشكلات التى خلفتها الحماية والثورة لوزارته ، فاجتهد في اقتناع الانجليز بتحويل قضايا الوطنيين من المحاكم العسكرية الى المحاكم الاهلية ، فاقنعوا لانهم يضمنون من صداقته لهم واخلاصه في النصيح أنه على الأقل عدو الوفد المصرى ورئيسه .

وتشفع في تخفيف بعض الاحكام الصارمة فقبلت شفاعته ، ورفع شيئا من الضغط على الصحافة والخطابة ،

واستمال اليه المواطنين بأغلبية الحصلاوات عليهم وزيادة
مربياتهم حتى بلغت مثيلها .

غير أن الناس كانوا يستريبون بنياته وينظرون الى هذه
الاعمال كأنها مخدرات ترمي الى تيدئة النفوس واضعاف
الحركة الوطنية ، فأوغرت من صدور الناس عليه أكثر مما
جذبتهم اليه ، ونقم الغلاة منه قبول الوزارة وتهيئة الخواطر
للرضى بالحالة القائمة . فنار بعضهم عليه وربما أحدهم
بقنبله لم تصبه ، وبلغ من كياسة الرجل انه ذهب الى
المحكمة يؤدي شهادته فطلب الرحمة بالمعندى عليه لانه انما
اجترح فعلته بدافع من عقيدة خاطئة غلبته على صوابه .

واستمرت العلاقات بينه وبين المارشال اللبى على وفاق
الى أن اختلفا على مسألة لجنة ملنر ذلك الاختلاف النموذجى
لكل اختلاف بين تفكير العسكرى وتفكير الوزير المحنك من
المدرسة التركية . فاللورد اللبى يرى ان امتعاض
المصريين من قدوم اللجنة الى بلادهم سبب كاف لتعجيل
قدومها !! وان اقناع المصريين بأن عواطفهم ومطالبهم
لاحساب لها ولا اكتراث بها هو المقدمة الصالحة لمجيء
اللجنة التى كانت مهمتها الاولى ارضاء تلك العواطف
والبحث عن تلك المطالب ! .. فاكراه الناس على قبول
الوامر هو المهم فى السياسية العسكرى سواء نجحت
اللجنة أو لم تنجح ، وعلى اللجنة وعلى المصريين بعد ذلك
العفاء .

ورئيس الوزارة يرى كما علمنا مما سلف أن لا تعضز
اللجنة قبل الفراغ من حل القضية المصرية بين الدولة
العثمانية صاحبة السيادة والدولة البريطانية .. وهو رأى
له قيمته من الدهاء والحصافة ولكن لا قيمة له الى جانب

الاورامر العسكرية ! . . وفد احتلف القائد والوزير فلا
محيط احد من أن يستقبل الوزير .

استقل سعيد باشا وخلفه يوسف وهبه باشا في
الحادى والعشرين من نوفمبر فجرى على « السنة الادارية »
التي استندت سلفه ، والتزم الحيدة مع اللجنة المقبلة فلم
يتخذ له موقفا معيا أو عليها . ولكنه لم يستطع أن يمنع
بعض الرؤساء الانجليز من تكوين حزب مصطفى من
المنبوذين وطلاب المنافع الذين لا خلاق لهم ، أسماء « الحزب
المستقل الحر » وأعدده للقاء اللجنة ومداراة المقاطعة الاجماعية
التي ستلقاها . ولم يفلح في هذه المحاولة على الرغم مما
بذل فيها من المصروفات الشرية والغوايات المختلفة .

أما اللجنة التي تفاقم حولها هذا الخلاف فقد وصلت
في السابع من ديسمبر وهي محوطة بسوء الطالع من كل
مطلع . وكانت ممثلة لجميع الاحزاب الانجليزية ومؤلفة
من رجال قديرين مشهود لهم بمعرفة الشئون المصرية
والمسائل السياسية عامة ، وهم اللورد ملنر وزير
المستعمرات ، والسير رنل رود سفير انجلترا السابق في
روما ، والقائد السير جون مكسويل الذي كان بمصر في
أوائل الحرب العظمى ، والسير أوين توماس الخبير بمسائل
الرى ، والمستر سبندر الكاتب الصحفي المعروف ، والسير
سيسل هرست الحجة في القانون الدولى ، ومعظمهم ممن
عرفوا مصر بالخبرة والاطلاع .

لكنهم حضروا والفشل يسبقهم ، والصدور موهرة بما
توالى على الناس من دواعى الكراهية والنفور ، ووظيفة
رئيسهم توحى الى الناس انه سيجعل مصر احدى
المستعمرات البريطانية .

وقبل أن ينقضى على اللجنة أسبوعان أو نحو 'سبعين
سرى في مصر نبأ القرار الذي أصدره نواب الولايات
المتحدة وهو رفض المعاهدة التي وقعها الرئيس ويلسون .
فبدلاً من أن تجيء اللجنة وتركيا معترفة بالمعاهدات كما
كان يريد محمد سعيد ، جاءت الولايات المتحدة - وهي
قبلة أنظار العالم في ذلك العهد - تنقضها وتفتح الرجاء
لابطالها وتحقيق آمال الشعوب المخدولة فيها .

وما استقرت اللجنة أياما حتى أحست أنها في حصار
محكم من المقاطعة الاجتماعية لا يتخلله منفذ الى لقاء أحد
يجديها لقاءه ، ورأى اللورد ملنر من روح الوطنية المصرية
غير ما كان يعهده في أيامه السالفة بمصر كما قال لبعض
أصحابه . فلجأ الى الملاينة والمصانعة ، وحاول أن يفسر
غرض اللجنة تفسيراً يحافظ به على الحدود التي رسمتها
الحكومة البريطانية ويجنب في ظاهره الكلمات المثيرة التي
تنفر المصريين وأخصها ذكر الحماية ، فنشر على الناس في
التاسع والعشرين من ديسمبر بياناً قال فيه :

« أدهش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض
من مجيئها هو حرمان مصر من الحقوق التي كانت لها الى
الآن ، ولا أساس على الإطلاق لهذا الاعتقاد فان اللجنة
أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان
البريطاني لاجل التوفيق بين أمانى الامة المصرية والمصالح
الخاصة لبريطانيا العظمى في مصر ، مع المحافظة على
الحقوق المشروعة التي لجميع الاجانب القاطنين في البلاد .
ونحن على يقين من أنه يمكن الوصول الى هذا الغرض مع
توافر حسن النية بين الجانبين ، واللجنة ترغب رغبة
صادقة في أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر

قائمة على اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها الى ترقية شئون البلاد في ظل أنظمة دستورية Self Governing Institutions وتنفيذا لهذه المهمة تريد اللجنة أن تقف على كل الآراء ، سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويمكن ابداء كل رأى بحرية وصراحة ، ولا رغبة للجنة في تقييد حدود المناقشة كما أنه لا يخشى أى فرد أن تعتبر مقابلته للجنة تنازلا منه عن معتقداته . فانه لا يعد متنازلا عن معتقداته بمفاوضة اللجنة الا كما تعد هي متنازلة بسماحها . وبغير الصراحة التامة في المناقشة يضعه وضع حد لسوء التفاهم والوصول الى الاتفاق » .

ويلاحظ القارئ أن اللجنة ترجمت العبارة الانجليزية Self governing بالانظمة الدستورية وهي ترجمة غير دقيقة ، صححناها في صحيفة الاهرام يومئذ بترجمتها الحرفية وهي أنظمة « حكم ذاتي » .

ولوحظ هذا الاختلاف في الترجمة فكان له شأن في اختلاف الرأى بين خطة سعد وخطة عدلى وأصحابه بمصر حيال اللجنة . فقد قال عدلى في خطاب له الى سعد مكتوب في التاسع والعشرين من يناير : « رأينا قبل عمل أى شيء أن نعجل بالكتابة لتوضيح نقطة هامة كان لها بحق أثر كبير في قراركم الذى اتخذتموه . وهذه النقطة هي ما فهموه من أن بلاغ اللجنة ضيق للغاية من المناقشة فجعلها (وضع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى) مما جعلكم تعتقدون انه مع هذا التحديد لا تنتقل المسألة المصرية من مركزها فلا ترتفع به الحماية بل تتأكد . والواقع انه حصلت بيننا وبين اللورد ملتر مناقشة فى هذا

الموضوع وأكد لنا أن النص الانجليزى ليس معناه الحكم

الذاتى الذى يعبر عنه بـ **Self governing**

بل معناه الحكومة الدستورية وان الغرض من ذكر هذه العبارة فى البلاغ بيان ان الحكومة الانجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة حكومة لا تكون ذات نظام دستورى ، وكذلك كانت الترجمة العربية الرسمية وفق هذا التفسير ولولا هذا لكانت أحاديثنا مبنية على غير أساس ، ولما جاز لنا أن ننقلها اليكم ونستنتج منها ما استنتجناه » .

والقرار الذى اتخذه سعد وأشار اليه عدلى فى الخطاب المتقدم هو قراره الذى نشره فى بلاغ بعث به الى مصر عقب نشر اللجنة بيانها وقال فيه ما نصه :

« يحاول الاقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم رضاه بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفا ، فلا تنخدعوا اذا وعدوكم ولا تخافوا اذا هددوكم ، واثبتوا على التمسك بحقكم فى الاستقلال التام فهو أمضى سلاح فى أيديكم وأقوى حجة لكم ، فان لم تفعلوا - وليس فى قوة ايمانكم الوطنى ما يجعل احتمالا لذلك - خذلتكم نصراءكم وأهنتكم شهداءكم وحقرتم ماضيكم وأنكرتم حاضركم ومددتم للرق أعناقكم وحنيتكم للذل ظهوركم وأنزلتم بأمركم ذلا لا يرفع منه عز ، وأن تفعلوا - كما هو أكبر ظنى فى عظم اخلاصكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم - فقد استبقيتكم لانفسكم قوة الحق وأعدتكم لنصرتكم قوة العدل فلا تدلوا وان قهرتم ، ولا تخشوا وان ظلمتم ، ولا بد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل غيركم ، وينتصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم ، وتتحقق بأذن الله الاله القدير آمالى وآمالكم فى الاستقلال التام » .

وصل هذا البلاغ الى مصر ونشر في صحفها عند منتصف يناير ، وكانت لجنة الوفد المركزية قد أعلنت بلاغا في معناه عقيب صدور البيان المتقدم من لجنة ملتر ، وتعاقب على أثره صدور البلاغات في هذا المعنى من ذوى الشأن والرأى فى مقتدمتهم الامراء والعلماء ، وأيقنت اللجنة - لجنة ملتر - أن لا رجاء فى الاتصال بينها وبين الامة المصرية على قاعدة البيان الجديد ، لان هذا البيان لم يغير من الامر شيئا ، ولان الامة لا ترى لها مصلحة فى تجاهل وفدها النائب عنها فى قضيتها كما ترى السياسة الانجليزية المصلحة فى هذا التجاهل أو هذا التفريق بين الامة ودعاتها ، فلم يعد للجنة مناص من السفر أو من القناعة بما عندها من وسيلة لاستطلاع الآراء هنا وهناك وزيارة بعض أعضائها لبعض أصحابهم الذين كانوا يعرفونهم من سراة المصريين فى القاهرة أو الريف ، وشاع بين أبناء الريف أن أعضاء اللجنة الملترية يطوفون البلاد خفية فأصبحوا يستريبون بكل سؤال يلقيه عليهم أجنبى غير معروف ، ورويت فى ذلك أحاديث شتى تدخل فى باب الملح والطرائف ولكنها تدل فى الوقت نفسه على الجهد فى كراحة الحماية وحب الاستقلال والوفاء لرعيم الوفد والحذر من حيل الاستعمار . فكان الفلاح الساذج اذا سأل أجنبى لا يعرفه : أين الطريق ؟ بدر الى ذهنه انه عضو من أعضاء اللجنة يتخفى لاختلاس الآراء والاجوبة بغير علم الوفد فأجابه على الفور : عليك بسعد فى باريس يخبرك أين الطريق ؟ واذا سأل : هل لك أولاد ؟ أو سأل : كم أجرك فى اليوم ؟ لم يزد على أن يحيله الى سعد فى باريس فهو أعلم بالجواب ! ولا يبعد أن يكون أعضاء

اللجنة الذين اختلقوا الى الاقاليم قد صادفوا شيئا من هذه
الاجوبة وعرفوا من دلالتها السياسية ما هو أدل وأجلى
مما كانوا يقصدونه بالتحقيق والسؤال .

ولا ينبغي أن ننسى أناسا من الداعين الى مقاطعة اللجنة
قد تشبعت بواعثهم ونياتهم فلم يكونوا جميعا على نية الامة
في تأييد الوفد ورعاية حق نيابته أو صسون كرامته عن
ميانة التجاهل الذي قصده الحكومة البريطانية ، فكان معن
اتخذوا المقاطعة أناس اتخذوها اجبا لكل مفاوضة يجريها
الوفد في الحاضر والمستقبل ، ومنهم خصوم له كانوا
يرضون باليسير في حل القضية المصرية ولا يطعمون في
استقلال تام ولا ناقص ، ولكنهم يصطنعون الخلو ويؤثرون
التضيع وتوسيع المسافة بين طرفي الاتفاق لاعتقادهم ان
كل شرط يوضع للمفاوضة المقبلة انما هو عقبة في طريق
الوفد دون غيره من الرجال الرسميين ، فان هؤلاء الرجال
الرسميين لا يلقون اعتمادهم على الثقة القومية والمبادىء
السياسية ، بل يلقون أكثر اعتمادهم على قوة الحكومة ،
ومن ورائها قوة الاحتلال .

أما الوزراء الذين كانوا معروفين يومئذ باسم أصدقاء
الوفد - وهم رشدي وعدلى وثروت - فقد أخذوا بالحيلة
فلم يغضبوا الوفد ولم يغضبوا اللجنة ، وكتبوا في السابع
من يناير خطابا الى سعد يقترحون فيه عليه أن يعود هو
وأصحابه الى القاهرة لمفاوضة ملتر بعد الوعود التي أفشى
بها اليهم ولا تخرج عن معنى البيان المتقدم ، فلما أجاب
الوفد بامتناع ذلك لان بيان ملتر يحصر الغرض من
المفاوضة في الحكم الذاتي أجابوه بما أسلفنا من تفسير
كلمة « الحكم الذاتي » كما جاءت في الصيغة الانجليزية

.. وقالوا ان اللورد ملنر لا يرى مانعا من دخول الوفد
المفاوضة على أساس الاستقلال التام ، وان كان هو
لا يستطيع الجهر بهذا الأساس ولا يزال يرجو بعد تمام
المفاوضة أن يحسن « للرأى العام الانجليزى » قبول ما ليس
يقبله الآن .

وقد بسط سعد تفصيل رأيه فى بيان رد به على التقرير
الذى جاءه من لجنة الوفد المركزية مع على ماهر بك ، وفيه
يقول « بتاريخ الحادى والعشرين من يناير :

« .. اننا لم نجد فى بلاغ ملنر شيئا يخالف التصريحات
السابقة عليه الا خلوه من لفظ الحماية وحسن أسلوبه .
أما فى الجوهر فقد وجدناه متفقا معها تمام الاتفاق اذ هو
مثلا يعتبر مصر تابعة لانجلترا ، ولجنة ملنر لجنة تحقيق
موقف المصريين معها موقف المجيب من المستجوب ، وغاية
أبحاثها الوصول الى وضع نظام حكومى فى دائرة الحكم
الذاتى . ونحن لا نعتز بشئ من ذلك ، فلا تبعية لانجلترا
علينا ولا نعرف لهذه اللجنة سلطة التحقيق فى بلادنا ،
والغاية التى نسعى اليها هى التمتع بجميع حقا فى
الاستقلال التام . نعم أن هذا البلاغ وسع مجال المناقشة
ولكنه ضيق الغاية منها فجعلها وضع نظام حكومى فى
حدود الحكم الذاتى ، وبذلك هدم بيد ما بناه باليد الأخرى
وزاد ان اشترط عدم ترتيب الالتزام على هذا التوسيع
فحفظ بهذا الاشتراط لنفسه حرية العمل وهو تحديد
الغاية الذى لا ينقل المسألة من مركزها ، فلا ترتفع به
حماية بل تتأكد ، ولا يتم به استقلال بل يقل ، ولا يفيد
الا شيئا واحدا وهو تسهيل مأمورية التحقيق على اللجنة ،
وما كان للمصريين أن يعرفوا لها هذه الصفة ولا أن يسهلوا

لها هذه المأمورية . واكبر ما بهضيه أو سبر باعطائه أقل
من حقهم بكثير . زد على ذلك أنها جاءتهم رغم أنوفهم وضد
اجماعهم بأن استعملت كل وسائل السدة معهم تمهيدا
لوصولها وشكلت وزارة لم يرص الرأى العام بنا .

« ان عودة الوفد أو بعض أعضائه على أثر هذا البلاغ لم
يخطر ببالنا للاعتبارات السبب ذكرها . ولان الانجليز
لا يتأخرون أن يتخذوا منها حجة على فوز سياستهم ويبغون
عليها كثيرا من الآراء التى ينسرونها لتضليل الرأى العام
فى أوروبا عموما وأنجلترا خصوصا . ربما كان يسهل
علينا أن نتعرض لمثل هذا الخطر ونعجل لهم ذلك الفوز لو
أنهم وعدونا بشئ فى مقابلته وعدا صريحا يصح الاعتماد
عليه . ولكنهم لم يفعلوا . وليس لنا أن نتوهم أنهم
سيقبلونه بعد عودتنا على غير وعد سابق . لو أنهم مع
توسيع مجال المناقشة أطلقوا الغاية منها لصح لنا أن
نتعشم أن نقنعهم بالبرهان الصادق والحجة الدامغة بصحة
مطالبنا ، ولكنهم حددوها بما دون ما نطلب حتى فى ذلك
البلاغ الذى نشره بقصد استرضائنا . فكان مثلهم فى
ذلك مثل بعض القوانين الالمانية القديمة التى كانت تقضى
بسماع الشهود بعد الحكم فى الدعوى ، ولهذا رأينا أن
العودة ارتكانا على البلاغ المذكور لا تكون إلا عبثا مقرونا
بالخفة والمخاطرة . ويصح للانجليز وغيرهم أن يقولوا انه
كفى أن يغير شكل التصريح وأن يؤتى ببعض العبارات
الطلية فى أن تغير الامة المصرية بتمامها خطبيا نحو اللجنة
فتخرج من مقاطعتها الى المفاوضة معها . كلا ! اننا لم نبلغ
هذا الحد من البساطة والسذاجة : ان المسألة أكبر بكثير
من أن يكون لاختلاف الصور والاشكال تأثير فيها . اننا

نقبل العودة للمفاوضة على شرط أن تكون بين متعادلين في
 حقوق المناقشة وطرفين كل منهما يمثل أمة ، وأن يكون
 الغرض منها الوصول الى عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها
 التام ولانجلترا مصالحها التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال
 التام ، وأن تعترف الدول بهذه المعاهدة وتسجل في عصابة
 الأمم . فاذا صرح الانجليز بذلك رسميا هنالك لا فتأخر
 عن العودة لمباشرة المفاوضة متى ألغيت الاحكام العرفية
 وضمنت لنا العودة لمباشرة أعمالنا عندما نريد . أما
 المفاوضة في أوروبا فنحن مستعدون لها مع لجنة ملنر أو
 غيرها ما دامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها الالتزام
 بشيء ما . وما دام أن العبرة بما يتم عليه الاتفاق في
 حدود التفويض لنا ، فاذا كان الانجليز يرغبون حقيقة في
 ودنا وفي بناء ملاقاتهم على الاتفاق معنا فلا شيء أسهل عليهم
 من اتباع احدي هاتين الطريقتين للوصول الى الغاية . وهم
 لا يد أن يفهموا أن الأمة المصرية وصلت من اليقظة والانتباه
 ومعرفة حقوقها الى درجة لا تركز معها الى الاقوال ولا تعتمد
 فيها الا على الاعمال ولا ترضى عن استقلالها التام بدليلا .
 نعم أن في قوتهم ارغامها على النظام الذي يريدون وضعه
 فيها ، وقد لا يبعد عليهم أن يحملوا كل الدول على الاعتراف
 بحمايتهم علينا . ولكن حقنا لا يضيع بهذا الارغام ولا
 بهذا الاعتراف . بل يبقى ثابتا ونبقى مستمرين على المطالبة
 به والسعي للحصول عليه ، واذا لم يكن في الحكومات
 الاجنبية الآن من يمد يده المساعدة اليها ففي شعوبها كثير
 من الاحرار يعطفون علينا وينتصرون لقضيتنا بأقلامهم
 وخطيبهم ، وما يدرينا أن يظهر غدا المساعد لنا ؟ وللزمان
 تقلبات تجعل الخليف عدوا والعدو حليفا . ولا يصح أن

أن نسقط من حسابنا اتساع ملك بريطانيا وببساطة اطرافه واضطراب الاحوال فى مملكتها وجوارها وانتشار المبادئ الديمقراطية فى العالم عموما وفيها خصوصا ، وتهديد حزب العمال لحكوماتها بالاسيلاء عليها وقربه من هذه الغاية يوما فيوما كما تؤيده الانتخابات الجزئية والاعتصابات التى كثر تواليها فى هذه الايام . كل هذا يجعلنا أن لا نغامر بحقنا وأن نبغى متشددين فى التمسك به ومقاطعين باللجنة التى حضرت رغم أنوفنا لحملنا على الرضاء بانقاصه حتى تعود خائبة . فتعلم الانجليز ويعلم الامة العالم معها أن مصر متحدة تمام الاتحاد على الوصول الى استقلالها التام ، وأن ارادتها على ما تكره مخالف لشرف الوعود التى بذلتها انجلترا ومناقض للعهود التى سجلتها وغير منطبق على المبادئ التى قبلتها ومكدر على الدوام لسلمها ومقلق لراحتها ، وان خير سياسة تتبعها هى أن تبر بوعدها وتتخذ من مصر حليفة صادقة لها لا تابعة نافرة منها تتربق الفرص دائما للخروج عليها وتفضل الموت على الاستسلام لها . . .

هذا بيان مفصل برأى سعد فى احتمالات الحالة من جميع اطرافها ، ومنه نعلم لماذا كان على خلاف رأى الوزراء - الاصدقاء - فى العودة الى القاهرة لمفاوضة ملتر ، ونعلم أنه لم يكن يرفض المفاوضة اذا جرت فى أوروبا لانها لا تكون هناك بمثابة تحقيق تجريه الدولة المتبوعة فى بلاد رعاياها فضلا عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن الشعب المصرى ، وهى لا تجهل نصوص ذلك التوكيل ولا مطالب الشعب المحدودة فيه .

وبديه أن الوزراء الاصدقاء - لم يكونوا لينتظروا لهم

« دورا » يقومون به قبل تمام المفاوضات بين الوفد ولجنة ملتر وانتياؤها الى صيغة محدودة يتفق عليها الطرفان أو يظهر متيا على الاقل مبلغ استعداد الانجليز لاجابة المطالب الوطنية ، فأما قبل ذلك فليس فى وسع الوزراء أن يفاوضوا اللجنة فى تفصيلات الاتفاق بمعزل عن اجماع الامة وموقف الوفد بباريس ولجنته المركزية بالقاهرة فى وقت واحد ، ولو أنهم أفدوا على هذه المفاوضات العقيمة لخسروا الجانبين معا وأخفقوا فى تقرير الاتفاق المطلوب لا محالة ، ورجعوا وحدهم بتبعة الفشل أمام الامة وأما الانجليز ، فهم لم يخطئوا فى تقديرهم أن المفاوضات بين الوفد ولجنة ملتر لابد أن تسبق كل «دور» يقومون به فى هذه المرحلة ومن ثم اجتهدوا فى اقناع سعد بالحضور الى مصر أو ايفاء من ينوب عنه لمفاوضات اللجنة، وكانوا متعجلين ولا شك فيما اقترحوه ، لانه اقتراح أقل ما فيه أن يدل اللجنة المنيرية على تهافت المصريين وتراهمهم على هذه الفرصة المدخولة ترامى المناضل الذى استنفد موارده الاخيرة وقنع بالتعلل والمغالطة ، وليس فى شىء من هذا ما يغرى اللجنة بالتوسع فى اجابة المطالب المصرية أو يرجع عندها أن تتوقع رفضا لما تعرضه أيا كان الحل المعروض ، فلما تريث سعد ولم يقنعه تفسير العبارة الانجليزية ذلك التفسير الذى أسرع الوزراء الى قبوله دار الكلام فى ابغاد رسول من قبل اللجنة الى باريس لتمهيد المقابلة بينها وبين الوفد بعد عودتها من القاهرة .

وقد دارت المناقشة بين عدلى وسعد فى تفسير العبارة الانجليزية وما احتوته من الاشارة المزعومة الى الانظمة الدستورية فأعرب سعد عن شكوكه فى خطاب الحادى عشر

من فبراير الى عدلى باشا اذ يقول : نعم ان ترجمتك
العبارة الانجليزية Self governing بالحكومة

الدستورية هي الاصح ولكن صحه هذه الترجمة في نفسها
لا تحمل على تعديل قرارنا لان عندك اسبابا اخرى غيرها .
ولان ايرادها في المكان الذى وردت فيه من البلاغ مع عدم
اقتضاء المقام لها بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة على
التي صورتها الحكومة ووافق عليها البرلمان يرفع في الذهن
بأن المقصود بها هو المعنى الذى فهمناه . وانقول بأن
القصد منها انما هو الا يكون الاتفاق الا مع حكومة دستورية
لا يتفق في ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها
نتيجة للتعاقد لا وسيلة له ، ومع ذلك فاذا كان القصد منها
هو كما يؤكد جنابه من أن الحكومة الانجليزية لا يصح أن
ترتبط بمعاهدة الا مع حكومة ذات نظام دستورى - لزم
قبل كل شيء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية
تكون أهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانجلترا ،

ومن هذا الخطاب نفهم أن سعدا لم يأخذ بالتفسير كما
جاء في حديث ملنر مع الوزراء ، ولكنه أراد أن يستفيد من
ملاراة ملنر والوزراء على تفسيرهم بأن يمتد به لانشاء
الحياة النيابية وقيام الحكومة الدستورية ، ويجس النبض
لاستطلاع ما هنالك من النيات والخطط المرسومة ، فإن
جاء الدستور فذاك ، وإن لم يجيء لسبب من الاسباب
فظهور ذلك السبب خير من كتمانها والمواربة فيه .

قال سعد في خطابه المتقدم بعد ما أسلفناه : « ولا أخفى
عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الامر ببالناس على أنها

الوسيلة القانونية لحل المسألة . لذلك نحن نوافق كل الموافقة عنيما بل نجدها ، والطريقة المثلى للوصول الى هذه الغاية في رأينا هي أن يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد موثوق بها ، ويكون البروجرام الذي تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الانجليزية يفرض الوصول الى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر النام ومصالح انجلترا الخصوصية . ثم عرض ماتنتهى المفاوضة اليه على الهيئة النيابية التى تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق . ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو وأعلنت بروجرامها على هذه الصيغة أو بما فى معناها لا نتردد نحن وزملائنا فى العودة الى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الامة والسعى فى أن تنتخب أعضاء لهذه الهيئة . اذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة ، وخدمتم لكم فى التاريخ أحسن الذكرى » .

وزاد الموضوع تفصيلا بخطاب فى اليوم التالى (١٢ فبراير) قال فيه : « ان الطريقة التى عرضناها فيما كتبناه لكم هي فى اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة ، لانه من الطبيعى أن تجرى مفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصا من الامة . وأن يصدق على ما تنتهى المفاوضة اليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية ، وهى تقرب فى ظننا من التى يظهر أن اللورد ملنر يملئ بها فى محادثاته معكم . . وفيما أكد لكم من المقصود بالعبارة الانجليزية : السابقة التى أوردها فى بلاغه . ان لم تكن هى بذاتها . ولهذا يغلب على ظننا أنه يهش لها ويعمل على تنفيذها ولا يصعب عليه أن يتضمن بروجرامكم عبارة الاستقلال التى

أوضحناها فيما كتبناه لكم لأنها لا تربط غيركم . وهي فوق ذلك ضرورية جدا حتى لا تقابلكم الامة بالنفور الذى تلاقى به كل وزارة لا يكون السعى الى هذه الغاية أول قصدها وأكبر همها ، نعم ان فينا مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همّتكم ، وأنتم أهل لتحمل كل هذه المسئولية فى خدمة بلادكم ، والوفد مستعد لان يعمل ما فى وسعه لتسهيلها عليكم ، ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتكم حتى لا يساء الظن فى نزاهتكم . وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها فى تأييدكم وتمهيد الطريق أمامكم . وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رئاستكم ، وتعلن بروجرامها لا يترددون فى العودة ليكونوا قريبين منكم يعملون فى تنوير الافهام وصيانة الرأى العام من خطرات الاوهام ، التى لا يقصد ذوو الاغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه الا ترويجا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لمصالحهم الباطلة ، ولا يهمنا قيمن تختارونهم لمعاونتكم الا أن يكونوا محلا لثقتكم وأهلا لان يتضامنوا معكم فى تحمل تلك المسئولية الكبرى .

وقد أجاب عدلى بخطاب فى الخامس والعشرين من فبراير قال فيه : « نعم أننا على رأيكم من أن وجود هيئة وزارة تعمل على تحقيق الامانى القومية وتثق بها الامة فى ذلك من أهم الامور . وربما كانت الوسيلة القانونية الوحيدة للحصول على الغاية التى ننشدها . ولكننا نرى أيضا انه لا يصح أن تستأثر هذه الهيئة بالمفاوضة وحدها وبوضع النظام الدستورى للبلاد ، بل يجب أن يكون هذا بالاشتراك مع الوفد ، وطريقة العمل فى ذلك أن تعلن الوزارة حين تشكيلها أن برنامجها هو السعى للوصول الى اتفاق يوفق

بين استقلال مصر والمصالح الانجليزية والاجنبية ووضع مشروع نظام دستوري للبلاد ثم تعيد المفوضة لهيئة تضم بعضا من أعضاء الوزارة ، وبعضا من أعضاء الوفد ، .

بعد هذه الرسائل المتبادلة بين سعد وعدلى انجلت سياسة سعد وسياسة الوزارة « الاصدقاء » مع لجنة ملتر . . بل انجلت سياسة كل من الفريقين مع الفريق الآخر . وأصبح في وسع الناظر الى ما وراء الظواهر أن يلمس النيات التي توحى الى كل فريق بسياسته ومقترحاته .

فسعد يريد حالا للقضية المصرية لا مغالطة فيه ، ويريد أن يترك للوزراء « الاصدقاء » ما هو للوزراء ويبقى للزعامة ما هو للزعامة . فليس عنده ما يمنع أن تفاوض الوزارة الصديقة الانجليز متى ضمن سلامة المفاوضات وعرض النتيجة على الأمة . وهو لا يريد أن تسيطر الحكومة على الرأي العام أو تعرض الوفد للانقسام لانها اذا أدت عملها مستقلة به بقي للوفد عمل آخر عند عرض النتيجة على الهيئة النيابية المماثلة للامة ، ولا بأس في أن يقوم به يومئذ متفقا مع الوزارة ، لان المرجع في جميع ذلك الى ميدان الانتخاب الذي يجوز لأعضاء الوزارة كما يجوز لأعضاء الوفد أن ينزلوا اليه .

أما سياسة عدلى فهي قبول الوزارة مع التزام الخطة التي جرى عليها هو وزملاؤه من مبدأ الحركة الوطنية ، وهي خطة الانتفاع بنفوذ سعد والاحتراس منه في وقت واحد . أو هي اشراك الوفد في التبعة حذرا من رقابته وتعقيبها اذا استقل الوزراء بالمفاوضة والاتفاق على القضية العامة ! وهذه سياسة هي أدنى الى العداوة منها الى الصداقة وخلص النية . فهم لا يريدون أن يدعوا سعدا حرا في عمل واحد ، ولا يعنيهم الا أن يشركوه معهم في

التبعة ويسوقوه حيث انساقوا ويتقطعوا عليه سبيل
 التعقيب والملاحظة ويقدموه أمامهم خطوة خطوة ليحتموا
 ظهورهم ويحفظوا لانفسهم طريق الرجعة . وكلما استطاعوا
 أن يهونوا عليه قبول ما قبلوه أسرعوا الى محاولة اقتناعه
 لانهم لا يخسرون شيئا وانما هو الخاسر عند الجمهور ان
 قبل !! بل لعلمهم يكسبون أن يقنعوا الناس كما أقنعوا
 أنفسهم بأنهم كانوا على صواب فى قبول الحماية . وأن
 الامة لن تنال بالنورة أو بغير الثورة وبالزعامة أو بغير
 الزعامة - أكثر مما قبلوه .

فحسنوا لسعد أن يعود الى مصر ويرضى بمغالطة نفسه
 ومغالطة الامة فى الالفاظ التى لا تسمح بالمغالطة . ثم
 حسنوا له أن يشترك بفريق من أعضاء الوفد فى هيئة
 المفاوضات ليدخلوه فى التبعة وهم قابضون على زمام الحكومة
 ومن قبل ذلك رحبوا فى أيام الحرب العظمى بدخوله معهم
 فى الوزارة ليعترف بالحماية كما اعترفوا بها ، ونظروا فى
 ذلك الى أنفسهم غير ناظرين الى البلد الذى كان يجوز أن
 يهيب بسعد أو يهيب سعد به الى بلوغ ما لم يبلغوا من
 استقلال وحرية ، وأبوا بعد الهدنة أن يسافروا الا اذا
 سافر هو يوم جاءهم الاذن بالسفر الى العاصمة البريطانية
 وكل ما صنعوه بعد ذلك فى مفاوضات ملنر وكروزون مطرد
 مع هذه الغاية ومنبعث من هذه النية ، وهى أن يقاسموا
 سعدا فى كل ما يدركه وأن يشركوه معهم فى كل ما وقعوا
 فيه ، وأن لا يتركوه حرا فى فرصة من القرص ليطلب فوق
 ما طلبوه وينال فوق ما عسى أن ينالوه .

وهى خطة حافظ الوزراء « الأصصدقاء » عليها أدق
 محافظة ، ولن يتأتى لهم أن يتبعوها على نمط واحد بغير

تفاهم وممالأه ، ولن يقع التفاهم عليها مع الصداقة وخلوص
النية ، وسواء حسنت نتائجها أو ساءت فهذا الذى قصده
بما بذلوا من مساعدة أو نصيحة ، وعلى حسب هذا القصد
يكال لهم العذر أو الملام .

وقفت مسألة الوزارة التى دار الكلام عليها فى الرسائل
السابقة لأن المورد ملنر لم يستحسنها عندما فاتحه عدلى
فيها ، وتعلل بقوله « ان الفكرة لا بأس بها » ولكنى لأرى
من المصلحة تغيير الوزارة الآن ، لانه اذا شكلت وزارة
مهمتها المفاوضة فربما اعترض هذه صعوبات يكون من
نتائجها سقوط الوزارة . على أن أعضاءها - وهم الذين
سيكون عليهم المعول فى ادارة البلاد - يجب أن لا يكونوا
عرضة للتخلي عن خدمة البلاد بمجرد اشكال يمكن أن يحل
فيما بعد .

فقال عدلى : « لم يبق اذن سوى حل واحد وهو أن
تتفاوضوا مع الوفد » .

وحوالى هذا الوقت ختمت لجنة ملنر أعمالها فى مصر
وأصدرت فى السادس من شهر مارس بيانا رسميا قالت
فيه انها أنجزت بحوثها وأجلت عملها الباقي الى أن تجتمع
بلندن بعد عيد الفصح لتحضير تقريرها ، وذهب رئيسها
فى رحلة الى فلسطين مكث فيها نحو أسبوعين ثم عاد الى
الاسكندرية فى السادس والعشرين ، وقفل منها الى بلاده
أما الحالة فى الفترة التى قضتها اللجنة بمصر فخلاصتها
انها أسفرت عن اخفاق السياسة البريطانية فى التفرقة
بين الوفد والامة ، وعن نجاح الحركة الوطنية فى زعزعة
الحماية التى كان الضعفاء يحسبونها قضاء مبرما لا يدفعه
دافع ، ولاح من كلام الصحف المشهورة بنزعتها الاستعمارية

عقب رجوع لجنة ملنر من مصر أن الحكومة البريطانية لم تجد بدا من التفكير فى إلغاء الحماية . فصرح بمقتضاها - ومنها الديلى ميل - بما يفيد تلك النية .

ولقد لمست الامة المصرية قوة اجماعيا بيديها فى أيام اللجنة الملنرية ، وشعرت باستقلالها حقيقة ماثلة فى ضميرها وان جحدته المظاهر الرسمية ، فصسمدت على التفاؤل واطمئنان الى المستقبل غير حافلة بما بدا من ضعف الاعضاء الوفدين الذين تراجعوا على أثر ما اصطدموا به من اعتراف الدول جميعا بالحماية ، وأعان المصريين على تحدى هذا الاجماع انهم رأوا مؤتمرا كالمؤتمر الأمريكى يرفض معاهدة فرساييل ، فشعروا بأن اجماع الدول على توقيعها ليس بالسد المنيع الذى يستعصى اختراقه ويحق عليهم اليأس من تداعيه يوما بعد يوم كلما تبدلت أطوار الشعوب وعلاقات الحكومات .

وظل النفور مستحكما بين الحكام العسكريين والامة المصرية فى ابان زيارة اللجنة الملنرية . وكأنما كان يهم هؤلاء الحكام العسكريين أن يوقعوا فى اخلاص المصريين ان حضور اللجنة الى هذا البلد لا يعنى أن الدولة البريطانية تبالى بشعورهم وتكثرث لرفضهم أو قبولهم . فدأبوا على الغطرسة والعناد وعز عليهم أن يغيروا ما عودوا الناس من سطوة وارهاب . ولولا قليل من الحرية فى نشر بعض الآراء لظلت الحالة كما كانت عليه قبل حضور اللجنة بلا اختلاف .

وزاد الجو اكفهرارا لجاج حكومة السودان فى مشروعات الرى والزراعة ، وهى المشروعات التى ترمى الى بناء خزان على النيل الازرق وخزان آخر على النيل الابيض واستدراج

الحكومة المصرية الى القيام بتكاليف هذه المشروعات ،
ليستفيد منها أصحاب الاموال في انجلترا ، ويستعينوا
بها على اصلاح الارضين الواسعة وزرع القطن الذى يزاحم
قطن مصر ولا ينتفع به أهل السودان . فبلغ الحق من هذه
المشروعات أقصاه ، وساء تأويل كل ما يقال وكل ما يراد
فى هذا الباب ، وتعرضت حياة وزيرين مصريين من رجال
للهندسة والرى - وهما اسماعيل سرى باشا ومحمد شفيق
باشا - للخطر من جراء البحث فيها ، اذ ألقى بعض الشبان
على كل منهما قنبلة فى طريقه ، واتفقت الحادثتان معا فى
أثناء زيارة اللجنة الملترية ، فدلنا على اكفهراد الجوانب
بزيارتها أيضا اكفهرار .

المفاوضة فى لندن

بعد اخذنا ورد قبل عدلى باشا أن يقدم موعد سفره الى باريس اجابة لطلب سعد فى العشرين من شهر مارس

ولم تكن هذه الدعوة ابتغاء الوساطة فى لقاء بين الوفد واللجنة كما أشاع بعضهم فى تلك الايام . فقد كان ملتر فى الشرق حتى ذلك اليوم ، وكان محتملا أن يمر بباريس عند عودته خلال ذلك الاسبوع ، قبل ذهاب عدلى الى باريس على أى تقدير .

وانما دعاه سعد لانه أراد أن يعرف بالمحادثة ما لا يعرف بالمراسلة ، وأن يطلع على الحقيقة قبل أن يبت بالراى الحاسم فى مسألة اللجنة ، عن يقين لا تشوبه الظنون

وهنا بدرت من عدلى بادرة جديدة من البوادر التى لا تنى تدل على نيات الوزراء « الاصدقاء » فيما يتخذون من علاقة بسعد خاصة وبالوفد عامة ، فلما ابرق سعد الى عدلى يرجوه « تقديم موعد حضوره الى باريس بقدر المستطاع » كان هم عدلى الاول أن يتمسك على سعد وعلى الوفد بوثيقة مفصلة قبل أن يجيب هذه الدعوة ! .. فأبرق اليه يقول انه « قبل تعيين ميعاد السفر يكون سعيدا لو تسلم خطابا تفصيليا منكم » . . . وليس هذا مسلك تعاون خالص ولكنه مسلك تقييد بالاسانيد المكتوبة . . . قد يكون فيه مصلحة لعدلى ولكن لا مصلحة فيه للقضية المصرية ولا للمسامى المنتظرة فى المستقبل .

فإن القضية المصرية لا تستفيد من وثيقة يبسط فيها الوفد أغراضه المفصلة قبل الاطلاع على فحوى الحالة كلها من محادثة عدلى والموازنة بين المعلومات الأخرى لقد كان عدلى ينتظر من الوفد خطابا « مفصلا » يكشف فيه نياته نحو اللجنة ونحو مستقبل المفاوضات أن كانت هناك مفاوضة . فأى مصلحة وطنية في كشف هذه النيات ؟ ولماذا هذا الحرص على تقييد الوفد بخطة مفصلة قبل تعيين موعد السفر ؟ ليس في ذلك إلا أنه دليل على بواطن السرائر وعلى الفرق بين مسلك المعاونة الخالصة ومسلك التمسك بالوثائق والقيود كما يتمسك الخصوم .

وغنى عن القول أن سعدا لم يجب هذا الطلب الغريب ، ولكنه كرر الرجاء على عدلى بالأسراع في السفر « لتبادل الآراء » .

فبرج الاسكندرية في السادس عشر من أبريل ، ووصل الى باريس في الثاني والعشرين منه ، وفي هذا دليل على أن الفرض الأول من دعوته لم يكن هو السعى في تدبير مصادفة للقاء بين الوفد وأعضاء اللجنة المنيرية أثناء اجتيازهم بالعاصمة الفرنسية ، وإنما كان الفرض الأكبر منه استيفاء المعلومات التي ينبغي عليها رسم الخطة التالية بعد تجربة اللجنة في البلاد المصرية .

أما اللورد ملنر فقد عاد من مصر وهو يعتقد أن مفاوضة الوفد أمر لا محيص منه قبل تقرير النظام الذي يوصى الحكومة البريطانية باتباعه ، لأنه إذا فرض نظامه فرضا على الأمة المصرية قابلته لا محالة بالنفور والمقاومة وضاعت المنح التي لعله يوصى بها هدرًا في تيار هذه المقاومة ، فلا

هو احتفظ بها للمساومة والاخذ والعطاء ولا هو ارضى
الامة المصرية ، ولا هو جرى على سنة تقرير المصر التى
يهم الدولة البريطانية أن تجرى عليها بعد شيوعها على
اللسنة فى أثناء مؤتمر الصلح ، والتحدث بمبادئ
الرئيس ويلسون ، وقيام عصبة الامم الجديدة بما لها
من حق الاشراف على الوصاية والانتداب وما اليهما من
العلاقات بين الدول القوية والامم التى لا تملك استقلالها
وسيادتها . وخير للحكومة البريطانية أن تعامل مصر على
اساس التعاهد والاتفاق من أن تحسبها غنيمة مملوكة
تدخل فى حساب المقايضات والمنافسات بين الدول
الاستعمارية . فان معاملة مصر على هذا الاساس تخرج
بها من حساب المقايضات والمنافسات وتحفظ لبريطانيا
العظمى سمعة الديمقراطية وحسن العلاقة بينها وبين
الشعوب المزلاء المطالبة بحقوق الحرية

ورأى اللورد ملنر أنه لو أهمل الوفد المصرى كل
الاهمال ، ومضى فى وضع تقريره بغير اكتراث به ولا
رجوع اليه ، لأوجب على الوفد خطة المقاومة وعلى الامة
أن تجاربه فى هذه الخطة ، وقطع الرجاء فى أعضائه
« المعتدلين » والمتطرفين على السواء فلا ينشط منهم
احد - بعد اهمسألهم أجمعين - لترويج المقترحات
المعروضة على الامة وجلب الانصار اليها ، ولو وافقته
تلك المقترحات

ثم ما العمل فى الوزارة التى تبرم المعاهدة وتستفتى
فيها الامة ؟ . أيولفها الانجليز من المنبوذين الذين لا مطمع
لهم فى انصار كثيرين أو قليلين ؟ ان فعلوا ذلك فرفض
المعاهدة محقق بغير جدوى ، وقد يجر ذلك الى مجافاة

« الوزراء الاصدقاء » ايضا والجائهم مختارين او غير مختارين الى مسايرة الوفد والاجماع ، والوقوف من المقترحات موقف المعارضة او الاعراض

اما ان كان الانجليز يؤلفون الوزارة من عدلى ورشدى واصحابهما ، فهل يرجو اللورد ملنر منهما ان يقبلا تأليفها بمعزل عن الوفد كله دون ان يطمعا في تأييده او تأييد فريق من اعضائه ؟ انهما لا يقدمان على ذلك كما يعلم اللورد ملنر ، وخير ما يرجوه ان ينتظرا حتى تكون هناك مفاوضات مع الوفد ويكون هناك امل في استمالة بعض الاعضاء الموافقين على المقترحات ، فهما يقدمان حينئذ على تأليف الوزارة بتأييد من اولئك الاعضاء

فكل عمل كان يعمل ملنر قبل مفاوضة الوفد عبث : عبث ان يلقي الى الامة بمقترحات يقطعها الوفد بالاجماع وهو معذور لديها ولدى جميع المنصفين وعبث ان يسلم المقترحات الى وزارة منبوذة تجنى عليها من الخطوة الاولى

وعبث ان يطمع في قيام وزارة عدلية تناصب الوفد العداء ولا تعتمد من اعضائه على احد

فمفاوضة الوفد هي الطريق الوحيد الذى لا طريق غيره ، وعلى هذه المزية عاد ملنر من القاهرة بغير جدال . فلا اعتداد بما قيل يومئذ عن وساطة الوسطاء وكياسة الاكياس الذين جذبوا اللورد ملنر الى مفاوضة الوفد على غير قصد منه ولا ارتياح ، ولا يزالون ينقدون سعدا من الورطات كلها احتاج الامر الى وساطة او كياسة !

غير ان اللورد ملنر يعلم ان سعدا يرفض المفاوضات

مع لجنة يقال انها لجنة تحقيق تبحث عن شكايات المصريين وتنظر في تنظيم الحماية . ولكنه بفاوضها على اعتباره وكلا عن الامة يطلب لها الاستقلال التام ويسعى في الفاء الحماية . فلا بد من تهديد يصحح الامور وينقى عن المفاوضة صبغة الاعتراف بالحماية والخروج عن حدود التوكيل ، ولهذا اوعزت الحكومة البريطانية الى احد النواب ان يلقي سؤالا في نحو منتصف شهر مايو يقول فيه : « هل صحيح ان لجنة اللورد ملنر قد ذهبت الى مصر لتثبيت الحماية البريطانية عليها ومن اجل ذلك كان معقولا ان يجفل المصريون منها ؟ » فاجابه مستر بونارلو قائلا : « كلا لم يكن هناك شيء من ذلك ، ولكن اللجنة قصدت الى مصر لتشير باحسن النظم الصالحة لحكم البلاد »

وفي تلك الجلسة بعينها القى مستر كنورثي سؤالا في هذا الموضوع فقال مستر بونارلو جوابا عليه : « لو كان الممثلون المصريون على استعداد للمناقشة في الضمانات المعقولة الكافية لصيانة المصالح البريطانية فيما يتعلق بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية مقابلة لوعده بريطانيا العظمى باحترام استقلال مصر لكانوا اغتنموا فرصة بلاغ اللورد ملنر الذى نص على اطلاق حدود المناقشة »

وقد سال المستر كنورثي بعد ذلك : « هل من الممكن مع هذا ان يفتح باب المناقشة من جديد حتى يتيسر الوقوف على رأى هؤلاء السادة المصريين في الاتفاق الذى سيعقد بين البلدين ؟ »

فقال مستر بونارلو : « اننى على يقين من ان كل

مناقشة يكون من ورائها نتيجة مرضية تقبل بلا ابطاء .
ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة هذه المناقشة
والنتائج التي تنتظر من ورائها »

وقابل سعد هذه التصريحات بما يناسبها فقال لمراسل
صحيفة الجورنال حين سأله في هذا الصدد : « لا أنكر
قيمة هذه التصريحات ولا أنكر أن فيها ما يقرب المسافة
بين وجهة النظر الانجليزية ووجهة النظر المصرية ، على
شريطة أن يصاحبها ما يجعلنا نتقرب لها نتائج فعلية ،
ومن الصعب مع هذا أن يعرف الان ما تراه مصر في هذه
التصريحات . إذ يجب أن لا يفرب عن الذهن أن انجلترا
عدلت أخيرا بمحض ارادتها وبغير استشارتنا ، نظام
وراثه العرش بمصر ، وليس هذا بخير السبل للتقريب
بين البلدين بأواصر الثقة والمودة ، وانما تكسب مودة
المصريين وثقتهم بالاعتراف باستقلالهم والكف عن التعرض
لخاصة شئونهم »

ثم قال سعد : « انه لا يوافق مستر بونارلو على
قوله ان المصريين ضيعوا فرصة المناقشة مع لورد ملنر »
وأضاف الى ذلك أنهم لم يتلقوا دعوة من لورد ملنر
للمفاوضة باعتبارهم ممثلين الامة المصرية ، ثم سأله
المراسل : هل هو استعداد بمفاوضة على أساس اعطاء
الضمانات المعقولة لمصالح انجلترا في قناة السويس
ومصالحها التجارية والمالية اذا هي وفيت بعهودها ؟ فقال :
« انا مستعدون لاعطاء كل الضمانات المعقولة للتوفيق
بين مصالح انجلترا واستقلال مصر ، ولا نرفض الدخول
في المفاوضات اللازمة باعتبارنا وكلاء الامة المصرية اذا
كان من وراء ذلك الوصول الى هذه النتيجة »

وعقب ذلك بأيام وصل إلى باريس مستر سسل
هيرست أحد زملاء ملنر لدعوة الوفد إلى الاجتماع باللجنة
في لندن للمناقشة في قواعد الاتفاق بين مصر وبريطانيا
العظمى ، ففضل الوفد - كما جاء في رسالة سعد إلى
لجنة الوفد المركزية بالقاهرة - أن ينيب عنه محمد محمود
باشا وعبد العزيز فهمى بك وعلى ماهر بك ، في السفر
إلى لندن لاستطلاع الحالة والتحقق من استعداد
بريطانيا العظمى نحو استقلال مصر ، قبل الانتقال بهيئته
الكاملة إلى العاصمة الانجليزية . وقد لقي هؤلاء الأعضاء
اللورد ملنر فذكر لهم أن إنجلترا تعترف باستقلال مصر
التام إذا هي ضمنت مصالحها الخاصة وانتهت من
المفاوضة إلى هذه النتيجة ، فكتبوا إلى سعد بما سمعوه
وشفعوا ذلك باستحسان حضور الوفد كله إلى لندن
للبدء في المفاوضة ، فلبى الدعوة وأبرق إلى لجنة الوفد
المركزية بالقاهرة يعلن للامة اعتزام السفر في الخامس
من شهر يونية عسى أن يصلوا بالمفاوضات إلى حل مرضي
« مستمدين القوة من اتحاد الامة وحكمة ابنائها ، والحجة
من وضوح الحق والمعونة من الله ناصر الضعفاء »

ولسنا نعرف مبلغ ما كان يرجوه سعد للقضية المصرية
من وراء هذه المفاوضة ، ولكنه لم يكن مستطيعا أن
يرفضها دون أن يعرض الوفد للانشقاق والتنازع ويهيب
للمقرضين أسباب اتهامه بتضييع الفرص وسوء
السياسة ، والخوف من مواجهة الحقيقة التي اضطلع
بها دون أن يعتمد على وسيلة أخرى مضمونة الفلاح
والجدوى . وهو لو رفض المفاوضة مكتفيا بنشر الدعوة
بين الشعوب الاوربية لم يعدم هنالك من يلقي عليه اللوم

ويبرئ بريطانيا العظمى من التهمة ؛ لانها مهدت له
سبيل التفاهم والمناقشة الحرة فأعرض هو عنها واشفق
على نفسه وعلى امته من مناقشتها ومساجلتها !! وفي
وسعه أن يعود الى نشر الدعوة متى احتاج اليها يوم
ينجلي سوء النية من جانب السياسة البريطانية ،
وينجلي عذر المصريين في رفض مفاوضاتها بعد الاستجابة
اليها . ولكن ليس في وسعه أن يقتنع الناس جميعا
باخفاق المفاوضة قبل الدخول فيها ، ولا أن يمنع الفتنة
أن تدب ديبها بين أعضاء الوفد ، ومنهم من ود لو رجع
سعد الى القاهرة وقبل نصيحة « الوزراء الاصدقاء »
حين زينوا له مفاوضة اللجنة اللترية قبل رجوعها الى
بلدها ، فاذا رفض مفاوضاتها في هذه المرة وأغلق باب
المفاوضة اغلاقا لا رجعة فيه فمساذا ينتظرون وعلام
يصبرون ؟

ومن العجز أن يتهم الانسان نفسه ويتهم قومه
بالخوف من المناقشة لآظهار حقهم واثبات مطالبهم ؛
فاذا كان مقدرا للوفد أن يختلف لا مناص فخير للامة
المصرية الا يختلف قبلها ، لأن الخلاف يومئذ يكون على
أمور مذكورة مسطورة تظهر من ورائها النيات والدعاوى
ويسهل الدفاع عنها وبيان وجه القوة والضعف في
جانبها ، ولكن الخلاف قبل المفاوضة انما تقوم به حجة
من يقبلونها وتسقط به حجة من يرفضونها ، ويتاح لمن
يشاء أن يتهم الراضين بالعبث والتعنّت واهمال الوسائل
المعروضة ، لاسباب مبهمه أو لغير مسبب على الاطلاق

وقد وازن سعد بين جميع الدواعي والموانع فاستقر
رأيه على إجابة الدعوة واعتزم السفر ووصل الى لندن

، مساء الخامس من شهر يونية ومعه زملاؤه . فاستقبلهم المصريون هناك أحسن استقبال . وتمت لقابلة الاولى بينهم وبين لجنة ملتر في اليوم السابع ، تمام بالتعريف بين الفريقين عدلى باشا الذى كان قد سبق أعضاء الوفد الى العاصمة الانجليزية . وبدأت لمفاوضة في اليوم التاسع ، فبسط اللورد ملتر غرض لحكومة البريطانية منها ، وهو عقد اتفاق ودى بين دمتين الانجليزية والمصرية تعترف فيه باستقلال مصر بطمئن به الى الضمانات الضرورية لمصالحها ومصالح الاجانب واستقرار النظام والسكينة ، ومن هذه الضمانات اقامة حامية عسكرية فى أماكن يقررها الخبراء ، وابداء الراى فى التشريع الذى يمس الاجانب الى أن ينزلوا لبريطانيا العظمى عن امتيازاتهم التى تعوق استقلال البلاد ، وتوطيد حكومة ملكية دستورية ينص عليها فى المعاهدة .

ثم دارت المناقشة بجلسة أخرى فى مسألة المستشارين الانجليز وغيرها من المسائل التى تلحق بها ، وكان وكلاء الوفد فى جلسات المناقشة : رئيسه ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك ، ووكيلا اللجنة المنيرية : رئيسها ومسترن رنل رود . ويحضر عدلى باشا الاجتماعات برضى من الطرفين

ولا نطيل فى سرد التفصيلات ، فالخلاصة أن البحث انتهى منتصف شهر يوليو الى تدوين كلا الطرفين مذكراته بما فهمه كلاهما من نتائج المناقشات السابقة . فاشتملت مذكرة اللجنة المنيرية على ما يأتى :

« أن تستبدل بالحالة الحاضرة معاهدة تحالف دائم

بين بريطانيا العظمى ومصر يشترط فيها :
« أولا » تعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة مصر
واستقلالها باعتبارها دولة ملكية ذات أنظمة دستورية
« ثانيا » تعهد مصر من جهتها بأن لا تعقد معاهدة
سياسية ما مع دولة أخرى بغير موافقة بريطانيا العظمى
« ثالثا » نظرا للتبعية التي أخذتها بريطانيا العظمى على
عاقبتها في المادة السابقة ، ونظرا لما لبريطانيا العظمى من
المصلحة الخاصة في حماية المواصلات في املاكها بالشرق
والشرق الاقصى تمنح مصر بريطانيا حق ابقاء قوة
عسكرية على الارض المصرية واستخدام الموانئ والطارات
المصرية لضمان الدفاع عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا
العظمى مع تلك الاملاك . اما الموضع او المواضع التي
يعسكر فيها الجنود فتعين في المعاهدة

« رابعا » توافق مصر على تعيين مستشار مالى
بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك تعهد اليه جميع
السلطات التي لاعضاء صندوق الدين الان لحماية حملة
الاسناد المصرية ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية
لكل امر آخر ترغب في استشارته فيه

« خامسا » تعهد بريطانيا بمساعدة مصر في تحرير
نفسها من القيود التي تقيد حريتها في التشريع والادارة
بسبب الامتيازات والضمانات التي يتمتع بها الاجانب في
مصر . وان تساعدوا في اقامة نظام يكون من شأنه
تطبيق القانون المصرى على المصريين والاجانب على حد
سواء

« سادسا » نظرا لتخلي الدولة الاجنبية عن الامتيازات
الخاصة التي يتمتع بها رعاياها حتى الان ، ولضرورة

تأمين تلك الدول على أن تحسبوا الاجانب المشروعة
ستحترم مع هذا ، تمنح مصر بريطانيا العظمى حق
التدخل بواسطة معتمدها في مصر لتوقف تنفيذ أى قانون
يخالف حقوق الاجانب المشروعة او يخالف المتبع في
البلاد المتمدنة واذا ادعت الحكومة المصرية في حالة من
الحالات أن حق التدخل هذا يستخدم استخداما لا
ينطبق على العقل فيصح عرض الامر على عصبة
الامم

« سابعا » يبقى نظام المحاكم المختلطة او أى نظام آخر
مساو له يحل محله ويوسع بحيث يتناول القضايا
الجنائية وجميع القضايا الاخرى التى تمس الاجانب في
مصر

« ثامنا » توافق مصر على تعيين موظف بريطانى في
وزارة الحفانية بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك ، يكون له
مركز وسلطة تكفى لتمكينه من ضمان تنفيذ القانون
تنفيذا عادلا فيما له مساس بالاجانب

« تاسعا » ترضى حكومة جلالة الملك بأن تأخذ على
عاتقها تمثيل مصر في أية دولة لا يعين فيها معتمد مصر ،
ولكن مصر لا تعهد بتمثيلها على هذا النحو الى أية دولة
غير بريطانيا العظمى

« عاشرا » تعترف الحكومة المصرية بأن لمركز المعتمد
البريطانى في مصر صفة خاصة ، وأنه باعتباره ممثل
دولة حليفة تكون له الاولوية على جميع المعتمدين
الاخرين

« حادى عشر » يسوى مركز من هذا المذكور في
المواد السابقة من الموظفين البريطانيين والاجانب باتفاق

خاص يعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية بعد جزاء
من الاتفاق الذي يعقد بينهما »

وظاهر من هذا المشروع انه لم يخرج بمصر عن الحماية
المصرية في تضييق حدودها ، وأن اللجنة لم تتقرب به
خطوة واحدة الى موقف المصريين ولم ترد على أن جمعت
فيه ما تريده بريطانيا العظمى بخلافه الى أقصى مداه ،
وليس فيه شيء يصحح أن يقال انه كان موضع تفاهم
واتفاق بين المندوبين الانجليز والمندوبين المصريين ، لانه
دون المطالب من جانب واحد ولم يتزحزح فيها قيد
أنملة الى جانب المطالب الأخرى

أما مذكره الوفد التي أرسلها بعد وصول هذه المذكرة
اليه بيوم واحد فقد لاحظ فيها الرغبة الصحيحة في
الاتفاق ولم ينس حدود وكالته التي يجب عليه التزامها ،
وقد سبورها سعد بكتاب قال فيه :

« ... اني أبادر فأعرض على فخامتكم طي هذا
مشروع اتفاق يحوى النقط التي جرت المناقشة بشأنها
في أحاديثنا ، وهي النقط التي يلوح لى انكم تقبلونها .. »
« ونحن نعتقد أن هذا المشروع - بالصفة التي هو
عليها - من شأنه أن يرضى الطرفين . فعلى هذه القواعد
يمكننا أن نضع دعائم صداقة متينة ، وتعاون عماده
الإخلاص بين الشعبين الانجليزى والمصرى . ومن المتفق
عليه بيننا أن النقط التي لم تبحث بعد تكون موضوع
اتفاق يعقد فيما بعد »

ثم قال : « ولى الثقة التامة بأن أعمالنا التي توليتم
وآسستها بتلك الكياسة يمكن أن تنتهى قريبا بحيث يتيسر
لى السفر الى شاتل وفيشى قبل فصل الخريف

للاستشفاء الذى لابد منه لصحتى على ما يظهر «
واتبع ذلك بالذاكرة وهذه ترجمتها :

« أولا » تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر .
وتنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر
والاحتلال العسكرى البريطانى . وبهذا تسترد مصر كامل
سيادتها الداخلية والخارجية وتؤلف دولة ملكية ذات
نظام دستورى

« ثانيا » تسحب بريطانيا العظمى جنودها من الارض
المصرية فى مدة .. ابتداء من وقت نفاذ المعاهدة الحالية
« ثالثا » تتعهد الحكومة المصرية بأنها عند استخدام
حقها فى الاستفتاء عن خدمات الموظفين الانجليز تعامل
هؤلاء الموظفين المعاملة الممتازة التالية : فيما عدا الاقالة
لبلوغ نهاية سن الخدمة أو عدم القدرة على العمل أو
الاحكام التأديبية أو انتهاء مدة التعاقد والاستخدام -
يمنح الموظف الذى يقال من الخدمة تعويضا اضافيا
مقداره مرتب شهر عن كل سنة من سننى خدمته .
وتتناول هذه المعاملة الممتازة الموظفين الذين يتركون خدمة
الحكومة المصرية من تلقاء انفسهم فى بحر سنة من نفاذ
هذه المعاهدة

« رابعا » لتخفيف وطأة نظام الامتيازات الى حين
الفائها تقبل مصر أن تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق
الامتيازات التى لهذه الدول الآن ويكون ذلك بالصفة
الآتية :

« ١ » تكون الاضافات والتعديلات فى النظام القضائى
المختلط معلقة على موافقة بريطانيا العظمى
« ب » جميع القوانين الاخرى التى لا يمكن أن تسرى

الان على الاجانب المتمتعين بالامتيازات الا بعد موافقة الدول او مداولة الجمعية التشريعية للمحكمة المختلطة او جمعيتها العمومية ، تصير نافذة عليهم بموجب قرار يسن لذلك . الا اذا عارضت الحكومة البريطانية في ذلك ، وتبلغ هذه المعارضة لوزير الخارجية المصرية في مدة ... من نشر القرار في الجريدة الرسمية . ولا تكون المعارضة الا فيما يحتويه القانون من أمور لا مثيل لها في أى تشريع من تشريعات الدول المتمتعة بالامتيازات ، او اذا كان القانون خاصا بضرائب وكان في هذه الضرائب اجحاف بالاجانب دون الوطنيين

وفي حالة اختلاف الحكومتين على احقية هذه المعارضة يكون مصر ان تعرض المسألة على عصبة الامم للبت فيها « خامسا » في حالة الغاء محاكم القنصليات واحالة النظر في الجرائم والجنح التى يرتكبها الاجانب الى المحاكم المختلطة توافق مصر على تعيين أحد رجال القضاء البريطانيين في مركز النائب العام لدى المحاكم المختلطة « سادسا » تقرر الحكومة البريطانية بانها على استعداد لان تنظر مع الحكومة المصرية بعد خمس عشرة سنة في مسألة ابطال تقييد سيادة الحكومة المصرية الداخلية الناشء من الامتيازات التشريعية والقضائية التى للاجانب وتحفظ مصر لنفسها الحق عند الاقتضاء في عرض هذه المسألة على عصبة الامم بعد مضي المدة المتقدمة

« سابعا » في حالة الغاء لجنة الدين العمومى تعين مصر موظفًا ساميًا تقترحه بريطانيا العظمى وتكون له الاختصاصات الحالية التى للجنة الدين . ويكون الموظف السامى المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية لكل

الامتشارات أو المهمات التي ترى تكليفه بها في المسائل المالية

« ثامنا » للحكومة البريطانية - اذا رأت ضرورة - ان تنشئ على نفقتها نقطة عسكرية على الضفة الاسيوية لقناة السويس للاشتراك في دفع اى اعتداء اجنبى يحتمل حدوثه على القناة . وتعين حدود هذه النقطة فيما بعد بواسطة لجنة من خبراء حربيين يعين كل فريق نصفهم . ومن المتفق عليه ان اقامة هذه النقطة لا يخول بريطانيا اى حق للتدخل في شئون مصر ولا يمكن ان يمس بأية حالة من الحالات حقوق السيادة التى لمصر على المنطقة المذكورة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر محكومة بقوانينها ، كما ان اقامة النقطة لا يقيد السلطات التى اُتترف بها لمصر بموجب اتفاق الاستانة المعقود فى سنة ١٨٨٨ خاصا بحرية قناة السويس . وبعد مضى عشر سنوات من تاريخ سريان المعاهدة الحالية يفحص الطرفان المتعاقدان مسألة ما اذا كان بقاء تلك النقطة لم يصبح غير ضرورى ، وما اذا كان يصح ان يترك لمصر وحدها تولى حماية القناة ، وفى حالة الخلاف تعرض المسألة على مصبة الأمم

« تاسعا » فى حالة ما اذا لم تجد مصر التى لها الحق المطلق فى تعيين سفراء لها - ضرورة لتعيين ممثل سياسى مصرى فى اى بلد من البلدان تمهد بالمصالح المصرية فى هذا البلد الى ممثل بريطانيا العظمى الذى يتبع تعليمات وزير الخارجية المصرية

« عاشرا » يعقد الطرفان المتعاقدان بالعقد الحالى محالفة دفاعية للغابات التالية :

« أ » تتعهد بريطانيا العظمى بالمساعدة على الدفاع عن
الأرض المصرية ضد كل اعتداء تقوم به دولة أجنبية

« ب » في حالة وقوع اعتداء من دولة أوربية على
الامبراطورية البريطانية تتعهد مصر - ولو لم تكن سلامة
أرضها مهددة مباشرة - بأن تقدم لبريطانيا العظمى في
أرضها تسهيلات المواصلات والنقل لحاجاتها الحربية ،
ويحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة

« حادى عشر » تتعهد مصر أيضا بأن لا تعقد اية
معاهدة تحالف مع دولة أخرى دون اتفاق سابق مع
بريطانيا العظمى

« ثانى عشر » هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين عاما
يمكن الطرفين المتعاقدين بعد انتهائها النظر في أمسر
تجديدها

« ثالث عشر » تكون مسألة السودان موضوع اتفاق
خاص

« رابع عشر » جميع النصوص المخالفة للمواد الحالية
والواردة في جميع المعاهدات الأخرى خاصة بمصر تعتبر
سلغاة وكأنها لم تكن

« خامس عشر » تودع المعاهدة الحالية في مكتب عصبة
الامم لتسجيلها بها . وتقر الحكومة البريطانية من الآن
بأنها توافق فيما يختص بها على دخول مصر عصبة الامم
دولة حرة مستقلة

« سادس عشر » تصير المعاهدة الحالية سارية المفعول
بمجرد تبادل عقود ابرامها بين الطرفين المتعاقدين .
ويكون ابرامها فيما يختص بمصر على اثر اقرارها بواسطة

جمعية قومية تعقد للاقتراع على الدستور المصرى
الجديد «

هذا هو مشروع الوفد كما لخصه فى مذكراته ، وظاهر
منه كما أسلفنا أنه مشروع أناس يجدون فى طلب الوفاق
ما استطاعوا ولا يلعبون بالالفاظ فى التقريب بين حقوق
الاستقلال ومصالح بريطانيا العظمى التى لا تفرضها على
مصر وعلى العالم الا بعكس القوة . وقد احتفظوا من
معالم السيادة الوطنية بالقسط الضرورى الذى لا ترضى
أمة تطلب الاستقلال بأقل منه ؛ فمن يطالبهم بالتبرع
من عندهم بقبول قسط أقل من هذا فهو كأنما يطالب
الأمة المصرية بالثورة والتضحية لغير نتيجة الا ان تصحح
مركز بريطانيا العظمى فى مصر وتزودها بقوة النصوص
المشروعة والموافقة الودية فوق ما لها من قوة السلاح
والسطوة ! وهو أمر لا يعقل أن يكون موضع اتفاق
ومفاوضة بين طرفين وفيه الريح كل الريح من جانب
والخسارة كل الخسارة من الجانب الآخر . . وانما
المعقول المفهوم أن يكون ما قبله الوفد أقل ما يسعه
قبوله مادام المرجع فيه الى الاختيار والاتفاق ، فاذا
تجاوز هذا الحد فهو يمتطى بريطانيا العظمى كل مزايا
الاتفاق الحر ويبوء - والأمة المصرية معه - بكل مساوئ
الأكراه ، ومع هذا استغربوا فى انجلترا « جرائه » - كما
سموها وقالوا ان سـعدا يحسب أنه هزم الدولة
البريطانية ويملى عليها شروطه أملاء الظافر فى ميدان
القتال !



توقفت المفاوضات . . وقيل أنها تنقطع أو انقطعت لان

الوفد رفض مذكرة اللجنة كما رفضت اللجنة مذكرة الوفد . ثم توسط عدلى يكن باشا فى الامر . فاضطر سعد الى ارجاء السفر ريثما تتم هذه الوساطة ، وبقي فى لندن حتى تسلم مذكرة اللجنة الثانية فى الخامس من شهر أغسطس فانفتح بها باب جديد للمناقشة وجرى التعديل مرة اخرى فى بعض العبارات ، وتعذر الاتفاق على جميع المسائل فاستمر البحث فيها الى منتصف أغسطس ، وهنا اختلفت آراء الاعضاء بين القبول والرفض ومعظمهم الى القبول . واقترح بعضهم عرض المشروع الاخير على الامة لتبدي ملاحظتها عليه ثم يعاد بحثه بين الوفد واللجنة بعد الوقوف على جملة الآراء ومواقع الملاحظة والاستدراك

ويغلب أن يكون هذا الاقتراح انجليزيا فى منشئه ، اوحاه الى اللجنة ما كانت تسمعه من سعد وزملائه من الاعتذار بوكالة الامة وتعذر الخروج عن حدود هذه الوكالة ، لان الامة ترفض كل ما يخرج على تلك الحدود لا محالة ولو قبله الاعضاء . فكان أعضاء اللجنة يقولون انما الوكالة برنامجكم انتم وفى ايديكم أن ترجعوا اليه بالتعديل والتحويل ان اقتنعتم بصواب ماتعرضونه على الامة التى اوكلتكم ، وكان من الطبيعى أن يخطر للجنة اقتراح الرجوع الى الامة تخلصا من هذا الاعتذار ، وسعيا وراء الخلاف أن لم يكن سعيا وراء الاقتناع

فتردد سعد فى العمل بالاقتراح مخافة الانقسام والشتات ، ولكنه رأى بوادر الانقسام والشتات تبدو فى داخل الوفد ، فأثر أن يتداركها وأن يرجئ ظهورها ما استطاع ، وهو يرجو أن يستعين بجلاء رأى الامة على

معالجة تلك البوادر املا في زاب الصدع وتوحيد الصفوف فتقرر ايفاد أربعة من الاعضاء الى القاهرة وهم محمد محمود وأحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى وعلى ماهر ، ينضم اليهم فى القاهرة مصطفى النحاس ووبصا واصف وحافظ عفيفى ، لعرض الموضوع على طوائف الامة واستطلاع رأيهم فيه وتقييد ملاحظاتهم عليه ، والرجوع بها الى الوفد فى النهاية لاستئناف البحث فيها جميعا مع اللجنة المنيرة ، وان كان رئيسها قد أعلن أن المشروع تضمن أقصى ماتوصى به اللجنة وتطمع فى اقراره من لدن الحكومة البريطانية ، وأنها تشك فى اقرارها لبعض مافيه .

وعلى هذا سافر سعد من لندن فى السادس عشر من شهر أغسطس وتبعه الاعضاء فى اليوم التالى وتبعهم عدلى فى اليوم الذى بعده ، وهذه صيغة المذكرة التى تم الاتفاق على استطلاع رأى الامة فيها :

قواعد الاتفاق

- (١) لأجل أن يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا ، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد
- (٢) ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الاول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين من الحكومة المصرية . ومفاوضات تحصل للغرض الثانى بين الحكومات

البريطانية وحكومات الدول ذات الامتياز ، وجميع هذه
المفارشات ترمى الى الوصول الى اتفاقات بنيت على
القواعد الاتية :

(١٢) أولا : تمقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى
تتمترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة
ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ، وتمنح مصر بريطانيا
العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ،
ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول
الاجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها
بمشتضى الامتيازات

ثانيا : تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها مخالفة بين
بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى
أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها . وتتعهد مصر
انها في حالة الحرب ، حتى ولو لم يكن هناك مساس
بسلامة أرضها ، تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة
التي في وسعها لبريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال
ما لها من الوانء وميادين الطيران ووسائل المواصلات
للاغراض الحربية

(٤) تشمل هذه المعاهدة احكاما للاغراض الاتية :
اولا : تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية ،
وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد
الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى ، وتتعهد
مصر بأن لا تتخذ في البلاد الاجنبية خطة لا تتفق مع
المخالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى ، وتتعهد
كذلك بأن لا تمقد مع دولة اجنبية أى اتفاق فساسر
بالمصالح البريطانية

ثانيا : تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية لحماية مواصلات الامبراطورية .
وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة ،
وتسوى ماستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ،
ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا
عسكريا للبلاد ، كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر

ثالثا : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية
مستشارا يعهد اليه فى الوقت عينه بالاختصاصات التى
لصندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية
لاستشارته فيها

رابعا : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية
موظفا فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الدخول على الوزير ،
ويجب احاطته علما على الدوام بجميع المسائل المتعلقة
بإدارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ، ويكون أيضا
تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر
مرتبط بحفظ الامن العام

خامسا : نظرا لما فى النية من نقل الحقوق التى
تستعملها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب
نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر
بحق الاجانب فى رفض أى قانون مصرى يستدعى الان
موافقة الدول الاجنبية . وتتعهد بريطانيا العظمى من
جانبها الا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول
القانون جائرا على الاجانب

صيغة أخرى لهذه الفقرة :

نظرا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الان

الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لمنع أن ينفذ على الجانب اى قانون مصرى يستدعى الان موافقة الدول الأجنبية ، وتمهد بريطانيا العظمى من جانبها أن لاتستعمل هذا الحق ، الا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزا جائرا فى مادة فرض الضرائب ، او لا توافق مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات

سادسا : نظرا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الاخرين

سابعا : الضباط والموظفون الاداريون ، من بريطانيين وغيرهم من الجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة ، يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم او رغبة الحكومة المصرية فى اى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة ، وتحدد المعاهدة المعاش او التعويض الذى يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى . وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى احكام التوظيف الحالية بغير مساس

(٥) تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيس . ولكن لا يعمل بها الا بعد نفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

(٦) يعهد الى جمعية التأسيس فى وضع قانون نظامى

جديد تسيير حكومة مصر في المستقبل بمقتضى أحكامه ،
ويتضمن هذا النظام أحكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين
إمام الهيئة التشريعية ، وتقضى أيضا بإطلاق الحرية
البلدية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق
الإجانب

(٧) تحصل التعديلات اللازمة ادخالها على نظام
الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول
المختلفة ذوات الامتيازات ، وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال
المحاكم القنصلية الأجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم
المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذي
تسنه الهيئة التشريعية المصرية دونه التشريع الذي يفرض
الضرائب على جميع الأجانب في مصر

(٧) تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة
البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات
الأجنبية المختلفة ، بمقتضى نظام الامتيازات
وتشمل أيضا أحكاما تقضى بما يأتي :

أولا : لا يسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا
أي دولة وافقت على إبطال محاكمها القنصلية ، ويتمتع
هؤلاء الرعايا في مصر بنفس المعاملة التي يتمتع بها
الرعايا البريطانيون

ثانيا : يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة
النسب ، فيتمتع الاولاد الذين يولدون في مصر لأجنبي
بجنسية أبيهم ولا يحق اعتبارهم مصريين

ثالثا : تخول مصر موظفي قنصليات الدول الأجنبية
نفس النظام الذي يتمتع به القناصل الأجانب في إنجلترا

ورابعا : المعاهدات او الاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول . أما في المسائل التي ينالها مساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية صاحبة الشأن . مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين ، وكذلك المعاهدات التي لها سفة مياسية سواء كانت معقودة بين اطراف عدة او بين طرفين . مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب ، وذلك كله وبشما تمقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفا فيها

خامسا : تضمن حرية ابقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الاجنبية صاحبة الشأن ، على شرط أن تخضع جميع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الاوربية بمصر

سادسا : تضمن أيضا حرية ابقاء أو انشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ وتنص المعاهدة أيضا على التغييرات اللازمة في صندوق الدين وعلى ابعاد العنصر الدولي عن مجلس الصحة في الاسكندرية

(٩) التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية ، يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية ، وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة

(١٠) تقضى الراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم
المختلطة بتحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان
مخولا الى الان للمحاكم المنفصلية الاجنبية وبترك
اختصاص المحاكم الاهلية غير ممسوس
(١١) بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها فى البند الثالث
تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الاجنبية ، وتعهد
الطلب الذى تقدمه مصر للدخول فى جمعية الامم

مسألة السودان

أما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن
الوند قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه
النيل لرى الارض المصرية المزروعة الان والقابلة للزراعة
فى المستقبل

وقد بين الاعضاء المندوبون مهمتهم فى هذه المرحلة
بكلمة ذيلوا بها المذكرة وقالوا فيها :
« أما مهمة أعضاء الوند المندوبين فبيانها انه لما وصلت
المفاوضات بين الوند ولجنة ملتر الى أن قدمت اللجنة هذه
القواعد على أنها نهائية فى الاساسات التى بنيت عليها -
راى الوند أخذا بالاحوط واستمسكا برأى الوكالة على
اطلاقه - أن لا يبت فى الموضوع برفضه أو قبوله . بل رآى
أن الحكمة تدعو الى عرض الامر على البلاد . فاذا قالت
البلاد أن هذه القواعد صالحة أساسا للمعاهدة ، دخلت
المسألة فى دورها النهائى ووضعت معاهدة على القواعد
المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التى هى صاحبة

الرأى الاعلى فى الامر ولها دون غيرها الكلمة الاخيرة فى الموضوع . فبعد ان تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغتها تقرر قبولها او رفضها »

وقد رأى سعد أن يجعل رأيه فى المشروع للاستاذة : مصطفى النحاس وريسا واصف وحافظ عفيفى ، لانهم لم يحضروا البحوث فيه بالعاصمة الانجليزية كما حضرها زملاؤهم القادمون من أوروبا . فكتب اليهم فى الثانى والعشرين من اغسطس ما يأتى :

« اهديكم أطيب تحياتى . وبعد فانكم تجدون طى هذا بلاغا لنواب الامة وأرباب الرأى فيها تعلمون مضمونه من تلاوته ، وأظنكم تستشفون منه انى لست من رأى المشروع الذى ستعرضونه على الامة انتم والقادمون اليكم من اخوانكم ، وهذا موافق للحقيقة لانه - وأريد أن يكون الامر بينى وبينكم - مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها . ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشئ الكثير كالقوة العسكرية والتدخل فى التشريع للأجانب وفى القضاء المختص بهم والتدخل فى المالية وفى الحقاينة بواسطة موظفين انجليز . وجعل المعتمد الانجليزى ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الاخرى ، وتقييد حرية مصر فى عقد المعاهدات وفى اختيار وكلائها السياسيين وفى التجاء هؤلاء لممثلى انجلترا وتولى انجلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بالغاء الامتيازات مع الدول الاخرى . وفضلا عن ذلك فان ما اشترط من تعليق تنفيذه على قبول الدول لالغاء المحاكم القنصلية وصدور الدكرينات باعادة تنظيم المحاكم المختلطة ، يجعل الفوائد التى تعود

منه على المصريين وهمية . اذ قد ينقضى الدهر ولا تفعل
الدول ذلك الالفاء ولا تصدر الدكرينات بذلك التنظيم .
ولكن اخوانى لا يرون فيه راى ، ولم ارد ان اظهر الخلاف
بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا ، ولكى
لا يشمت الاعداء بنا . ولو ان اخوانى اصغوا الى قولى او
لو لم اكن اخشى على هذه الوحدة من الانقسام لفارقت
الندوة فى يوم ٢٢ يولية الماضى وهو اليوم الذى وردنا فيه
خطاب من اللورد ملر عن مشروع سابق وضعته لجنته
ورفضناه لكونه كان يرمى الى ما يخالف مبدانا وتوكيلنا ،
وكان رفضنا له بالاجماع . ومن القريب ان المشروع
الثانى جاء ابلغ فى باب الحماية لاشتماله على كثير من
مميزاتها . ومع ذلك رأى الاخوان صلاحية عرضه على
نواب الامة ، ولا أريد ان اشكو منهم اليكم لانهم انما راوا
ذلك لاسباب قامت عندهم وافنعتهم بصحة آرائهم ،
اهمها تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصر
لنا فى الخارج ، وانفراد الدولة الانجليزية بالعزة والسلطان
وعدم قوة الامة على متابعة المعارضة والمقاومة ، وانى
اعترف بأهمية هذه الاسباب ، ولكنها لا يمكن ان تغلب
حقيقة المشروع من حماية الى استقلال ، ولا ان تجعلنا
نرضى بما نهضنا لمقاومته وقمنا للمطالبة بطلانه ، وما
ضحت الامة فى سبيل النفور والقضاء عليه بدماء الكثير
من ابنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها ،
ولا يحملنا نحن دعاة الاستقلال وحملة الويتة والصالحين
به فى كل صقع وناد على أن نتحول الى تأييد ماهو بعيد
عنه فى الواقع وان كان قريبا منه فى الظاهر ، اما اذا
قبله غيرنا وكان الانجليز معهم فذلك شئ آخر لا تقع

بمعته علينا ، ولهذا رأيت أن اكتب لكم بفكرى حتى تكونوا
 فى مستوى واحد مع أخوانكم الذين مستشركون معهم فى
 عرض المشروع ، وأن يكون مركزكم اذا استحضتم من
 الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق المعارض
 للوقائع من غير تأويل ولا تفسير . لكى لا يجد خصومكم
 سبيلا للطعن عليكم ، ولا حسادكم حجة يقيمونها ضدكم ،
 وسوف تطلعون على جميع المكاتبات التى دارت بيننا
 وبين لجنة ملتر وعلى المشروعات الثلاثة التى ورد فى
 البلاغ ذكرها . وتقفون من الاخوان على جميع المعلومات
 التى يهكم الوقوف عليها فى هذا الشأن . وانى على ثقة
 عامة بانكم ستكونون فى عرض هذا المشروع مثال الدقة
 والنزاهة والبعد عن مزالى القدم ، وانى مستعد لان
 ارسل اليكم كل ما تشاءون من الاوراق ، ولان أجيبكم
 عن كل ماتشاءون الوقوف عليه من المسائل . والله يكون
 فى عونكم ويقيمكم شر خائنة الاعين وما تخفى الصدور »

وبدهى أن هذا الخطاب لم يعلن للامة ولا لاحد غير
 الاعضاء الذين خطبوا به واصدقائهم المقربين . ولكن
 الرئيس مهد لتقديم المذكرة الى الامة ببيان منه وصف به
 المشروع الوصف الذى ينبغى فى هذا المقام . فقال فيه :
 « ... وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات : اولها
 من لجنة ملتر رنضناه بتاتا ، والثانى منا ورفضته هذه
 اللجنة كذلك ، والثالث منها وهو الاخير قد صرح رئيسها
 لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة فى الاساسات
 التى بنى عليها وأنه يلزم اما اخذه كله او رده كله . لانه
 تضمن فى اعتباره اقصى ما يمكن انجلترا الاتفاق مع مصر
 عليه ، بل زاد أن هناك شكاً فى جواز التساهل فى بعض

ما اشتمل عليه ، ولكننا وجدناه مع ذلك معلقا بتنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا . فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا وظهرنا للجنة ملتر عدم رضائنا به . غير انه - نظرا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، ولتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الامة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين امانيتها - رأى اخواننا معنا خروجا من كل همدة وحرسا على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة ، الا بيت فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم انتم نواب الامة المسؤولين واصحاب الراى فيها .

ثم قال : « فاذا رفضتم أعلن الوفد رسميا رفضه ، واذا قبلتم دخلت المسألة في دورها النهائى ووضعت معاهدة على القواعد التي تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستورى للبلاد »

وهذه الخطة التي سلكها سعد في التوفيق بينه وبين أعضاء الوفد هى غاية ما كان فى وسعه من الموافقة والمجاراة ، فلم يكن مستطيعا أن يعلن استحسان المشروع وهو لا يستحسنه ولا يرى فى ضميره أنه محقق لانفاء الحماية واقامة الاستقلال ، ولم يكن مستطيعا أن يقدم المشروع بغير بيان ، ولا أن يقول فى البيان غير ما قال من وصف صادق لجميع نواحيه فى جانبى المزايا والنقائص ، مع اطلاق الراى لمن يشاء فيما يشاء

ووصل الاعضاء المندوبون الى الاسكندرية فى اليوم السابع من سبتمبر بعد نشر البيان بيومين ، فاحتفى بهم الشعب فى الاسكندرية والقاهرة وعلى طول الطريق بينهما ، وبدا الاستفتاء بعد يومين . فعرض المشروع على

المحامين وأعضاء الجمعية التشريعية ورجال الدين ورجال القضاء وأعضاء مجالس الأقاليم والمجالس المحلية ، واجمعت الطوائف في جعلتها - ما عدا أنصار « الوزراء الأصدقاء » - على وجوب التعديل والتنقيح في بعض قواعده وتضمنه النص الصريح على إلغاء الحماية وحذف ما جاء فيه عن امتياز المندوب البريطاني « بمركز استثنائي » غير مركز المندوبين الآخرين ، وطلب الاكثرون تعيين حدوده البهمة ومواعيده المرسلة ، وإخلاء من كل لبس واشتباه في مسألة السيادة القومية ، وذهب كثيرون الى رفضه بناتا وفي مقدمتهم فريق من الأمراء وذكروا السودان ووجوب الاحتفاظ بحقه وحق مصر فيه ، نشروا على الملأ بلاغا قالوا فيه « اننا لا نبرر عقد أى اتفاق يثنى أو ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالا تاما حقيقيا بلا قيد ولا شرط » ثم فوضوا الامر الى الأمة صاحبة الراى الأعلى

وبعد عشرين يوما مضت في عرض المشروع والتعقيب عليه في الصحف والمجالس اكتمت الاعضاء المندوبون بما اطلعوا عليه من الاراء وكتبوا بيانا شكروا فيه الأمة على ما قابلتهم به من الحفاوة ونوهوا بالاستنارة التى « خلقت قرصة جديدة ظهر فيها رشد الشعب وحسن تقديره لجميع الظروف السياسية التى تحيط الآن بالفصل فى مصره .. »

وفى هذه العبارة ما لا يخفى من دلالة على نتيجة الاستفتاء عند المندوبين وهى نتيجة يعتبرونها تمهيدا للقنوع والقبول لا تمهيدا للرفض أو التعديل ويلي هذا الفصل فصول عما حدث فى مصر خلال

المفاوضة ، وبعد عودة أعضاء الوفد الهنديين لاستفتاء
الامة ، الى قيام الوزارة العديلية وعودة سعد الى مصر
والخلاف على تأليف لجنة المفاوضات ، ثم ذهب عدلي
باشا الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية واستقالته
لتعذر الوصول الى اتفاق مقبول ، ثم مساعى سعد فى
توحيد الصفوف ونشره البيان الذى حمل السلطة الفعلية
على التعجيل بنفيه ، وفى ختامه يقول :

« انكم انبل الوارثين لاقدم مدينة فى العالم ، وقد
حلفتكم أن تعيشوا أحرارا أو تموتوا اكراما ، فلا تدعوا
التاريخ يقول يوما فيكم : (أقسموا ولم يبروا بالقسم) ،
فلنشق اذن بقلوب كلها اطمئنان ونفوس ملها استبشار
بالاستقلال التام أو الموت الزؤام »

وقد نفى سعد وخمسة من صحبه الى جزائر ميشل
فى أواخر سنة ١٩٢١ ونقل منها الى جبل طارق ، ولم
تكد السياسة البريطانية تطمئن الى أبعاده من ميدان
الحركة الوطنية فى مصر حتى بادرت الى اعلان تصريح ٢٨
فبراير المشهور

تصريح ٢٨ فبراير

أرسل المركز كرزون في الثالث والعشرين من ديسمبر
البرقية الاتية الى الفيكونت اللنبى كما جاء نص ترجمتها
في الكتاب الابيض :

« ليس ثمة اعتراض من جانب وزارة المستعمرات على
ابعادك زغلول وانصاره الى سيلان في اول فرصة كما
اقترحت في تلغرافك المؤرخ في ٢٢ ديسمبر . والتعليمات
مرسلة الى حاكم سيلان طبقا لذلك . ولكن اذا ظهر انه
من غير المرغوب فيه حجزهم هناك لاعتبارات محلية ، فان
في الوسع ارسالهم الى سيشل . ومعلوم لدينا ان
الاستعداد اللازم لهم يمكن توفيره في سيشل . وينبغى
الابراق الى حاكم سيلان مباشرة بالتفاصيل الوافية عن
تاريخ الابحار من السويس وعن تأليف القوم البعدين »

فاستطير الفيكونت اللنبى فرحا بهذه الموافقة كما بدا
من برقيته التى بادر بارسالها ليشكر المركز كرزون
كثيرا ... وانتظر ابعاد زغلول واصحابه الى سيلان
ليوقع اليأس في قلوبهم وقلوب المصريين من كل مستقبل
مرجو لهؤلاء القوم البعدين في عالم السياسة المصرية .
ولأمر ما - لا يعنينا بحثه هنا - تغير المنفى واستبدلت
جزائر سيشل بجزيرة سيلان ، ولبت سعد واصحابه
في انتظار النقل الى المكان المقدور ، حتى أعلن تصريح
٢٨ فبراير في مصر فكان يوم اعلانه - اعلان الاستقلال ! -

هو يوم انتقال « القوم المبعدين » من عدن الى منفاهم
السحيق

ولولا الحرص الشديد على الانتقام من سعد والتشفي
منه ومن أنصاره ، لكان التمهيد بنفيهم لتأسيس النظام
الجديد من أعجب ما يخطر على العقول ، وكان رجاء
النجاح بعد ذلك التمهيد من أغرب الاحلام التي يحلم بها
الساسة العمليون ، وهي أغرب من مخترعات الخيال

فان النفي ليصلح عنوانا لكل شيء الا أن يكون عنوانا
للحرية والاستقلال ودليلا على أن البلاد قد ظفرت بحكم
نفسها وتحقيق مشيئتها ، وان بلدا يضيق بزعمائه في يوم
اعلان حرية واستقلاله لأعجوبة من أعاجيب النقائص
والافساد . وما كان بدعا من المصريين أن يتشاءموا
بتصريح يمهده ذلك التمهيد ، ولا أن يسمعوا في يوم
واحد بنفي سعد الى سيشل وباستقلالهم هم في وطنهم
بما يرومون ومن يرومون . . فلا يستطيعون التوفيق بين
الامرين ولا يجدون بدا من الشك في احدى الروايتين .
وانما البدع أن تؤكد لهم النفي والاستقلال في وقت واحد
وأن لا تتركهم ينسون نبأ النفي في ذلك اليوم خاصة ثم
تطمع منهم في اعتقاد غير ما اعتقدوه ويقين غير ما ايقنوه ،
وتريدهم على أن يستبشروا بالتصريح وبالعهد الذي
يليه

ولو كان التصريح استقلالا حقا لما عيب على المصريين
أن يتشاءموا به ويوجسوا منه ويعرضوا عنه وعن دعائه
ومروجيه ، لان نسيان الاعزاء المنكوبين والانتصار
لخصومهم الظافرين اغتباطا بفنئمة سياسية أو منفعة
وزارية أمر قد يفهمه الساسة ويحمدونه في حساب

المساومات والمعاملات * ولكن النخوة في الشعوب اولى
بالتقدير والاعجاب من جميع المنافع والفنائم التي تنطوي
في النظم والديساتير ، لانك اذا بحثت عن النخوة في سواد
الامة فوجدتها عندهم فليس يضيرك ان لا تجد فيهم
موازين الساسة المحنكين ، واذا بحثت عنها فلم تجدها
فإنك الضير كل الضير والوخامة شر الوخامة والاسفاف
الذي لا تغنى فيه حنكة ولا نظم ولا وزارات

ان نصريين لم يشعروا بتصريح ٢٨ فبراير الا كما
ينبغي ان يكون شعورهم به سواء في ذلك من حمدوه
ومن أنكروه ومن دقوا له الطبول ومن حثوا على وجهه
التراب .. وأظرف ما يروى في هذا الباب ما رواه
البارون « فان دن بوش » البلجيكي في كتابه « عشرين
سنة بمصر » نقلا عن مذكراته التي وصف بها الاحتفال
بالاستقلال في محافظة الاسكندرية . فقد زوى كيف
خطبوا يوم ذاك وكيف هلّوا بالعهد الجديد . ثم قال :
« الا ان رجلا قصيرا على رأسه طربوشه المنحرف تقدم
في مشية ابليسية ورفع يده في وقار وعيناه تلمعان ثم
نادى : ليحيى الاستقلال التام ! فهبطت كلماته في وسط
سكوت مكروب ... »

أين الاستقلال ؟ لا أحد يصدق انه الاستقلال حتى
المبتهجين بيوم الاستقلال !

وكان من الميسور ان يتنبأ الفيكونت اللنبى وأصدقائه
الوزراء المصريون بما يوشك أن يلقاه التصريح الذي مهدوا
له ذلك التمهيد ، ولكنهم بلغوا بالتمهيد غاية فيها الكفاية :
وهي الخلاص من زُغلول والغلبة عليه . وهي غاية مقصودة
لذاتها ولو لم تعقبها نتيجة مرموقة من النتائج السياسية.

وقيل أن بعض أولئك الوزراء قد لجت به الضغينة على سعد حتى اقترح محاكمته واعدامه بتهمة الثورة والخيانة العظمى/» وقيل أن الفيكونت اللبى لم يرفض ذلك الاقتراح ولم يحجم عن الرجوع به الى الحكومة البريطانية، وانها هى التى ساومت فى الصفقة المعروضة الى أن قنع من الاعداد بالابعاد !

ومما يعززان اللورد اللبى نفسه طلب لزعماء الوفد جميعا الاعداد فى هذه المناسبة أو غيرها ، ما رواه السفير الأمريكى الدكتور مورتون هول عن مقابلة اللورد اللبى ومستر اسكويت بعيد مقتل السردار ، حيث قال فى كتابه مصر « ماضيا وحاضرا ومستقبلا » : « عندما لقيته قدمنى الى مستر اسكويت وكنا جميعا واجمين واللورد اللبى بصفة خاصة مهتاج الشعور ، وكان يقول ان الاطباء الان يفحصون حالة الحاكم العام وانه يخشى أن تكون الاصابة قاتلة . ثم قال ان زغولوا باشا رئيس الوزراء خضر قبيل ذلك ليعرب عن أسفه لهذه الفعلة الشنيعة ولكنه لم يجد متسعا من الوقت ولا من الكلام لهذه المقابلة . ثم ختم كلامه عن هذه المسألة بقوله : اننى قد أردت أن أشتق جميع هؤلاء الناس فى وقت قبل هذا فلم توافق الحكومة ، وكأنه يعنى كما فهمت ساعتئذ انه لو أجيب الى طلبه وترك رأيه لما وقعت هذه الفاجعة »

فالانتقام من زغلول ومن - هؤلاء الناس - كان اذن غرضا يواد لذاته أو كان هو الغرض الاول من قضية التصريح والاستقلال المزعوم ... لعله بعد نفى زغلول يعين على نسيانه واهماله .

وبعد الفراغ من هذا الغرض الاول تفرغ اللورد اللنبى والوزراء المصريون اصدقاؤه لما بقى لهم من الغرض الاخر الذى لا يهم النجاح فيه كما يهم النيل من زغلول والفض من مكانته وكبريائه ، ونعنى بالغرض الاخر ارضاء مصر بالتسوية الجديدة من طريق اقناع المعتدلين واجبار المتطرفين على الاعتدال ، فلم تطل الايام حتى وجدوا ان « التصريح » كان عبثا باطلا وجهدا ضائعا من حيث تحقيق هذا الغرض الاخر ... لانهم قد اضطروا الى اتباع الخطة التى كانوا مضطرين الى اتباعها لو لم يوجد هذا التصريح ، وهى خطة القمع والتجسس والمحاكمات العسكرية تقابلها من الجانب المصرى المظاهرات وسلسلة من حوادث القتل السياسى لم تكن معروفة قبل ذلك فى تاريخ الثورة المصرية ، لان الانجليز الذين اصابوا قبل تصريح ٢٨ فبراير انما كانوا يصابون فى اثناء المظاهرات أو فى اثناء الصدام والمقاومة وكانوا جميعا من الجنود ، ولكن حوادث الاعتداء بعد ذلك التصريح كانت تصيب الجنود والموظفين وغير الموظفين ، وكان القائمون بها اناسا يتآمرون ويدبرون ويقدمون عليها للحفيظة والانتقام

وانقلب العداء الى عناد والعناد الى مناجزة يبدل فيها كل فريق قصارى ما عنده لتحدى الفريق الاخر واحباط مسعاه ، فاذا منعت الحكومة الاجتماعات والمظاهرات التى تهتف بحياة سعد زغلول ، نابت عنها الاغانى الشعبية فى الشوارع والازقة والحواضر والقرى وكل مكان يتسع فيه الفضاء للغناء والترنم والانشاد ، واذا حظرت الحكومة على الصحف أن تذكر سعدا أو

تشير الى اسمه او اسم الجزيرة التى هو منفى فيها ، استورد الناس الآنية الخزفية من أوروبا وعليها رسمه ، وكتبوا اسمه على الجدران وعلى ورق النقد الذى كانت تتداوله الايدى بمئات الألوف فى تلك الايام لانتشار الاوراق الصغيرة من جميع الفئات ، واذا اعتقلت الحكومة أعضاء من الوفد ، قام فى مكانهم على الاثر أعضاء غيرهم يعرضون انفسهم للاعتقال والجزاء وهم مستبشرون ، فأصبحت العلاقة بين الفريقين علاقة غالب أو مغلوب ومنصر أو منهزم ، وهذا كل ما ظفر به التصريح من « التقريب » و « تسوية » العلاقات بين البلدين .

وقد ظهر من سفر اللورد اللبى الى لندن أيام المفاوضات فى التصريح - كما ظهر بعد ذلك من الوثائق الرسمية - ان الوزارة البريطانية لم تخل من أناس يعارضونه معارضة شديدة ويستكثرونه على مصر كانه غنيمة لا ينبغى لها ان تطمع اليها . وراق الوزراء المصريين ان يحسبوه كذلك من الغنائم التى لا تنال الا بالدهاء « والمرونة » ولطف المدخل على عقول الانجليز ، بل راقهم اتباعهم ان يحسبوا انفسهم خادعين ويحسبوا الفيكونت اللبى ومستشاريه الانجليز مخدوعين فى هذه المساومة التى ما كانت لتفلح فى زعمهم لولا ما وهبوه من قدرة على طرق الابواب وتذليل الصعاب ، ومن الطبيعى ان يكون هذا رأيهم او زعمهم فى تعظيم ما عملوه وتسويغ ما فعلوه ، ومن الطبيعى كذلك ان تمنع الحكومة البريطانية فى المبادرة باعلان التصريح ما دامت تستطيع ان تمنع وتساور وتعطى بالثمن الكبير ما هى خليقة ان تعطيه بالمجان ، ولكن الحقيقة ان الدولة البريطانية

كانت وشيكة ان تفرض ذلك التصريح او ما شابهه على مصر بغير جهد من الفيكونت اللبى ولا مخادعة من الوزراء المصريين . لانها اتبعت هذه السنة في كل امة شرقية غير مصر بعد الحرب العظمى وبعد رواج المبادئ الولسنية التى استفلتها بريطانيا العظمى في سياستها الاستعمارية ، كدأبها في جميع المادى والدعوات الصالحة للاستقلال . فاعترفت بمملكة الحجاز ومملكة العراق وخولتھما مظاهر الملك والقباه وحقوق الدول والعروش دون أن يزعم زاعم أن وزيرا بارعا أو غير بارع ضحك من عقول الانجليز هناك فساقم بدهائه ولباقته الى التسليم بالاستقلال من حيث لا يدرون ولا يشعرون . وعمم الانجليز هذه السياسة حتى اعترفوا بالحكومات الوطنية في مستعمرات أفريقيا التى لا نصيب لها من الحضارة . فهناك اليوم أمراء وطنيون ومحاكم وطنية ورؤساء وطنيون ومراسم من هذا الطراز تخدع من يعبرون بالبلاد عبور السائح ولا ينفذون فيها الى بواطن الامور . ولم تخسر بريطانيا العظمى كثيرا ولا قليلا بهذه البدعة الطريفة من بدع الحرب العظمى بل استفادت كل ماتبفيه وفوق ماتبفيه من السطوة والمصلحة والدعاية . لانها كسبت سمعة الحرية والانصاف بين اعم العالم على اثر الدعوة الولسنية ، وكسبت ايقاع الفتنة بين الوطنيين وتدويخهم بالمنازعات الداخلية بدلا من الاتفاق بينهم على السيطرة الاجنبية ، وكسبت لقاء التبعة عن كاهلها والقائها على كواهل الوطنيين . لتعود في يوم من الايام قنتخذ من سوء الادارة الذى لايد منه في جو المنازعات والدسائس وتغليب المفسدين وطلاب الفرص والمغانم

حجة لها على أولئك الوطنيين . وكسبت ارضاء الاغراب وذوى الاغراض الذين قرصهم الظاهر والصور الخلابه فيحسبون انهم مستقلون لانهم يوصفون بأوصاف المستقلين . ونجحت هذه السياسة نجاحا أغرى الدول الاستعمارية باقتباسها والحدو على مثالها فافتدت بها فرنسا في سورية والبلاد المغربية واليابان في الانطار التي اقتطعتها من الصين .

ومعلوم أن بريطانيا العظمى احتفظت لنفسها في تصريح ٢٨ فبراير بشروط أربعة هي : (١) تأمين مواصلات الامبراطورية في مصر و (٢) الدفاع عن مصر من كل اعتداء او تدخل اجنبى بالذات او بالواسطة و (٣) حماية المصالح الاجنبية وحماية الاقليات و (٤) مسألة السودان ، وهى لو لم تحتفظ بهذه الشروط الاربعة لكان في جيشها المقيم بالبلاد الكفاية لتحقيق كل دعوى تدعيها وتضييع كل استقلال تعتصم به البلاد المحتلة ، فاذا اضيفت الى القوة العسكرية هذه الشروط او هذه الحقوق كما تريدها الحكومة البريطانية فالذى يبقى من الاستقلال لا يساوى عناءه ، والذى يبقى من الحماية او من الضم الصريح هو الجوهر الصميم الذى ليس يعنى القوم شيء سواه .

تحدث سعد بعد عودته من المنفى عن تصريح ٢٨ فبراير فقال على أسلوبه في سرد الامثال : « هو ناقة البدوى التى تباع بمائة درهم وتباع التيمعة التى فى رقبته بالف ، ولكن لا تباع الناقة بغير التيمعة ... فما املحها من صفقة (لولا الملعونة فى رقبته) .. » !!

من المنفى الى الوزارة

كان عدلى هو الذى قطع المفاوضات مع كرزون
وكان معه هو الذى نفى الى سيشل بعد قطع هذه
المفاوضات !

وليس هذا كل ما هنالك ، بل كان اللورد النبى
حريصا على بقاء الوزارة العدلية فى الحكم ، ولما استقالت
واكدت استقلالها مرة اخرى كان حريصا على « اقناع
اعضاء من حزب عدلى بالانضمام الى الحكومة » لانه
يشعر كما قال فى برقية العشرين من ديسمبر الى
حكومته « بأن هذا الحزب لا محالة ممزق ما لم يتقدم
الآن »

وهذا تصرف من جانب الانجليز لا معنى له الا انهم
يعتقدون ان المعارضة التى اجبطلت المفاوضات هى
معارضة زغلول وأن ما عداها إنما هو معارضة «المظاهر»
والمراسم ومقتضيات الاحوال

وقد اجتمعت المعارضة الحقيقية ومعارضة المظاهر
بعد نفى زغلول واصحابه فى صف واحد ، فاجترفت
كل ما دبرته السياسة الانجليزية وخيبت رجاءها فى كل
ما قدرته من تخويف المصريين بتهديد اللورد كرزون فى
كتابه الى السلطان ، وشملت المعارضة السياسيين وغير
السياسيين فاشترك فيها كبار القضاة والمحامين
والاطباء ، و « حزب » عدلى كما يسميه اللورد النبى

وسائر الأحزاب التي تنحرف في هذا الجانب أو ذاك .
أو تقف بين بين في التنازع الطائفي والقطبيات .

استقال عدلي وأكد استقالته مرة أخرى بعد اعتقال
سعد وأصحابه لكي لا ينسب إليه الاشتراك في هذا
التصرف ، وأسرع إلى اللورد اللنبي « يؤكد أنه شخصيا
سيظل مؤيدا لحكومة السلطان ولقوى القانون والنظام »
أي للأحكام العسكرية البريطانية بطبيعة الحال ، لأنها
هي القوى التي تدعى حفظ القانون والنظام فيما عدا
حكومة السلطان !

واستحال تأليف وزارة جديدة بعد المعارضة الإجماعية
من جميع الطبقات للسياسة التي رسمها اللورد كرزون
في كتابه

وبعد مفاوضات بين ثروت واللينبي أعلن في الثامن
والعشرين من فبراير التصريح المنسوب إلى هذا التاريخ
أن أحدا لم يستطع أن يسميه تصريح إلغاء الحماية أو
تصريح الاستقلال ، أو ما إلى ذلك من الصفات ، لا فرق
بين أنصاره المرحبين به ، وخصومه المعارضين عليه !

تألفت الوزارة الثروتية عقب هذا التصريح ، وأرسلت
وزارة الخارجية المنشأة حديثا منشورا في منتصف شهر
مارس إلى وكالات الدول السياسية تطلبها النطق الملكي
المعلن استقلال مصر واتخاذ ولي الأمر لقب صاحب
الجلالة ملك مصر .

وفي الوقت نفسه أعلنت الحكومة البريطانية الدول
أن كل معاملة بينها وبين مصر على غير الخطط التي
رسمتها لاستقلالها تنظر إليها بريطانيا العظمى كأنها عمل
من أعمال العداء

وبقيت الأحكام العسكرية وبقي اللورد اللبني صاحب
السلطان الأكبر في مصر المستقلة ! . وبمقتضى هذه
الأحكام كانت تفلق الصحف وتمنع الاجتماعات وتصادر
الحريات في كل صباح ومساء . بل بمقتضى هذه الأحكام
العسكرية حوكم سبعة من أعضاء الوفد بعد إعلان
الاستقلال بنصف سنة لأنهم أصدروا منشورا فيه اغراء
وتحريض ضد نظام الحكم الحاضر . . أى ضد
الاستقلال ! فوقف حمد الباسل باشا (١) وكيل الوفد
اذ ذاك يتلو على المحكمة الكلمة الوحيدة التي قبلوا ان
يلفظوا بها في هذه المحاكمة . ومنها قولهم : « لو ان
المحكمة تأخذ بتصريح حكومتها أو تعتبره تصريحاً جدياً
وهو ان مصر دولة مستقلة ذات سيادة لكان حقاً عليها ان
تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمتنا . لكم
ان تحكموا علينا ولكن ليس لكم ان تحاكمونا . نحن لا
نعرف مهيمنا علينا غير ضمائرنا وتوكيل الأمة التي
يروقكم ان شرفتنا وقوانين بلادنا ومحاكمنا : فمهما تكن
العقوبة التي ترقكم ان تشرفونا بها فاننا سنقابلها بالسرور
والفخار ، لانها خطوة الى الامام في طريق المجد الذي تسير
فيه مصر الى مصرها الخالد »

وقد حكمت المحكمة العسكرية عليهم بالاعدام . ثم
عدل الحكم الى سبع سنوات وغرامة خمسة آلاف جنيه
على كل منهم . . . وأبلقوا حكم الاعدام أولا فهتفوا
« لتحي مصر » قبل ان يسمعوها وراء ذلك . ثم تليت

(١) « الستة الآخرون هم : مرقص حنا بك ، واصف غالى
بك ، وعلوى الجزار بك ، ونهاد الشريى بك ، والاستاذ ويعصا
واصف . »

عليهم تنمة الحكم وفيها ذلك التعديل ، فكرروا الهتاف
لمصر بالحياة

أما الوفد بعد اعتقال سعد فقد عاد اليه بعض اعضاءه
المنفصلين ، ثم تركوه بعد أيام لسبب ظاهره أنهم اختلفوا
على اختيار عضو من الأعضاء الجدد ، وباطنه أنهم عرفوا
السياسة التي رسمت للمستقبل وهي سياسة « حزب
عدلى » كما سماه اللورد اللنبى ، فرجعوا الى تأييد
هذه السياسة

وقد اصدر الأعضاء الباقون منشورا مفصلا ببرنامج
المقاطعة ، وسياسة عدم التعاون مع الانجليز فى الحكومة
وخارج الحكومة ، فقبض عليهم ثم أفرج عنهم ، وعادوا
فأصدروا منشورا حضوا فيه الأمة على بذل ما فى الطاقة
لإعادة سعد وأصحابه من منافعهم ، فقبض عليهم فى الرابع
والعشرين من شهر يوليو وحكموا فى التاسع من شهر
أغسطس . وانتهت المحاكمة بعد ثلاث جلسات وجيزة ،
لأن الأعضاء رفضوا بتاتا أن يجيبوا على أى سؤال

أما الوزارة الثروتية فأهم ما صادفها من العقبات -
غير مقاومة الأمة - احتجاج الحكومة البريطانية على كثرة
الجرائم السياسية التى كانت تقع على الموظفين وغير
الموظفين الانجليز ، ومنها ما كان يقع نهارا فى أعمار الأحياء
بالسكان . وقد قالت الحكومة البريطانية فى احتجاجها :

« أن عدم الاهتمام الى مرتكبي تلك الجرائم وبقاءهم
بعيدا عن طائلة العقاب يدل أوضح الدلالة على عدم
كفاية التدابير التى اتخذت لمنع وقوع تلك الاعتداءات ،
وأن الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه الحالة
مضطرة لأن تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض

من يقع به اعتماد من الأجانب أو تعويض ورثته ان ادركته
ألفاة ، كما أنها تحتفظ بحق تقدير ما اذا كان التعويض
الذي تمنحه الحكومة المصرية كافيا أو غير كاف »

وفيما عدا ذلك الاحتجاج الرسمي كانت العلاقات بين
الانجليز والوزارة الثرورية علاقة مودة وتأييد متبادل ،
وكانت العقبة الكبرى التي تلقاها الوزارة إنما هي الخلاف
المتعاظم بينها وبين الملك فؤاد على مسألة الدستور

وخلاسة المسألة الدستورية ان الوزارة انشأت برأيا
ورأى اعدائها لجنة ملفة من ثلاثين عضوا برئاسة
« حسين رشدي باشا » لوضع الدستور الجديد ،
تمهيدا لانتخاب الهيئة التي تبرم الاتفاق بين مصر
وانجلترا على القضية المصرية . ودعت الوزارة عضوين أو
ثلاثة من الوفد المصري الى الاشتراك في اللجنة فلم يجيبوا
الدعوة لان تشكيل الوفد بهذا العدد القليل بين ثلاثين من
أنصار الوزارة العادية للوفد ورئيسه عبد لا يناله منه
الا التبعية وتصحيح مركز الوزارة تصحيحا يقويها
ويضعفه ويقل صلاحه ، ولانه كان من ناحية أخرى
يقترح انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور برأى
نواب البلاد لا برأى الوزارة ومن يشايعها ، ولانه كان
يسخري بمقاصد عبد الخالق ثروت ويناصبه العداء
مقابلة أعدائه بمثله وتطبيقا لسياسة عدم التعاون التي
أعلنها بعد اعتقال سعد وأصحابه .

وارتسمت الخطة التي كان ينويها ثروت باشا
وأصدقائه ويطمحون الى جريان الأمور في مجراها الى
انقاية المنشودة : وهي تنفيذ الاتفاق بينهم وبين الانجليز
باسم النواب المنتخبين وضمان الحكم على القواعد
الدستورية .

تسعد وأصحابه في المنفى ، والبقية الباقية من أعضاء الوفد البارزين في السجون أو المعتقلات ، والانتخابات تجري على الأسلوب الذي يحسنه ثروت باشا وجري عليه في جمع التوقيعات ، وهو وأصدقائه من « حزب عدلى » ينزلون إلى ميدان الانتخاب بغير منازل أو يقهرون منازلهم بمهونة الحكومة وما عندها من رسائل التهيب والترقيع وقضاء المصالح من هنا ومنعها من هناك . ولا يبقى إلا النجاح والاستئثار بالأمر إلى زمن طويل .

ولهذا كانت الوزارة وأنصارها يقررون المبادئ التي ثلاثهم في الدستور وهي مبادئ التبعية الوزارية والاعتراف بالأمة وحدها مصدرا للسلطات ، بدلا من حصر السلطة الدستورية في أيدي الملك وهو الجانب الذي كانوا لا يأمنونه ولا يرجون منه المساعدة على نجاح الخطة المرسومة وجربانها في ذلك المجرى المعلوم . وكان يشايهم المخلصون من أعضاء اللجنة الذين لا ينظرون إلى المآرب الحزبية ويؤثرون المبادئ الديمقراطية في الدستور على مبادئ الاستبداد

فاستفاد الدستور كثيرا من حيلة الوزارة وإخلاص المخلصين ، وجاء على الجملة دستورا لا بأس به في القواعد والنصوص

لكن الملك فؤاد كان يريد الدستور على غير هذه القواعد فيما يرجع إلى التبعية الوزارية ومصدر السلطات ، ومجمل ما يريده في هذا الباب أن تكون الوزارة مسئولة بين يديه وأن لا ينص في الدستور على أن الأمة مصدر السلطات جميعا . فتوترت العلاقات بين القصر والوزارة الشروعية ، ولأح في الأفق أن الملك فؤاد يترقب الفرصة

التي يتخلص فيها من تلك الوزارة دون أن يفتح للإنجليز باب التدخل في الموضوع ، وقد سنحت هذه الفرصة بعد زمن وجيز بما نقله محمد سعيد باشا الى الملك من حديث رواه حسن صبرى « بك » المحامى عن الخديو السابق ، وفحواه أن الخديو يعتبر ثروت باشا من رجاله ولا يخشى منه أن يقيم الصعوبات في تسوية ما له من المسائل المالية ... وواجه الملك ثروت باشا بهذه الرواية فلم يبق للرجل الا أن يستقيل بعد قيام هذه الشبهة ، ثم قضى على ترده في نية الاستقالة أنه دعى للصلاة مع الملك في الجامع الأزهر وسمع من المصادر المختلفة أن مظاهرة كبرى ستلقاه في داخل المسجد وخارجه بما يكره من هتافات التشهير والاثام على مسمع ومشهد من ولى الأمر والحاشية الملكية ، فعجل بالاستقالة ولم يذكر فيها من أسبابها الا أنه قال في ختامها : « وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائى في تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكن أرى أن أترك الأمر لغيرى »

فجاءه الأمر الملكى بقبول الاستقالة بعد نصف ساعة من رفعها ، وكان ذلك في التاسع والعشرين من نوفمبر وفى اليوم التالى قامت الوزارة النسيجية وغرضها الأول تعديل الدستور وتوسيع حقوق الملك في التبعة الوزارية وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ

أما وسيلتها الى هذه الغاية فهي التقرب من الوفد واسترضاءه بما يجنح به الى السكوت عن التعديل المقصود ، فلا يرى الإنجليز وجها للاعتراض مع موافقة الملك والشعب على المبادئ الدستورية التي يستقر عليها القرار

ولهذا أكثر من دعوة الوفد الى القصر الملكي والى الصلاة
فى المساجد التى يحضرها الملك أيام الجمعة . وكتب ردا
على مذكرة اللورد اللبى التى يحتج فيها على حوادث
الاعتداء السياسى قال فيه أن « تكرارها المؤلم منذ نحو
سنة يحمل على الاستنتاج أن هناك رد فعل ضد سياسة
لا تراعى عواطف الأكثرية من الأهلىن المراعاة الكافية ،
وهو رد فعل يؤسف له كما أنه صادر عن قلة روية من
قبل بعض العناصر المتهوسة غير المسئولة ، كما يوجد
لسوء الحظ فى كل بلد . والذى يزيد فى ترجيح هذا
الافتراض أمر يستوقف النظر وهو أنه فى كل المدة التى
يؤمل فيها الوصول الى اتفاق ودى بين لسان حال تلك
الأكثرية والحكومة البريطانية ليس فقط لم ترتكب جريمة
من تلك الجرائم بل أن العلاقات بين المصريين والانجليز لم
تكن قط أكثر ثقة وأوفر ولاء مما كانت فى تلك الفترة ،
مع أن الأمر صار على العكس من ذلك من يوم ما أصبحت
الحكومة البريطانية غير متصلة بممثلى الأكثرية المصرية
بسبب المفاوضات غير الرسمية أولا ثم بسبب تدابير
العنف التى تلت قطع المفاوضات الرسمية ، وأخيرا بسبب
التدابير التى صاحبت الاتفاق مع أقلية لا تأثير لها حقيقة
فى الأمة فزادت الحالة تخرجاً والعواطف تألماً مما جعل
الاتفاق المرغوب فيه أكثر صعوبة »

بيد أن هذا التقرب الى « الأكثرية » لم ينفع الوزارة
النسبىة طويلا فى تخدير الأمة وتهيئة الجو لتعديل
الدستور ذلك التعديل الذى يضيق من حدوده ويكاد
ينقضه من أساسه ، وهو الاعتراف بسلطة الأمة والتبعية
الوزارية

فقد كانت الأمة ايقظ من أن تؤخذ بهذه الاساليب أو

نستمع فيها الى رأى أحد ، وزادها بقطة وحلوا ان
الوزارة لم تصنع شيئا في مسألة المنفيين والمعتقلين كما
كان منتظرا منها ، ولم تصنع شيئا لتمثيل مصر في مؤتمر
لوزان الذي كان منعقدا للنظر في مسائل الشرق وتنقيح
المعاهدات بين الحلفاء والدولة التركية صاحبة السيادة
القديمة على مصر ، فأذاع الوفد المصرى بيانا في العشرين
من يناير قال فيه : « ما زالت الوزارة ملتزمة خطة
الصمت وما زالت مصالح البلاد معطلة ، فلا مثلت مصر
في مؤتمر لوزان تمثيلا شعبيا ولا ألغيت الاحكام العرفية
ولا احترم حق الأمة في أن يكون الدستور وليد ارادتها ،
ولا عاد الوكلاء المنفيون ولا أطلق سراح الزعماء المسجونين ،
وهذا سر ما استولى على النفوس من الحيرة والتلق » ثم
قال : « والاخبار متواترة ايضا على وقوع أمور خطيرة
بشأن مشروع الدستور ، فانهم يؤكدون أن هناك اخلا
وردا بين الوزارة والانجليز متعلقين بالنص الخاص
بالسودان ، وأن الوزارة قد ادخلت من جهتها تعديلا
جديدا على نص المشروع يقضى بزيادة عدد الاعضاء
المعينين في مجلس الشيوخ الى النصف وتقرير مسؤولية
الوزارة أمامه »

واتبع هذا البيان بيانات اخرى في معناه
ثم استقالت الوزارة النسيمية لأن الانجليز تخطوها
وروجوها الى الملك ائذارا يطلبون فيه حذف النص الخاص
بالسودان من الدستور والاكتفاء فيه بلقب « ملك مصر »
بدلا « من ملك مصر والسودان » . . . فقبل نسييم باشا
هذا الطلب واستقال بعد قبوله وتنفيذه !

وهنا يجب أن تلخص الحالة من حيث المناورات

الوزارية لنفهم حقيقة الموقف الذي وقفه سعد باشا من هذه الوزارة ، لانه موقف في حاجة الى التوضيح

وذلك انه لما أحس رؤساء الوزارات والمرشحون ارياسة الوزارة أن رشدى وعدلى وثروت واصحابهم قد احتكروا الميدان فى السياسة المصرية تألبوا حزبا واحدا على مقاومة هذا الفريق ، واصبحوا فريقا آخر يرأسهم محمد سعيد واحمد مظلوم وتوفيق نسيم ويوسف وهبة واخوان هذا الطراز ، واصبح فى مصر على هذا التقسيم فريق وزارى يصح أن يسمى بالمدرسة المتفرجة وهم عدلى واصحابه ، وفريق آخر يصح أن يسمى بالمدرسة التركية وهم محمد سعيد واصحابه

وبحكم العداء بين الفريقين أصبح لزاما على « المدرسة التركية » أن تخطب ود الوفد وتتقرب اليه ، وتلوذ بالقصر الملكى لتستند اليه فى وجه المعاونة المكشوفة من الانجليز لعدلى واصحابه

وهذا سر الصداقة التى كان يبديها محمد سعيد وتوفيق نسيم واحمد مظلوم لسعد زغلول بعد أن كانوا جميعا يحاربونه أو لا يتقدمون الى مساعدته بعمل من الأعمال . فسعى محمد سعيد فى انشاء وفد غير الوفد السعدى ، وأبى توفيق نسيم أن يوقع التوكيلات القومية ، ولبت أحمد مظلوم على صداقته للآثنين .

فلما جاء توفيق نسيم عقب عبدالخالق ثروت المجاهر بعداء سعد وأنصاره ، واتبع سياسة التقرب الى الوفد ، وكتب مذكرته يطلب فيها الاعتراف بالكثرة القومية ، واستقال قبل أن ينسخ الدستور وتكشف أغراضه الخفية بلغ ذلك كله الى سعد فى جبل طارق وهو بعيد

من مجرى الحوادث ووسائل الاستقصاء الوافية فكتب
اليه البرقية التى يقول فيها « انكم بعملكم الشريف المفعم
بالوطنية والحكمة استحققتم تقدير الوطن » ونظر الى
الموقف فى جملة بين ان ينصر حزب ثروت او ينصر حزب
نسيم ، فاختار ما اختاره بعد هذه الموازنة المجملية ،
وحدا به الى حسن الظن بالرجل وعدم استغراب سياسته
الجديدة انه كان صهرا له اذ كانت شقيقة نسيم زوجا
لشقيق سعد المرحوم احمد فتحى زغلول

ولسنا نقول هذا لتسويغ ذلك التقدير فاننا لا نسوغه
الآن كما لم نسوغه فى حينه ، ولكننا نقوله لتبيين الاسباب
التى باعدت بين حكم سعد على الوزارة النسيمية وما
تستحقه هذه الوزارة بما عملته وبما تنويه

بعد سقوط الوزارة النسيمية اتجهت الانظار الى عدلى
يكن باشا لاستئناف الخطة التى اقتضبت على ثروت قبل
تمامها ، وكان عدلى باشا قد أنشأ حزبا ينزل به الى ميدان
الانتخاب وسماه من أجل ذلك «حزب الاحرار الدستوريين»

ولكن الملك كان لا يرغب فى استيزاره ولا يزال يرجو أن
تقوم وزارة من رجاله تعيد النظر فى الدستور على المبادئ
التى يريدها ، وتعاضمت المصاعب امام عدلى بين مقاومة
الوقد ومقاومة القصر وكثرة الجرائم السياسية فى أيام
ترشيحه وصعوبة اصلاح الخطأ الذى وقعت فيه الوزارة
النسيمية وانجاز الوعود التى لم تنجزها ، فاعتذر عن
تأليف الوزارة وأصر على اعتذاره ، وانتهى الامر فى منتصف
شهر مارس ١٩٢٣ باسنادها الى يحيى ابراهيم باشا وهو
قاض نزيه ولكنه رجل ضعيف كان يخشى كثيرا أن يتم
تعديل الدستور المطلوب على يديه ، وضاعف هذه الخشية

قوله في اليوم التالي لتأليف الوزارة : « ان كان الناس قد تكلموا كثيرا عن التعديل الذي أدخل على الدستور وتساءلوا عما اذا كانت وزارتنا تسلم بالتعديل الذي قد أدخلته الوزارة النسيجية فتصدر الدستور كما عدلته أم ترجعه الى أصله كما وضعت اللجنة ، فان ما وضعناه نصب عيوننا هو ان يحقق الدستور رغبات الأمة كل التحقيق »

وهذا كلام ليس فيه من نفي التعديل بقدر ما فيه من ترجيحه . فاستراحت الأحزاب بما وراء هذه الفاتحة ، وكتب الوفد المصري بيانا يقول فيه : « ان ما نشر عن رئيسهم - رئيس الوزراء - كله تنصل وإبهام . . ففي الدستور لم تكن سيادة الأمة وإرادتها موضع عناية بل انه أقر من سبقه على اغتصاب حق الأمة في وضعه ، ورفع الأحكام العرفية ليس لديه الا مجرد أمل من الآمال ، وإصدار قانون التضمنيات بالقيود التي يود الانجليز أن يفيدوا بها سيادة البلاد وحرية ابنائها قضاء محتوما لا يرجو فيه كما قال سوى لطف فخامة اللورد والتخفيف . أما مسألة السودان على أهميتها فقد اكتفى بأنها ستكون موضع مباحثاته مع زملائه »

واحتج حزب الاحرار الدستوريين على التعديلات التي قيل انها أدخلت على الدستور في عهد الوزارة النسيجية ، وأبلغ الوزارة الجديدة مطالبه في السياسة العامة وأهمها العمل على اتباع سياسة الاتحاد والوئام ، لانه ايقن ان مجاملة الكثرة خير من مجافاتها ، ومن ثم طلب رفع الأحكام العرفية في الحال وفك المعتقلين والافراج عن المبعدين والمسجونين السياسيين ، كما طلب إصدار الدستور كاملا

شاملا للمبادئ التي قررتها لجنة الدستور

ونشر الأستاذ عبد العزيز فهمي بك خطابا مفتوحا الى رئيس الوزارة مرد له فيها المبادئ التي لا يستغنى عنها في الدستور ، وقيل انباء مست بالتعديل في عهد الوزارة النسيمية ، وعلى سلطة الامة ، واشترك الوزارة في الانعام بالرتب والنياشين ، واقتصر حق الحل على مجلس النواب دون مجلس الشيوخ ، وابقاء عدد الشيوخ المعينين دون عدد المنتخبين ، واشراك مجلس الشيوخ في تعيين رئيسه ، وعدم اصدار مراسيم اثناء دور انعقاد البرلمان قبل عرضها عليه ، وعرض معاهدات التجارة والملاحة على البرلمان ، واشراف الوزارة على المعاهد الدينية ، وترك القيود التي قيد بها تنقيح الدستور على ما هي عليه

امام هذا الاجماع من الاحزاب المختلفة تراجعت الوزارة ، وافضى وزير الحقانية في الوزارتين النسيمية والابراهيمية بحديث الى الصحف اعترف فيه بحذف المادة التي تنص على أن الامة مصدر السلطات وقال فيه عن عدد الشيوخ : « اؤكد لكم اننا قبل أن نخطر لنا فكرة الاستقالة عدلنا عن تعديل كنا عدلناه في المادة الخاصة بمجلس الشيوخ بالنسبة الى عددهم ، لان اللجنة الاستشارية لغت نظرا اليها ولم تزل هذه المسألة باقية تحت البحث كغيرها من المسائل »

ثم سرت الحملة في مسألة الدستور من مصر الى الصحافة الانجليزية فقالت التيمس بالعبرة الصريحة أن القصر هو المؤخر لصدور الدستور ، وساندتها صحف أخرى من صحف الاحرار والمحافظين ، وتماوج الرأي العام في مصر حول هذه المسألة ، فثبتت للوزارة أن

التعديل على المبادئ التي يراد بها الدستور بحسب ما يحد من مضمون
العواقب ، وسند المصالح غير المتأخر الذي ينادي في المصالح
مصر من شهر أبريل

وفي خامس يوليو صدر القانون التشريعي : وهو قانون
تعويضات الموظفين الاجانب اجمع ما استصدرته الوزارة
الابراهيمية بعد التدبير ، وقد اقر في قاعة المجلس بين
مصر وانجلترا ليستمتع تعديله على البرلمان ، واعترف
بالحالة الفعلية فيما يتعلق بالأرض التي استولت عليها
الحكومة البريطانية ، وعهد بالأشخاص المحكوم عليهم من
المحاكم العسكرية الى لجنة يسود فيها رأى الانجليز دون
الصريين ، وام تقبل الحكومة الانجليزية فيه ان تحمل
التبعة فيما اتخذته من التدابير أيام الحرب وما بعدها بل
اكتفت بوعدهم « أن تكون مستعدة على الدوام للاتفاق
مع الحكومة المصرية على الحل الذي تقتضيه الحالة بروح
العدل والإنصاف » اذا حدثت حالة من الاحوال التي تعود
فيها الخسارة من جراء التدابير الانجليزية

وبصدور هذا القانون تم التمهيد لالغاء الاحكام العرفية
الانجليزية فالفيت « مع استمرار السلطات العسكرية على
مباشرة الحقوق التي خولتها اياها الاعلانات المختصة
بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية ،
وذلك الى أن تتم التدابير المقررة في تلك الاعلانات ، وتبقى
القضية المنظورة امام المحاكم العسكرية الى أن يحكم
فيها »

ومن القوانين التي اصدرتها الوزارة الابراهيمية ولا
تقل عن هذا القانون في الخطر والضرر قانون تعويضات
الموظفين الانجليز ، وهو الوثيقة التي تمهدت مصر

بموجبها بإداء ما لا يقل عن عشرة ملايين من الجنيهات لتعويض الموظفين الأجانب ، ثمنا لحريتها في الاستغناء عنهم واختيار غيرهم ، وهي لامتلك الى الساعة هذه الحرية !

قبل صدور قانون التضمينات بثلاثة اشهر افرجت الحكومة البريطانية عن سعد في جبل طارق وقالت في بلاغها ان الطبيب المعالج لزغلول باشا قرر « ان تغيير نظام الحياة والاستحمام بالمياه المعدنية في أوروبا ضروريان لصحة الباشا . ولهذه الاسباب قررت الحكومة بعد استشارة المندوب السامي أن تفرج عن زغلول باشا من جبل طارق »

وكانت الاسباب الصحية في الواقع من اقوى الاسباب التي حملت الحكومة البريطانية على هذا القرار ، لان الدكتور موريسون الذي زار سعدا في الثاني والعشرين من أكتوبر رأى أن الحالة الصحية على جبلتها مقلقة معرضة للمفاجآت على الرغم من أنه لم يجد عنده اثرا للسكر أو الزلزال أو الاسيتون ، وأخفى الخبر عن سعد فلم يطلعه على تقريره المفصل بعد كتابته ، تفاديا من ازعاجه

وكان في النية التعجيل بالافراج عنه عقب ذلك ، ولكن اللورد اللنبي ظل يعارض أمر الافراج ويتوعد بالاستقالة ، وصرح مستر بونارلو بذلك لاحد النواب المهتمين بالسؤال عن حالة سعد وقرار الحكومة بشأنه في السابع عشر من شهر ديسمبر ، فقال للنائب : « تريدون الافراج عنه ا حسن . ولكن ذلك معناه اقالة اللورد اللنبي على الاثر »

الا أن الاسباب الصحية لم تكن هي كل الباعث الى

شروع الحكومة البريطانية في اطلاق سعد زغلول . ففي مقدمة الاسباب الاخرى اقتناعها بفشل اللورد اللنبى في المقاصد التى كان يرمى اليها باعتقاله وتأييد ثروت واشياعه ، فقد ساءت العلاقات بين المصريين والانجليز اشد ما يتاح لها من سوء ، وبلغت من الحرج ما لم تبلغه قط في وقت من الاوقات ، وتعاقبت أعمال القمع والقضايا العسكرية من جهة وحوادث الاعتداء ومظاهرات الاحتجاج من جهة حتى أصبحت مصر المستقلة المطلوب منها الرضى والاستقرار كأنها ميدان حرب دائمة بين عدوين متناحرين ، وليس هذا هو المقصود بسياسة التصريح ولا يمكن أن يكون مقصودا بسياسة اخرى في بلد من البلدان

ولما سقط ثروت واخفق عدلى في تأليف وزارة بعد الوزارة النسيمية وصار الوزراء والاحزاب يقدمون طلب الافراج عن سعد وسائر المنفيين والمعتقلين على كل طلب آخر في البرامج الوزارية والحزبية ، شعرت الحكومة البريطانية بأن نجاح كل سياسة في مصر مستحيل مع بقاء هذه الحال أو بقاء سعد في منفاه ، وشعرت قبلها - أو بايعاز منها - صحف الاحرار والعمال وبعض صحف المحافظين بخطل السياسة التى سار عليها اللورد اللنبى فانحت باللائمة عليه ، واجمعت كلها على وجوب النظر من جديد في عواقب تلك السياسة الخرقاء

ومن الاسباب التى دعت الى الافراج عن سعد تلك القضية التى رفعها وكيل سعد فى إنجلترا طالبا الحكم فيها ببطلان أمر اعتقاله لانه سجن بغير محاكمة ولا تهمة معروفة

نعم ان الحكم من المجلس الاعلى قد صدر برفض هذه الدعوى ولكنه لم يصدر الا بعد جهد شديد من النائب

انعام التسيير دجه التورد هليشام « لاقناء
 الاعضاء باجتنب هذه السابقة الخطيرة في معاملة
 الثائرين على الامبراطورية ، ويغلب على الظن أن أعضاء
 المحكمة كانوا يفهمون بالإيحاء أن الإفراج حاصل عما قريب
 فلا ضرورة لتسجيل المبدأ الخطير من أجل تحصيل
 الحاصل . وقد نعى إلى بعض المطلعين أن الوزارة
 البريطانية قررت الإفراج في أول فبراير وارجائه إلى
 أن ينتهى الفصل في القضية وقد انتهى في التاسع من
 شهر مارس . وليس معنى ذلك أن القضية لم تفعل
 فعلها في تفريج الإفراج ، بل معناه أن الوزارة اهتمت
 بها واعتدت في الوقت نفسه بحسن التخلص منها ومن
 ميلاتها . لهذا يقال أن الحكم هو الذى أكرهها على
 اتخاذ مثل القوار

ومما زاد أهم الأسباب جميعا - إلى جانب سبب
 المحاكمة - تلك الحركة التى أحسن توجيهها الدكتور
 . محمد محمود بين فريق كبير من نواب الاحرار والعمال
 بنيت عدائهم -بعة وتسعين . فقد كثر الكلام في الدوائر
 البرلمانية عن فشل السياسة الانجليزية المصرية وعر
 وصمة العار التى تصم الدولة البريطانية باعتقالها ذلك
 الشيخ العظيم وتعريضه للموت في منفاه ، فترددوا على
 الوزارة سائلين ملحين في وجوب الإفراج ، واجمعوا آخر
 الامر على كتابة عريضتهم المشهورة فقدموها في التاسع
 والعشرين من شهر مارس وأذيع الامر بالإفراج بعده
 بيومين

يضاف الى ذلك أن قانون التضمنات سيصدر ، واز
 الاحكام العسكرية ستلقى ، وأن الانتخابات ستجرى .

ولابد ان تسفر عن انتخاب نواب مجعيين على المطالبة
بعودة سعد الى بلاده ، لان خصومه وأصدقائه كانوا
يعلمون علم اليقين ان رضاء الشعب بغير هذه الوسيلة
من وراء كل رجاء ، ولا معنى لالغاء الاحكام العسكرية
في مصر واجراء الانتخابات فيها وزعيم النواب المنظورين
خاضع للاحكام العسكرية في منفاه

ولقد كان الرجاء قويا في تحضير الانتخابات على الوجه
الذى يهواه اللورد للنبي أيام ثروت واشياعه ، ولكن اى
رجاء هناك في هذه النتيجة بعد سقوط ثروت وأحجاء
عدلى عن تأليف الوزارة وصعوبة المضى في هذه السياسة
من جميع الانحاء ؟

فالافراج عن سعد كان كجميع الحوادث التاريخية
متعدد الاسباب غير محصور في سبب واحد . وانما كانت
المسألة مسألة الزمن ، أو الانتظار حتى تتفق جميع هذه
الاسباب

غادر سعد جبل طارق بعد خمسة ايام من اعلان الافراج
عنه الى طولون ومعه السيدة الجليلة صفية زغلول وكانت
قد وافته في منفاه لما اشتد عناؤه من الوحدة مع انحراف
الصحة والحاجة الى حسن الرعاية

فتلقاه الطلبة المصريون في عرض البحر بالترحيب
والتهليل ، ومنهم مندوبون عن زملائهم في جامعات فرنسا
وسويسرا حضروا خصيصا لتحيته وتجديد عهده .
وخطبوا يذكرون مآثره ، وخطب فيهم راجيا أن ينسوه
في تلك اللحظة ليفكروا في الذين لا يزالون يرسفون في قيود
السجن والاعتقال ثم قال : « ان مصدر قوتى هو انى
لست الا معبرا عن شعور الامة وآرائها معربا عن تصميمها
على أن تعيش حرة مستقلة »

ثم توالى الافراج عن المعتقلين في مصر فافرج أولا عن
اعضاء الوفد الذين كانوا معتقلين بقصر النيل ، ثم افرج في
الرابع عشر من شهر مايو عن المعتقلين في صحراء المساطة
« المخزن » وهم حمد الباسل باشا واصحابه الذين كتبوا
منشور المقاطعة والاستبسال في رد سعد الى وطنه ، ثم
افرج في آخر مايو عن المنفيين الى سيشل ، ثم سمح بزيارة
بيت الامة بعد اغلاقه برهة مع منع الاجتماعات فيه ، ثم
نشرت الحكومة المصرية بلاغا في العشرين من شهر يوليو
صرحت فيه « بإمكان عودة جميع المبعدين » ومنهم سعد
باشا لانه كان الى ما قبل صدور قانون التضمينات ممنوعا
من العودة الى بلاده

وفي الثالث عشر من سبتمبر أبحر سعد من مرسيليا
فوصل الى الاسكندرية في السابع عشر منه ، ووصل الى
القاهرة في غده ، وتكررت مظاهر الحفاوة الكبرى التي
قوبل بها في العودة الاولى ، وزاد عليها في هذه المرة
اشتراك الاجانب في الاستقبال بما كانوا ينشرون عليه من
الازهار والرياحين بأيدي السيدات والاطفال ، حتى
امتلات بها السيارة

وقد انحلت مشكلة الاستقبالات الرسمية هذه المرة
لان القصر الملكي لم يعد مقاطعا الوفد كما كان في المرة
الاولى ، ودار المندوب البريطاني لم تعد دار الحماية بعد
الغانها ، فزار سعد القصر وزار دار المندوب

ونشطت مساعي التوفيق بين القصر وسعد على يدي
توفيق نسيم ومحمد سعيد واحمد مظلوم ، فتمت المقابلة
الاولى بين الملك فؤاد وسعد في تاسع نوفمبر بعد ظهور
نتيجة الانتخابات الثلاثينية ، وتحقق النجاح للوفدين

فيها ، وكان المظنون يومئذ ان سعدا لا يشكل الوزارة
وانه قد يعهد بها الى توفيق نسيم او احمد مظلوم على
الارجح او الى محمد سعيد على احتمال بعيد ، وكان هو
لا يبوح بنياته لمن يسالونه في هذا الموضوع ، والى ذلك
أشارت صحيفة التيمس في بعض مقالاتها فزعمت ان
سعدا لا يقدم على تأليف الوزارة لانها « مقبرة الشهرة »
.. ولا يبعد أن يكون هذا الاحتمال ملحوظا في مساعي
التوفيق

وقد جرت الانتخابات الثلاثونية في السابع والعشرين
من سبتمبر لان الانتخاب كان على درجتين لا على درجة
واحدة ، وجرت الانتخابات لمجلس النواب في الثاني عشر
من يناير ١٩٢٤ فأسفرت عن نجاح مائة ونيف وتسعين
نائبا وفديا من مائتين وأربعة عشر عدة الاعضاء في مجلس
النواب ، ومن حسنات الوزارة الابراهيمية ان رئيسها
كان قاضيا نزيها في مباشرة الانتخاب كما كان قاضيا نزيها
في المحاكم ، فأدار المعركة الانتخابية بالحيدة الواجبة ،
وشهد الكثيرون من رجال الاحزاب المختلفة ان الانتخابات
في عهده كانت أنزه الانتخابات في جميع العهود ، حتى لقد
اخفق هو نفسه في دائرته ولم يظفر بالنيابة التي كان
يبتغيها

بقيت انتخابات الشيوخ وتعيين الخمسين من الاعضاء
الذين تعينهم الوزارة القائمة فلم يبق مناص من تأليف
الوزارة الدستورية لمباشرة هذا التعيين ، وعلى هذا أمر
سعد لمكاتب روتر عن رايه حين سألته فقال : « اذا ابعت
القواعد الدستورية وجب على يحيى ابراهيم باشا ان
يستقيل امام حقيقتين كبيرتين : الأولى ان البلاد أوضحت

رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية أن رئيس الوزراء قد هزم في الانتخابات »

وبدا من هذا جليا أن سعدا زعيم الكثرة البرلمانية لا يؤيد بقاء الوزارة إلى أن تتولى اختيار الشيوخ المصينين ، فاستقال يحيى إبراهيم باشا في السابع عشر من يناير ، وتأجل النظر في قبول استقالته إلى أن يعود الملك من السويس ، فلم تقبل إلا بعد عشرة أيام

وقبل اعلان قبولها بيومين أدب النواب لسعد مأذبة كبرى في فندق شبرد خطب فيها مظلوم باشا وسعيد باشا راجيا أن يقبل سعد رئاسة الوزارة إذا عرضت عليه ، فنهض سعد وتلا خطابا مكتوبا لم يشر فيه إلى شيء في قبول الوزارة ولكنه لم يشر فيه كذلك إلى رفضها ، وعرض على السامعين ما يصح أن يسمى برنامجا وزاريا سير عليه

وفي اليوم التالي لقبول استقالة الوزارة الإبراهيمية دعى سعد إلى القصر الملكي فمكث في حضرة الملك نحو نصف ساعة ثم خرج وتلا على الجموع المحتشدة في بيت الأمة نص الأمر الملكي الصادر بتأليف الوزارة واسناد رتبة الرئاسة إليه .

وفي ذلك اليوم كتب سعد بيانه الوزاري وهذا نصه :
مولاي صاحب الجلالة

ان الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتم ثقة الأمة ونوابها بشخصي الضعيف توجب على والبلاد داخلة في نظام نيابي يقضى باحترام ارادتها ، وارتيان حكومتها على ثقة وكلائها ان لا اتنحى عن مسئولية الحكم التي طالما تهيبت في ظروف أخرى ، وان أشكل الوزارة التي

شأئت جلالتكم تكليفنى بنسكيلها ، من غير ان يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافا بأية حالة او حق استنكره الوفد المصرى الذى لا أزال متشرفا برئاسته

« ان الانتخابات لاعضاء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء اجماع الامة وتمسكها بمبادئ الوفد التى ترمى الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال التام لمصر والسودان مع احترام المصالح الاجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ، ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية وانقصت من حقوق البلاد ، وحدثت من حرية أفرادها ، وشكواها من سوء التصرفات المالية والادارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الامن وتحسين الاحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران ، فكان حقا على الوزارة التى هى وليدة تلك الانتخابات وعهدا مسئولاً منها ، أن توجه عنايتها الى هذه المسائل ، الأهم فالأهم منها ، وتحضر أكبر همها فى البحث عن احكم الطرق وأقربها الى تحقيق رغبات الامة فيها وازالة أسباب الشكوى منها ، وتلافى ما هناك من الأضرار مع تحديد المسئوليات عنها وتعيين المسئولين فيها ، وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب الا بمساعدة البرلمان . ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاهتمام باعداد ما يلزم لانعقاده فى القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الامر اليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمة خطيرة الشأن

« ولقد لبثت الامة زمنا طويلا وهى تنظر الى الحكومة

نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما قديرا يدبر الكيد لها لا وكيلا امينا يسعى لخيرها ، وتولد من هذا الشعور سوء تفاهم اثر تأثيرا سيئا في ادارة البلاد وعاق كثيرا من تقدمها . فكان على الوزارة الجديدة ان تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة فى الحكومة ، وعلى اقناع الكافة بانها ليست الا قسما من الامة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدبير شئونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام . ولذلك يلزمها ان تعمل ما فى وسعها لتقليل اسباب النزاع بين الافراد وبين العائلات واحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف اجناسهم واديانهم ، كما يلزم ان تبث الروح الدستورية فى جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع لاحكامه ، وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لاي كان بالاستخفاف بها والاخلال بما يقتضيه

« هذا هو بروجرام وزارتي وضعت طبقا لما اراه وتريده الامة شاعرا كل الشعور بان القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهيئات خصوصا مع ضعف قوتي واعتلال صحتي ، ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمنا طويلا . ولكنى اعتمد فى نجاحه على عناية الله وعطف جلالتكم وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهالى البلاد ونزلائها

« فارجو اذا صادف استحسنان جلالتكم ان يصدر المرسوم السامى بتشكيل الوزارة على الوجه الآتى مع تقليدى وزارة الداخلية :

« محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية ، واحمد

مظلوم باشا لوزارة الاوقاف ، ومحمد فتح الله بركات
باشا لوزارة الزراعة ، ومصطفى النحاس بك لوزارة
المواصلات ، ومعتمد نجيب الفرابلى أفندى لوزارة
الحقانية ، ومحمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية ،
وحسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية ، ومرقص
حنا بك لوزارة الاشغال العمومية ، وواصف بطرس
غالى أفندى لوزارة الخارجية

« وانى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم »

ومن الملاحظات على هذا البيان ما لوحظ في القصر
الملكى وهو أن رئيس الوزارة ذكر « الرعاية السامية التي
قابل بها جلالة الملك ثقة الامة ونوابها » فجعل الاصل في
ولاية الوزارة ثقة الناخبين

وانه قال : « شاكر نعمتكم وخادم سدتكم » ولم يقل
كما جرت العادة « عبدكم الخاضع او خادمكم المطيع »
ولوحظ في الدوائر القضائية تعيين الاستاذ الفرابلى
لوزارة الحقانية وفيها قدماء المستشارين وكبار الموظفين
من رجال القانون ، وقد كان لهذه الملاحظة صداها فنقل
الاستاذ الى وزارة الاوقاف ، كما لوحظ في الصحف
والدوائر السياسية تعيين سعيد باشا لوزارة المعارف ،
وهو رئيس وزارة قديم وهى من الوزارات التى لا تعد
في الصف الاول بين وزارات الحكومة ، وفهم من ذلك أن
اشتراك سعيد وصاحبيه مظلوم ونسيم في الوزارة انما
كان في مقابلة الدور الذى داروا به لمعاونة الوفد على
خصومه والتقريب بين الوفد والقصر بعد سقوط الوزارة
الثروتية ، وليس اشتراكهم فيها عن تجانس اصيل في
الميول والافكار

ومن قبل ذلك لاحظ بعض الناقدين ان دخول سعد في ميدان الانتخاب يعد اعترافا بتصريح ٢٨ فبراير الذي انكره واحتج عليه ، وهى ملاحظة لا محل لها من الاعتبار ، لان تمثيل المصريين في الحكومة حق لا نزاع فيه ، فاذا اعترف به الانجليز فليس ذلك سببا داعيا لصاحب الحق الى النزول عنه واسقاطه بيديه ، وقد دخلت جميع الاحزاب المصرية ميدان الانتخاب حتى ما كان منها منكرا للمفاوضات والمعاهدات مع الحكومة الانجليزية ، فلا موجب اذن لانفراد الوفد بمقاطعة الانتخاب ، وهو لو قاطعه لما كان لذلك من نتيجة الا تمكين خصومه من ادعاء النيابة عن الامة ، وأن يرموا باسمها ما يأباه الوفد وتآباه

ولاحظ بعض الناقدين أن سعدا قبل الوزارة وكان عليه أن لا يقبلها ، وأن يعهد بها الى أحد أنصاره وحلفائه لئلا يضطر وهو في الوزارة أن يجيز ما لا يجيزه الزعيم الوطنى في حل القضية المصرية ، ونات هؤلاء أن مجرد التنحي عن رئاسة الوزارة لهذا الغرض معناه اعلان الاستعداد للرضى بما دون المطالب الوطنية ، واتخاذ المناورات المصطنعة لتسهيل النزول عن تلك المطالب ، ثم ماذا يكون اذا تطلب الامر موافقة النواب وسعد رئيس النواب ؟ فليس هنا من ضرر يتقى باجتناّب سعد رئاسة الوزارة عقب الانتخابات الاولى ، ولكن الضرر كل الضرر في ذلك الاجتناب . انما ينبغى للزعيم الوطنى أن يتنحى عن الانتخاب أو ينتحى عن رئاسة الوزارة اذا حبطت وسيلة الدستور لتحقيق المصالح العامة والمطالب القومية وذلك تقدير لا يطالب سعد بافتراضه في ذلك الحين ،

ولو كان يعلم الفيب العلم الفاطم اندى لا مرأه فيه
لوجب عليه أن يقنع الجماهير بما هو مفتنع به ، وأن
يضع أيديهم على الحقيقة بتجربة لا تحتمل الجدل

وخير مقياس نقيس به خطة من الخطط ان ننظر الى
الخطة التى تناقضها ونذهب معها الى جميع نتائجها
لكى نوازن بين النتائج فى الحالتين ، وليس فى نتائج رفض
الانتخاب ورفض الوزارة فى ذلك الحين ما هو اجدى
واحق بالاطمئنان من نتائج القبول على اسوأ الفروض
ومن ثم نحن من المعتقدين أن سعدا اصاب فى قبول
الوزارة هذه المرة وأنه كان يخطئ لو رفضها بعذر من
تلك الاعذار ، وليس منها ما يستحق المبالاة

فى اثناء وضع الدستور كان الملك فؤاد ينوى ان يجعل
نصف مجلس الشيوخ من المعينين وأن يكل الى هذا
المجلس حق النظر فى الثقة بالوزارة

وبعد الانتخاب كان يأمر باستدعاء النواب الناجحين
الى القصر واحدا بعد واحد ، لينشئ بينه وبينهم الصلة
التى ينال بها من السلطان النيابى ما لم يناله بنصوص
الدستور

فلما استقر حكم الدستور على تعيين الخمسين من
أعضاء الشيوخ وحرمان هذا المجلس حق الاقتراع على
الثقة بالوزارة كان من رأى الملك بداهة ان يتولى هو حق
اختيار الأعضاء ولا يكون للوزارة الا التنفيذ ، وهكذا نجم
أول خلاف بين الملك فؤاد وسعد فى عهد الدستور ،
وانحسم الخلاف فى حينه بتقرير المبدأ الذى يخلو الوزارة
حق الاختيار ، واجابة الرغبة الملكية فى ترشيح فئة من
الأعضاء

ثم جاءت أزمة أخرى من أزمات المراسم والاشكال ،

ولكنها تمس الخلاف بين الوفد وخصومه في صميم
المبادئ الاصلية ، ساقها التقويم السنوي في ركابه ولم
يسقها أحد باختياره

وذاك ان اليوم الخامس عشر من شهر مارس يقترب
والحكومة القائمة وفدية والبرلمان وفدى وتصريح ٢٨
فبراير نظام بفيض لجميع هؤلاء . فكيف يحتفلون بهذا
اليوم ؟ لقد احتفلوا به في السنة الماضية لانه عيد
الاستقلال ، والراى الغالب بين المصريين أن الاستقلال لم
يترتب ولن يترتب على ذلك التصريح ، فهل يحتفلون به
هذه السنة على هذا المعنى أو يهملونه مع ما يرتبط به
من تبليغات مصر الى الدول وعلان لقب صاحب الجلالة ؟
مشكلة بحق من مشاكل الايام . وقد حلها سعد باختيار
ذلك اليوم لافتتاح البرلمان . فاذا تعطلت فيه دواوين
الحكومة فلمن شاء أن يفهم انها تعطل احتفالا بعيد
الدستور ، وافتتاح الهيئة النيابية الاولى في البلاد ؟

وهكذا كان ، وخرج سعد في ذلك اليوم الى جانب
الملك يفتتحان البرلمان الاول ، وتلاحمت الجماهير والجند
بين قصر عابدين ودار النيابة . وسمع لأول مرة هتاف
الجماهير بحياة الملك وسعد في صوت واحد ، وكان شعار
ذلك الموكب « يعيش الملك ويحيا سعد » وهى كلمة لم
تسمع قبل ذلك في أنحاء وادى النيل ، اذ كان الحجاب
كثيفا بين القصر والرعية ، ولم يزل كذلك الى ان ماد
سعد من منفاه ، فعود الجماهير كلما هتفوا بحياته أن
يجيبهم قائلا بل نادوا : « لتحيى مصر ، وليحيى الملك »
فكانوا يجيبون عليه موقفين بين الامرين : « يعيش الملك
ويحيا سعد » . . . وكذلك كان هتافهم يوم اجتمع الملك
وسعد في موكب واحد ، ومن عجائب التقادير ان هذه
البلدة الناشئة لم تقع من المسامع الملكية موقع الاستحسان.

فى رئاسة الوزارة

كان سعد باشا يقول اذا ذكرت وزارة الشعب الاولى
وازماتها ومعضلاتها : « ان عيبنا الاكبر فى تلك الوزارة
اننا اخذناها جدا وصدقنا اننا مستقلون !! »

وهذا عيب من وجهة النظر الانجليزية لا شك فيه ،
لان الذى كان مطلوبا من سعد - على ما يظهر - هو ان
يصدق انه رئيس حكومة مستقلة ولكن بمقدار ما يودى
ثمن الاستقلال ويحمل ما فيه من المغارم والتكاليف ، ثم
ينسى الاستقلال كلما كان للسياسة البريطانية مطلب
تتفيه ، وهو شأنه بعد ذلك فى تمثيل هذا الدور ذى
الوجهين

لكنه لم يخلق لتمثيل دور ذى وجهين فى رواية طويلة
كرواية الاستقلال ، فاكفى بتمثيل الدور من جانب واحد
وهو جانب الاستقلال الصحيح ، ومضى فى وزارته كما
يمضى كل رئيس حكومة فى امة مستقلة ، وترك للسياسة
البريطانية ان تقنع بهذا الدور الصريح او تعلن اغراضها
الخفية من وراء الظواهر والمراسم ، فتقوم هى بتمثيل
الدور ذى الوجهين

بدأ وزارته بالافراج عن جميع السجناء السياسيين
والفى نفقات جيش الاحتلال الانجليزى التى كانت تدرج
فى الميزانية المصرية ، كان بقاء الاحتلال مطلب من مطالب
البلاد !

ورجع بالموظفين الانجليز الى حدودهم القانونية التي ترسمها لهم صفتهم الرسمية . وهى صفة المستشارين والخبراء الفنيين ، الذين هم موظفون يخدمون الحكومة المصرية لا الحكومة الانجليزية ، يسألون فيجيبون بما يعلمون ، ويتركون الراى الاخير للوزير المسئول

واصبح هؤلاء الموظفون خاضعين للقوانين بعد ان كانت ارادتهم وحدها هى القانون . فلما ظهر الخلل فى اعمال بعضهم بوزارة المالية ووزارة المواصلات امر بتحقيق التهم المنسوبة اليهم وقدم واحدا منهم الى مجلس التأديب ، وأصر على تقديمه للمحاكمة على الرغم من احتجاج دار المندوب

وكان على الحكومة المصرية ان تتلقى الاوامر من كل انجليزى له مصلحة او هوى فى السيطرة عليها ولو لم يكن من الموظفين ، فكان مستر كارتر يعمل - مثلا - فى تنظيف مقبرة « توت عنخ آمون » ويستبد بفتحها واغلاقها حين يشاء ولن يشاء ولا يبالي بما تقرره مصلحة الآثار من مواعيد الفتح والاغلاق . وكل حقه فى المقبرة انه رجل مرخص له فى التنقيب عن الآثار بالشروط التى تسمح بها الحكومة لجميع المنقبين . فلما نبهته الحكومة الى خطئه لم يكثر لها وارسل الى سعد باشا برقية يئذره فيها « باقفال المدفن ومقاضاة الحكومة المصرية » ... وهو ينتظر فى هذه الحالة ما ينتظر من كل حكومة مصرية ينتهى اليها تهديد واحد من السادة المحتلين كيفما كان ، لأن الموجه فى الوزارات لمستشار او مفتش انجليزى ، وهو لا يقبل من المصريين ان يسمعوا هذا التهديد ولا يسرعوا الى الخوف والاذعان ، فلما وصل

الانذار الى سعد كتب اليه يقول : « لكم الحرية في ان تقاضوا الحكومة ، ولكن الحكومة تريد ان تكون مواعيد الزيارات مصنونة ومحترمة ، واما ما يتعلق باغلاق المدافن كما تقولون ، فانه يشق على ان اضطر الى تذكيركم بأن المدفن ليس ملكا لكم ، وأن العلم الذى تدعونه بحق لا يمكن أن يسلم باقدامكم مع زملائكم - من أجل امر خاص بزيارة أفراد تريدون تمييزهم ، على ترك التنقيبات العلمية ، التى لا تهتم بها مصر وحدها اعظم اهتمام ، بل يهتم بها العالم كله أيضا »

انه جواب لا يعدو حدود الانصاف ولا حقوق الحكومة ، ولكنه قوبل بالاستياء بين الجالية الانجليزية ، لانه يخالف ما تعودوه ، لا لأنه يخالف الانصاف

ولما نعى الى سعد أن السودان سيمثل رسميا فى معرض « ويمبلى » مع المستعمرات البريطانية كتب الى حاكم السودان يسأله : « على أى قاعدة دعى السودان للاشتراك فى هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ؟ وكيف قبلتم أن تشركوا فيه من غير اذن الحكومة المصرية ؟ »

فجاءه الرد من دار المندوب البريطانى بأن حاكم السودان أبلغه نبا تلك البرقية وأنه كتب الى حكومته يستفسر عن المسألة ، وسيكتب الى الحكومة المصرية بفحوى جوابها

فكتب سعد مرة أخرى الى حاكم السودان يسأله ما سبب تأخير رده ؟ ويقول له « ان المسائل التى كلفتموها من شأنكم دون سواكم لتعلقها بأعماله هى من خصائصكم . وانى ما زلت فى انتظار الرد منكم ، وأرجو أن لا يتأخر الرد زيادة عما مضى »

وابرق الى وزير مصر المفوض بالعاصمة الانجليزية
ليبلغ حكومتها احتجاج مصر على دعوة السودان الى
معرض خاص بالاستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة
المصرية ، وعلى قبول حاكم السودان الدعوة بغير اذن
من تلك الحكومة ، وفي كلا الامرين اعتداء على حقوق
مصر وعمل غير ودى موجه للحكومة المصرية »

وقد جاءه الرد من الحاكم العام بالاعتذار من التأخير
لانه ابلغ المعلومات المطلوبة الى المندوب السامى الذى هو
الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة
السودان عملا بالاجراءات المتبعة »

وجاءه الرد بهذا المعنى من اللورد اللنبى مشفقوا
ببيان عن دعوة السودان الى المعرض يقول فيه : « ان
الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها أن تطلب أخذ رأيها
اذا وجهت الحكومة المصرية دعوة لحكومة السودان
لتشارك فى معرض تجارى شبيه بهذا يعقد فى مصر .
وقد سبق أن قبلت حكومة السودان مباشرة ودون رجوع
الى دار المندوب السامى او الحكومة البريطانية ماعرضته
الحكومة المصرية من تخصيص حجرة لمعروضات السودان
فى المكتب المصرى للتجارة والصناعة بالقاهرة وذلك فى
يونية سنة ١٩٢٠ . ومن جهة أخرى فان معرض ويمبلى
ليس وقفا على الامبراطورية البريطانية بل ان فيه اشياء
أخرى متنوعة ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد
فارسى ونماذج لشلالات نياجرا ومعرض من التبت ،
والسودان موصوف فى الخرائط والقهارس المعروضة
فى القسم الخاص بأفريقيا الشرقية باسم السودان
الانجليزى المصرى ، ولذلك لا محل لتساؤل الزائرين
للمعرض عن اشتراك السودان فيه »

وقد اجاب سعد ب خطاب الى اللورد اللنبى يقول فيه :
« يتضح جليا من نص المادة الثالثة من الاتفاق المذكور -
اتفاق سنة ١٨٩٩ - أن حاكم السودان العام موظف يعينه
ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته ، وتنص
المادة الرابعة صراحة على أن كل اعلان للقوانين والأوامر
واللوائح يجب أن يبلغ في الحال الى المعتمد البريطانى فى
القاهرة والى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم ،
وبناء عليه يكون الطريق الطبيعى الوحيد للتخاطب بين
الحكومة المصرية وحاكم السودان العام انما هو الطريق
المباشر وهذا ما قصده واضعو اتفاق سنة ١٨٩٩ . وفعلًا
كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان العام يتخاطبان
مباشرة فى غضون المدة التى تلت توقيع الاتفاق .. »

ثم قال : « اما من جهة تمثيل السودان بمعرض
ويمبلى فقد بينت انه بالنظر الى الظروف التى حدث فيها
لا يمكن أن يبرره الحكم الثنائى فى ادارة السودان
الداخلية ، كما أوضحت انه ما كان يوجد لدى الحكومة
المصرية أى اعتراض على أن يمثل السودان فى معرض
صناعى أو تجارى بحث ، وليس هذا حال معرض ويمبلى ،
ولذلك احتجت على تمثيل السودان فى معرض
المستعمرات البريطانية . ولا شك انه كان يسرنى الا يكون
تمثيل السودان فى هذا المعرض الا فى نفس الموضع الذى
وضع فيه تمثيل العجم والولايات المتحدة وتبيت فى
المعرض المذكور . ولست فى حاجة لأن أزيد على ما تقدم
أنى أسف لأن الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات .
نعم ان مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين
المستر مكدونالد ولكن من واجبى أن أحتج على كل عمل
أعتبره ماسا بحقوق مصر »

ولما حان موعد المناوشات بين سعد ومكدونالد كان الاستقلال هو الحق الأول الذى بنى عليه المفاوضة وجعله مبتدأ الحديث فيها ، ليكون ملحوظا بعد ذلك فى كل دعوى أو مطلب عن المصالح البريطانية ، وفى ذلك يقول مستر مكدونالد من الكتاب الأبيض الذى صدر فى سابع أكتوبر :

« اثناء محادثائى مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لى زغلول باشا ما هى التعديلات التى لا يرى بدا من ادخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر . فاذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هى كما يأتى :

اولا - سحب جميع القوات البريطانية من الاراضى المصرية

ثانيا - سحب المستشار المالى والمستشار القضائى
ثانيا - زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا انها تعرقل بالمذكرة التى ارسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الاجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ . قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة اخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى

رابعا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الاجانب والاقليات فى مصر

خامسا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بآية طريقة كانت فى حماية قناة السويس

اما فى شأن السودان فأتى الفتح النظر الى بعض البيانات التى فاه بها زغلول باشا باعتباره رئيس مجلس الوزراء امام البرلمان المصرى فى الصيف فى ١٧ مايو . ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد ان زغلول باشا قال :

« ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة في يد ضابط اجنبى وابقاء ضباط بريطانيين في هذه الجيش ، لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة » فابداء مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السردار السرلى ستاك باشا في مركز صعب بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضا في هذا المركز

ولم يفتنى ايضا انه قد تقل لى ان زغلول باشا ادعى لمصر في شهر يونيو الماضى حقوق ملكية السودان العامة ، ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة

« فلما حادثت زغلول باشا في ذلك قال لى ان الاقوال السابقة التى قالها لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل رأى الامة المصرية أيضا ... »

وبعد العودة من المفاوضات اوشكت مدة المستشار القضائى ان تنتهى فرفض سعد ابقاء هذه الوظيفة وابى تجديد العقد لمن كان يشغلها ، وكان ذلك في الثانى عشر من شهر نوفمبر لذلك العام ، لانه لم يذهب الى المفاوضات ليكون كل ما كسبه منها ان يعود متطوعا لتنفيذ السياسة الانجليزية ، قابعا من قضيته بطلبات لا تجاب

لا جرم صدق سعد اننا مستقلون وعمل بما صدق !! لكننا نسأل هل كان في وسعه ان لا يصدق ؟ وهل كان ينفعه عند الانجليز - فضلا عن المصريين - ان يمثل الدور على وجهين

ان الكثيرين ليفهمون انه لم يفعل بمسلكه هذا فى الوزارة الا ما ينبغى لرعيم ينادى بقضية وطنية ، ولكنهم لو نظروا الى الموقف من جميع جوانبه لفهموا كذلك انه فعل ما ينبغى للسياسى اللبق الذى يلتمس الواقع ويحذر

العواقب ، ولا يفرط في شيء قل أو كثر من اجل 'الاشياء'
ولا حاجة الى القول بان مسعدا لم يكن يطمع من
المفاوضات في الوصول الى كل ما جاء في الكتاب الابيض
من المطالب ، وهو نزول الانجليز دفعة واحدة عن كل دعوى
يدعونها وتهاونهم في كل مصلحة يرومونها ، ولكنه كان
مستولا ان يقر الامور في نصابها ويضع القضية المصرية في
موضعها . وليس في استطاعته ان يأمل النجاح من
مفاوضة يكون الاساس فيها ان مصر هي المطالبة وانجلترا
هي صاحبة الحق في المنع والاعطاء ، وانمسا الاساس
الصالح للمفاوضة ان مصر هي صاحبة الحق في بلادها .
وانها اذا قبلت ان تراعى بعض الصالح البريطاني فذلك
من حسن نيتها ورغبتها في السلام والصداقة . وقد سأل
مستر مكدونالد مسعدا في بداية المفاوضة : ماذا تطلبون ؟
فكان الجواب الطبيعي اننا لا نطلب من انجلترا سخاء
ولا مبرة . وانما شأن البلاد المستقلة ان تكون على الصفة
التي تقدمت في الكتاب الابيض : لا املاء ولا سيطرة على
الحكومة في سياستها الداخلية والخارجية ، وكل ما تنقص
من ذلك فهو عطاء من مصر ، ودليل على الهوادة والرغبة
في الوفاق

هذا من جهة . . ومن جهة أخرى يعلم مسعد ان
الانجليز لم يخلوا بينه وبين الوزارة ليمكنوا له في الحكم
ويثبتوا مركزه من الزعامة ، ولكنهم اخلوا بينه وبين
الوزارة عسى ان تكبحه اعباء الحكم ومطامعه وتكف من
غيرته وشنائه ، فسمعوا من مسعد الحاكم غير ماسمعوا
من مسعد الزعيم ، ولا يلبث المصريون ان يروا زعيمهم
على حال غير الذي عهدوه وضعف غير الذي توقعوه .

فيقال لهم ان الزعامة الوطنية ليست الا جمجمة في
الخلاء يلفظ بها غير المسئولين طمعا في المناصب ومنافسة
على المآرب ، ثم يصيح الزعماء وغير الزعماء سواء فيما
يقبلون ويرفضون ، وفيما يعملون ويقولون ، ويذهب
عناء الامم وجهادها مع الريح !

وعلى كون هذه النية واضحة من سوابق الانجليز مع
سعد وازدادات وضوحا في ايام الحكم وبعد تلك الايام -
لم يقتصر الامر فيها على الظن والاستقراء بل فاه بهما
الورد للنبي فعلا في السودان بعد قيام الوزارة السعدية ،
حيث راح يقول لمن يلقاه من رؤساء الانجليز الناقمين على
تلك الوزارة : « لقد وضعت زغلولا في قفص ! وسنرى
كيف يخرج منه او يبقى فيه »

وله كان يقول ذلك ليحفظ مهابه ويدخل في روع
مؤسسه انه لم يهزم ولم يكن رجوع زغلول الى مصر ثم
الى الوزارة على كره منه وبغير تدبير مقصود على حسب
رايه ، ولكنه لم يقل في الحقيقة غير ما بنويه ، وبنويه معه
رجال دوننج ستريت

ولا شك ان مستر مكدونالد كان يود - بل كان يتمنى -
ان ينجح في حل القضية المصرية وابرام الاتفاق بصدها
مع سعد زغلول ، الا انه كان يود ذلك لنجاحه هو في
توطيد وزارته المتداعية وارضاء المحافظين والاحرار عن
بقائه ، والحل الذي يرضى المحافظين عن وزارة عمال
متداهية يريدون اسقاطها لن يكون نجاحا لسعد ولا نجاحا
للقضية المصرية

ولقد دلت الطوائع من احاديث مكدونالد وتصريحاته

على العواقب التي يرجى أو يخشى أن تؤدي إليها ، فإن
مكدونالد كان يعلم أن سعدا لا يقر تصريح ٢٨ فبراير وأن
هذا التصريح لم يتيسر اعلانه في مصر الا بعد أن يمتد
بنغية الى سيشل ، وأنه اذا جرت مفاوضات مع سعد
فليس بالمعقول أن يقبل دخولها على أساس هذا التصريح
ومع هذا كان مكدونالد لا يفتأ يعلن مرة بعد مرة أن
التصريح هو أساس ما يدعو اليه من مفاوضات ، وأن
السياسة البريطانية لا تتحول في هذا الموضوع ، ولو أنه
قال ان المفاوضات حرة من كل قيد لما اعتبر ذلك نزولا
من الحكومة البريطانية عن تصريحها ، ولكنه كان يبسر
للزعيم المصري دخول المفاوضات على ذلك الأساس .
فكانما كان المقصود هو اضطرار سعد عاجلا الى الاعتراف
بما لم يكن يعترف به قبل الوزارة ، وهو يقدم على
مفاوضات لا يضمن فيها النجاح ، وقد يكون كل ما يصيبه
منها أن ينقض موقفه بيديه وأن يقيم الحجة عليمه
لخصومه ، وأن يسجل على نفسه التقلب من أجل
المناصب الحكومية من التقيض الى التقيض

وما جاءت هذه المفاوضات الا بعد مطاولة في المواعيد
وتقاذف بالخطب والتصريحات وحوادث مدبرة في مصر
والسودان ، وعزى في أثناء ذلك الى مستر مكدونالد
حديث جاء فيه أنه « حدثت في الوقت نفسه حوادث
يؤسف لها في السودان ، تقع المسؤولية في حدوثها على
الحكومة المصرية بلا جدال . واني معتقد تمام الاعتقاد
أن القلاقل الحديثة دبرها بعض أعضاء الحكومة المصرية،
وأن دولة زغلول باشا غض الطرف عن أعمال المتطرفين »
ثم انتهى الحديث بوعيد جاء فيه أنه « لا يمكن بحال ما

أن يكون هناك محل للكلام في جلاء الجنود البريطانية عن مصر أو ابعاد القوات البريطانية عن منطقة القناة وفي استطاعتى أن أقول أننا أعددنا العدة السامة لجميع الطواريء » فأغضى سعد عن هذا الوعيد ، واكتفى بأن صرح في حديث مع مراسل الديلى اكسبرس بأنه أخذ تذكرة العودة الى مصر في يوم ١٧ سبتمبر - وكان يومئذ في باريس - ثم قال : انه ظل ينتظر أن تعين الحكومة البريطانية الزمان والمكان للاجتماع ولكنه لا يرغب أن ينتظر أكثر من ذلك الآن وبعد أن صرح مستر مكدونالد بأن مواعيده المقبلة لا تسمح له بترتيب موعد قريب للمقابلة »

فكان لهذا التصريح اثره ، وكذب مستر مكدونالد الحديث المعزى اليه قائلا : « انه دهش أشد الدهش لسماع ما عزى اليه . . . ووصف أقوال المراسل بأنها مناورة خبيثة مما يسمونه صحافة » !

وكتب مستر مكدونالد الى سعد قائلا : « انه يرغب رغبة شديدة في الاشتراك في إعادة حسن التفاهم فى العلاقات بين البلدين ، وأنه يكون مسرورا لمقابلته بلندن في أواخر هذا الشهر

وعلى ذلك سافر سعد الى لندن فكان من المصادفات التى لها دلالتها أن وفد السودان الذى استقدمته الحكومة الانجليزية لتمثيل السودان فى معرض ويمبلى كان بين المستقبليين على المحطة عند وصول سعد الى العاصمة الانجليزية وكان أشد الهاتفين هتافا لاستقلال وادى النيل ، وشارك السودانيون رهط من أبناء الهند وفارس ، فجعلوا

يهتفون بلغاتهم وباللغة الانجليزية لزعيم الشرق الكبير ،
وكذبوا بذلك ما يقال من أن هذه المظاهرات لا تحصل حيث
حصلت الا بتدبير وتحضير .

اندرت الفواهر بالفشل من أول لقاء ، وكان مسستر
مكدونالد لم يكفه ما هنالك من النذر والعلامات فعمد الى
« مناورة » صبيانية لا خير فيها غير التذكير والاساءة
والاغراء بالتشاؤم والعناد . فبعد أن استقبل سعدا في
حجرة بيته معتذرا بالمرض والاعياء ، جاءته رسالة على
حين غرة فوثب مهرولا الى الديوان ونسى مرضه واعياه ،
وخرج يعتذر في غير اكتراث وكأنه يقول : « هناك مسائل
لحجرة البيت ومسائل للديوان !! » ولعله استكثر من
رئيس وزارة مصرية ان يأنف من مطاولة المواعيد ويستوثق
من أساس المفاوضة قبل البدء فيها كما فعل سعد ..
فأراد أن يريه بهذه المناورة الصبيانية مبلغ ما تستحقه
قضية مصر عند رئيس وزارة بريطانيا العظمى من الاحتفاء
والاهتمام

وانقطعت المفاوضات في أوائل اكتوبر ولم تكده تستغرق
الاسبوع . وقال سعد لمراسلى الصحف الانجليزية :
« ... لاحظت مع ذلك أن وزارة مكدونالد ترتطم الان
بصعاب عديدة جعلتها مهددة بالسقوط . وقال لى مسستر
مكدونالد بالرغم من كثرة شواغله انه على استعداد
للمناقشة وايابى ، ولكنى أختار المناقشة مع رجل أكثر
حرية وأقل مشغلة منه ، وهو محاط بالشواغل من كل
جانب

ولا يظن ظان اننى اتيت الى لوندرا لأوقع على اتفاق
بمس حقوق مصر ! فمن ظن هذا وقع في الخطأ . اننى

انيت لا اكسب لا لآخر . فاذا كنت لم اكسب شيئا فاننى
لم أخسر شيئا »

وقال فى حديث مع الماتان بعد عودته من باريس : « ان
المحدثان فشلت نظرا للتمسك بحفظ قوات بريطانية على
قناة السويس وانما اذا كانت حماية القطر المصرى
للقناة تلوح غير كافية فقد يقبل المصريون أن يضموا القناة
تحت حماية عصبة الامم . وان مصر لا يسعها أن تتخلى
عن السودان »

وقال فى حديث مع البتى باريزيان : « انى قبل الدخول
فى المحدثات اشتترطت أن الشروع فى المباحثات لا يمكن على
أى وجه من الوجوه أن يمس حقوق مصر أو يضر بها . ثم
ان هناك أمرا تم التسليم به ، وهو انه اذا أفضت المحدثات
الى مفاوضات ، فان هذه المفاوضات تجرى على حـد
المساواة التامة ، أو تكون مفاوضة الند للند »

فيرى من جميع ماتقدم أن سعدا الزعيم لم يسلك فى
الوزارة الا كما ينبغى أن يسلك الوزير المحنك الخبير
بعواقب الامور . أنهم كانوا يسوقونه الى شرك لا مفر له
من الوقوع فيه أو النجاة منه ، وقد اختار هو النجاة
واختار لها آمن طريق ، وليس فى مقدور ناقد أن يدلّه
على طريق آمن ولا أجدى عليه وعلى القضية الوطنية
مما توخاه

نعم كان فى الوضع تأجيل المفاوضات الى موعد آخر .
ولكن ماذا عسى أن يفيد هذا التأجيل ؟ ان مستر مكدونالد
اذا سقط فليس الذى يليه بأسهل قيادا منه ولا أقرب
الى اجابة المصريين ، فالدخول فى المحدثات كان ضربة
لازب . وكان ضربة لازب أن تغفل ، وكان ضربة لازب

مع هذا التهديد أن يسلك سعد في مفاوضاته وفي علاقاته بالسياسة البريطانية مسلك الزعيم ، وهو بعينه مسلك الوزير القدير والسياسي الخبير

على أن المتاعب قد صادمت الوزارة السعدية من اللحظة الأولى ولا سيما في مسألة السودان . فلما أراد أن ينص في خطاب العرش على الاستقلال التام لمصر والسودان ، حال بينه وبين ذلك عبرة الانذار الذي وجهته بريطانيا العظمى الى جلالة الملك مباشرة - في عهد الوزارة النسيمية - لاشتمال الدستور على اسم « ملك مصر والسودان » . ولم يشأ صاحب العرش أن يستهدف لازمة أخرى مع ذلك القبيل . فاستغنى سعد عن عبارة تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان بعبارة « تحقيق الاماني القومية بالنسبة لمصر والسودان »

وهي العبارة التي اوشكت أن تدفع بسعد الى الاستقالة ، حين تعرض النواب لها بالتعديل والتفسير ، وقد اتبعها في بعض احاديثه بتفسير يقول فيه ان الامال القومية هي الاستقلال التام

وما زالت مسألة السودان مثار السؤال والجدل والاحراج والتعننت من خصوم سعد الانجليز والمصريين في وقت واحد ، كلا الفريقين يريد أن ينقلب المنصب الوزاري على سعد شركا مرديا ، وكلاهما يريد أن يرى كيف يعجز ويفشل ، ولا يريد أن يرى كيف يقتدر وينجو بكرامة الزعامة وكرامة القضية

فالمعارضون في مجلس النواب يطالبونه بمرض ميزانية السودان كما كانت تعرض على مجلس الشورى ، وهي أخرى أن تعرض على أول برلمان

والموظفون الانجليز في السودان يجمعون الاذئاب
والاتباع ليعلموا ولاءهم للحكومة البريطانية دون غيرها ،
واستمسكهم بالتبعية والاخلاص لتلك الحكومة العادلة
المحبوبة تعريضا بحكومة المصريين
واذا قوبلت هذه المظاهرة بمظاهرة من السودانيين
المتعلقين بوحدة وادى النيل حل بهم البطش الشديد
وحاق بهم العذاب الاليم

فاذا شكوا الى الحكومة السعدية ، وليس لهم من
يشكون اليه غيرها ، فخصوم سعد الانجليز يمعنون في
أحراجه بزيادة البطش والتعذيب ، وخصومه المصريون
يمعنون في إحراجه بطلب الإفراج عن المعتقلين وتعجيل
الحساب والعقاب للموظفين المسؤولين ، وكان من هذا
وذاك أنه استقال ولم يكده يمضى على الوزارة ثلاثة أشهر
استقال بعد تصريح اللورد بارمور باسم الحكومة
البريطانية - حكومة العمال - « بأن الحكومة البريطانية
لن تترك السودان بأى معنى كان »

فأجاب سعد على هذا التصريح بتصريح مثله في مجلسي
النواب والشيوخ جاء فيه :

« اننى بالنسبة عن الشعب المصرى جميعه ، وفى
حضرتمكم الموقرة ، اصرح بأن الامة المصرية لن تتنازل عن
السودان ما حييت وما عاشت ... ان حقوق الامم لا
تضيع بمجرد أن يقول الفاصب انى أريد أن أمتنع بها
دون أصحابها ... نعم ايها السادة لا يمكننا مطلقا أن
تتنازل عن السودان ، لا لانه مستعمرة ، بل لانه جزء
من كياننا ، بل لانه منبع حياتنا ، بل لانه لايمكن لمصر
أن تعيش بدون السودان أصلا »

وربما ظنت الحكومة البريطانية انها تبيع نفسها مثل ذلك التصريح دون أن يجسر سعد على إباحة مثله لنفسه، لانه قائم في منصب الوزارة ، فيسمعه ويفضى عنه ويلذهب الى المفاوضات وهو مسلم به سكوتا قبل أن يسلم به مقالا ! فكانت اجابته على التصريح بمثله حتما ، وكان حتما معها أن يعرب عن زهده في الوزارة التي يحسبونها قيذا له يجبره على الاغضاء ، وقد استقال فرفض الملك قبول استقالته ، وأبدى له كما أبدى الشيوخ والنواب أن فيما صرح به الكفاية للرد على التصريحات الانجليزية

لم يكن المقصود اذن أن يرى خصومه الانجليز والمصريون كيف يعمل في الوزارة ، بل كان المقصود أن يروا كيف يعجز عن العمل وكيف يتغير في الوزارة ويخل بأمانة الزعامة فلا هو وزير ولا زعيم ، وليس له وهو محاط بهذه النيات المدخولة أن يصنع غير ما صنع وأن يعالج الشرك المنسوب بغير ما عالجه به من ثبات ومراس، هما في وقت واحد اقدام الزعامة وحيلة السياسة ، واخلاص المجاهد وحيطة الأريب

ولقد أصيبت وزارة سعد بالاجرام كما أصيبت بالاحراج ، ف وقعت في عهدا جنائتان وبيلتان ، احداهما موجهة الى حياته والاخرى موجهة الى وزارته ، وكلتاها في اعتقاد سعد من تدبير واحد

أما الجناية الاولى فهي حادثة الاعتداء عليه في محطة العاصمة حين كان ينتوى السفر الى الاسكندرية لحضور تشريفات عيد الاضحى (١٢ يولييه سنة ١٩٢٤)

اعتدى عليه شاب مفتون من أعداء المفاوضات لانها في رأيهم تصد الأمة عن سبيل الجهاد الناجع ، وقال في

التحقيق أنه تعمد ارهاب سعد لانه يرغب في المفاوضة ،
ولانه قال ان الانجليز خصوم شرفاء معقولون »

وقد أصابته الرصاصة في الساعد الايمن ثم في صدره ،
وحاول الجاني أن يطلق غيرها فتكاثرت عليه الجماهير ،
وهمسوا بتمزيقه لولا رجال الشرطة الذين احاطوا به
فأنقلوه ، ومن غرائب ما حدث في هذا الاعتداء أن
المسدس الذي كان مع الجاني اختفى عقب الاعتداء فلم
يعثر له على اثر ، وشهد محام كان على مقربة من الجاني
أنه رأى ضابطا انجليزيا من ضباط الشرطة يخفيه في
جيبه ، وأنكر الضابط ذلك واعترف بأنه أخفى شيئا في
جيبه ولكنه كان مقبض المنشة التي كان يحملها وانكسرت
في الزحام

وأشرف على التحقيق بعض الوزراء ، واستمر على
الإشراف عليه حسن نشأت باشا وكيل وزارة الاوقاف
يومذاك ، وبعد بحث طويل أحيل الجاني الى الكشف
الطبي فقرر الدكتور ددجن كبير الاطباء العقليين ان
مجنون وتقرر اعتقاله في مستشفى المجاذيب ، وهو
المعتدى الوحيد على الوزراء الذي صار الى هذا المصير

لقد تبينت شجاعة سعد منذ صباه في شذائد السجن
والنفى والاضطهاد كما تبينت شجاعته بالجهر برأيه
وامضاء عزمه ولو تصدى لاغضاب أقوى الاقوياء ..
ففى هذه الجناية تبينت منه شجاعة أخرى قد لا يتاح
ظهورها كثيرا في حياة الابطال المجاهدين بسلاح الحجة
والايمان لا بسلاح النار والحديد ، وتلك هى شجاعة
الرجل في وجه الموت الداهم وهو منه على يقين . فقد
نفذت الرصاصة الى صدره وهو مصاب بثتى الامراض

التي لا تؤمن معها الجراح اذا نجا صاحبها من الموت
بفك الرصاص ، فمما وجم ولا تردد ولا فكر لحظة فيما
أصابه ، ولبت كأنه ينظر الى مصاب احد لا يعنيه ،
والتفت الى الوزراء الباكين حوله يقول لهم : « لا تحزنوا
.. ولا تبتئسوا .. اذا مات سعد فمبدأ سعد باق
لا يموت .. اعملوا من بعدى وثابروا على تحقيق سعى »
ولما قال بعض الوزراء : ان الله ارحم بمصر من ان
تصاب بسوء . عاد يقول : « وماذا في ذلك ؟ نحن ميتون ،
فلننت نحن وليحي الوطن »

ونظر الى جماهير الطلبة والشبان وهي تندفع على
باب الحجرة التي نقل اليها ، فوثب على قدميه وجرحه
لا يزال ينزف . وناداهم بصوت جهير يصرم الحمية في
النفوس « لا تكتسبوا ولا تهشوا . الى الامام . دائما الى
الامام ! » ثم قالها بالفرنسية Enavant Enavant

لما الجناية الثانية - وهي التي اعتبرها سعد موجهة
« ضده » كما قال عند سماع خبرها - فهي حادثة الاعتداء
على « السردار » لى ستاك باشا بعد عودته من المفاوضات
بشهر واحد

فقد عاد سعد من المفاوضات فوجد خصومه مجدين
في محاربته بالشغب تارة ، والدسياسة تارة اخرى ،
وسعى هؤلاء الخصوم بالوقيعه عند الازهرين لانهم
يعلمون من ماضى سعد انه هو صاحب الراى قديما في
انشاء مدرسة القضاء الشرعى التي تخرج القضاة
الشرعيين ، وأن الازهرين كانوا ينقمون من نشأة هذه
المدرسة لانهم يطلبون ان تنحصر فيهم وظائف القضاة
وما اليها من وظائف التعليم الدينى وتعليم اللغة العربية

قبل السماح باجراء الاصلاح في برامج التعليم الازهرية ،
وكانوا قد عرضوا على الوزارة السعدية مطالب لتحسين
احوالهم فالتفت الوزارة لجنة خاصة لدرستها والاشارة
بما تراه فيها ، وعاد سمع من المفاوضات فاستشارهم
خصومه مدخلين في روعهم ان مدرسة القضاء عائدة وان
مطالبهم غير مجابة . فخرجوا في الطرقات يتظاهرون
وبهتفون ويعرضون بسمهم في هتافهم مهملين متوعدين ،
ونسوا او نسى صفارهم ان امر المعاهد الدينية بيد
الملك لا بيد الوزارة ، فاذا تأخرت اجابة الطالب فليست
الوزارة صاحبة الراى الفصل في التأخير او في الرفض
والقبول

ثم تعاقبت امثال هذه الدسائس والسعيات واجتروا
بعض الموظفين على الخوض فيها والحض عليها لاعتقادهم
ان الجهات العليا ترحب باضعاف الوزارة السعدية وتنفيذ
الناس منها ولا سيما رجال الدين والموظفين

وكان يساعد على سريان التدمير بين طبقة الموظفين ان
الوزارة فكرت في اصلاح نظام الدرجات والترقية
والتعيين ، فخشى جمهرة منهم ان يتبع ذلك نقص
المرتبات او الاستغناء عن بعض الوظائف ، واستقال أحد
أحد الوزراء وهو محمد توفيق نسيم باشا المعروف
بعلاقته بالقصر الملكي فكان هذا وأشباهه من دواعي الظن
بقرب أيام الوزارة وسهولة الخروج عليها والاساءة اليها

وهكذا توالى الازمات والمشكلات والمساعى الظاهرة
والخفية ، فبرم سمع بما يلقاه من كل ذلك وقدم
استقالته الى جلالة الملك في منتصف شهر نوفمبر مينا
لجلالته الاسباب الصريحة التى تدعوه الى الاستقالة ،

وفيهما أن أناسا من كبار الموظفين المنسوبين الى القصر يستخدمون اسم جلالتهم لمحاربة الوزارة في الخفاء . . فقال له جلالتهم أنه يثق به ويعتمد عليه ، ورغب في عدوله عن عزمه ، فاعتذر بأنه قد فرغ من التفكير في هذا الموضوع

فقال الملك لنبيق المسألة اذن الى غد . وحدث في هذه الأثناء أن الشيوخ والنواب أوفدوا الى جلالة الملك من يتوسل اليه أن لا يقبل الاستقالة ، وأوفدوا الى سعد من يرجوه العدول عنها . فقبل أخيرا أن يستعفى من الاستعفاء كما قال . ولكنه طلب الى جلالة الملك توكيدا للثقة وقطعا لدسائس الدسائسين ، أن تدخل مسائل الأزهر والمعاهد الدينية ومناصب السلك السياسي ومناصب القصر والرتب والنياشين في اختصاص مجلس الوزراء . ولكل طلب من هذه الطلبات سبب من الحوادث التي مرت بالوزارة السعودية وبخاصة في الأيام الأخيرة

فهو يريد أن تنظر الوزارة في مسائل الأزهر ليكون مسئولا حقا عن الإصلاح لا ليخرجه المحرجون بطلب الإصلاح ويمنعوه عمدا بمبالغة في الإحراج ، وهم يتظاهرون بصداقة الأزهرين

ويريد أن تنظر الوزارة في مناصب السلك السياسي لئلا يتمادي الوزراء المفوضون والسفراء في إحراجها مع الدول - كما حدث من بعضهم في أوائل قيام البرلمان - وهم آمنون ما يستحقون من جزاء

ويريد أن تنظر الوزارة في مناصب القصر والانعام بالرتب والنياشين ، لأنه طلب اقضاء حسن نشأت باشا من وكالة الاوقاف فنقل الى القصر ، وجاء على أثر ذلك

الى شرفات مجلس النواب وهو يتشح بالوشاح الاكبر
من نوط النيل ، وقد أنعم به عليه بغير رأى الوزارة
فأجاب الملك سعدا الى هذه الطلبات ، ووعد ان
تضاف الى الدستور ، وان يشرع في ذلك عقب رد
الاستقالة اذا شاء

هذا في اليوم السادس عشر من نوفمبر ، وفي اليوم
السابع عشر أعلن سعد في مجلس النواب والشيوخ انه
« تشرف أمس بمقابلة جلالة الملك فأعرب له أنه متفق
تمام الاتفاق مع الامة ومجلسي الشيوخ والنواب في الثقة
بالوزارة ، وأنه أمام هذا الاجماع لا يسعه قبول استعفاء
الوزارة ، وبناء على هذا وعلى التصريحات التي لطف
من عبء العمل عليه ومن عنائه ، لم ير بدا من سحب
الاستقالة والعود الى العمل في حدود صحته »

سبق الى بعض الظنون أن الوزارة سوف تستريح
برهة بعد عودتها الى العمل ، لتتفرغ لشئون الإصلاح
التي شغلتها عنها الازمات السياسية ، ولكن لم يمض
يوم واحد حتى وقع الاعتداء على حياة السردار « لى
مستاك باشا » وهو خارج من وزارة الجربية ، ولسوء
الحظ كان الرجل على نية السفر الى السودان قبل ذلك
يوم ، ثم أرجأ سفره لحضور مادية اقيمت له في القاهرة ،
فصادفته المنية على أيدي أولئك الجناة

ولو شئت السهاسة البريطانية لعلمت أن جناية كهذه
قد وقعت في العاصمة الانجليزية - وهى قتل المارشال
ولسون - فلم يقل احد انها دليل على خلل الحكومة او
مؤء النية أو التتصر في حفظ الامن والنظام
ولو شئت لعلمت أن سعدا خليف أن يكره وقوع هذا

الاعتداء ضد... احة الحكومة البريطانية ، لانه اعتداء يصيبه هو ويصيب وزارته ويصيب الحكومة النيابية التي يمثلها ، ولا ينفعه في شيء بل ينفع خصومه من الانجليز والمصريين

ولو شئت لعلمت انه قد أصيب باعتداء على حياته من جراء المفاوضات قبل أن ينزع الجناة الى اصابة حاكم السودان

ولو شئت لعلمت أن حاكم السودان هو قائد الجيش المصري ولا مائع يمنعه من « تقدير الظروف » وحماية حياته بما لديه من الحراس والجنود ، وليس بالانصاف ولا بالمسور أن تطالب الوزارة السعدية بعناية أكبر من عناية الرجل نفسه ، وفي البلاد « ادارة أوربية » للامن والاستعلامات لا يفوتها الانتباه والتحذير

ولكن السياسة البريطانية لم تشأ أن تعلم شيئا من ذلك وهو معلوم غير مجهول ، وكل ما شأته أنها اغتنمت الفرصة كأنها كانت في انتظارها أو كانت تشفق أن تضيع منها ، وهي قد كانت حقا في انتظار فرصة تزعج بها الوزارة السعدية جهدي ما استطاعت من ازعاج

قال اللورد جورج لويد في الجزء الثلى من كتابه « مصر منذ عهد كرومر » :

« تخلت وزارة مستر رامزى مكدونالد عن الحكم في نهاية اكتوبر وخلفتها وزارة محافظة تولى فيها مستر أوستن شميرلن وزارة الخارجية وكان مستر مكدونالد يفكر - بمعاونة المندوب البريطانى - في توجيه تبليغ الى الحكومة المصرية يسرد لها المخالفات المكررة التى خالفت بها النظام المتبع أو الحالة الواقعة . فواصل مستر

سُمِعَ أن بحثه مع القاهرة في الصيغة التي يفرغ فيها هذا التبليغ . وكانت هذه المخالفات تزداد أثناء ذلك وآخرها رفض زغلول في الثامن عشر من نوفمبر بقاء وظيفة المستشار القضائي وامتناعه من تجديد العقد للسرم .
أيحوس الذي كان يشغلها إذ ذاك «

سُجِدت الفرصة إذن فينبغى أن لا نضيع ، وبلغ من التهافت على انتهازها ، أنهم لم يكتفوا أنفسهم مشقة إخفاء النية المبينة وراءها ، فجاء في الإنذار البريطاني أنهم يطلبون من الحكومة المصرية « أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الاطيان التي تزرع في الجزيرة ، فبدلاً من أن تكون ثلثمائة ألف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجة » . . .
وجاء في ملحق الإنذار « أن القوانين والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الاجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وتاديبهم وخروجهم من الخدمة ، يجب أن يعاد النظر فيها وتنقح طبقاً لرغبة الحكومة البريطانية » وأنه « إلى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الاجانب في مصر تحافظ الحكومة المصرية على مركز المستشار المالي ومركز المستشار القضائي . وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليهما عند إلغاء الحماية ، وتحترم بالمثل مركز المكتب الأوروبي في وزارة الداخلية ، ومهام المالية كما حددت بالقرار الوزاري ، وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التي يقدمها مديره العام في الأمور الداخلة في اختصاصه »

أما الطلبات الأخرى فعمتها الاعتذار الوافي الكافي ، وقمع كل مظاهرة شعبية سياسية ، ودفع نصف مليون

جنبيه ، واصدار الأوامر برجع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة في الجيش المصرى من السودان خلال أربع وعشرين ساعة . . ومهد لهذه الطلبات بعبارة جاء فيها أن حكومة جلالة الملك لا ترى أن هذا الاغتيال - الذى يعرض مصر بالحالة التى تحكم بها الآن الى ازدياد الشعوب المتمدينة - هو النتيجة الطبيعية لحملة عدوانية على حقوق بريطانيا العظمى وعلى الرعايا البريطانيين في مصر والسودان »

وعلم اللورد اللبى أن امنيته المرقوبة قد حانت آخر الأمر فاحتفى ما شاء بمظاهر التخويف والتشفي والارهاب ، وذهب في ركب يتقدمه مئات من حاملى الرماح الى مجلس الوزراء ، وأعلن وصوله بنفخ الأبواق وقعقة السلاح ، فلم يتمالك سعد كعادته أن يلمح الجانب المضحك من هذه المبالغة في استغلال فاجعة اليمه ، وقال واللورد اللبى يدخل عليه : « ماذا ؟ هل اعلنت الحرب ؟!

اما جواب الحكومة المصرية على الانذار فقد قبلت فيه ماله علاقة بالجريمة كالاعتذار ودفع التعويض واقتفاء اثر الجناة ومنع المظاهرات المخلة بالنظام ، ولم تقبل ما عدا ذلك من المطالب التى لا علاقة لها بسبب الانذار ، فما هى الا ساعات حتى اخذت البلاغات تتعاقب من اللورد اللبى بأنه أمر حكومة السودان أن تسرح الضباط المصريين وأن تطلق يدها في زراعة الجزيرة ، وأنه سيتخذ ما شاء لحماية الاجانب ، وأنه سيحتل الجمارك ويتبع ذلك بضروب أخرى من النذر والقوارع وكانت الوزارة قد رفعت استقالتها الى جلالة الملك

فلما تعاقبت هذه التبليغات كتبت الى جلالته عرضة
تقول فيها انها « ازاء هذه التعديلات المتتالية المذيرة لبلادنا
لا يسع الوزارة الا أن تلج على جلالته بأن تفصل
بالاسراع في قبول الاستقالة : لانه ربما كان في هذه
الاستقالة وفي ثبوتها ما يقى شر الاضرار المتوالية » فقبل
جلالته الاستقالة وأعلن سعد في المجلس قبولها ، وغيب
على ذلك بقوله : « كذلك اصرح لكم انا وزملائي باننا
مستعدون بكل اخلاص لان تؤيد في مجلس النواب الذي
نحن أعضاء فيه كل وزارة تستفل لمصلحة البلاد ، ليس
فيها عاطفة معارضة الا فيما يختص بالمصلحة العامة .
فانا نخدم هذه المصلحة ونؤيد كل من يؤيد هذه
المصلحة »

وبذلك تم للسياسة البريطانية ما ارادته من اقصاء
سعد ، وان لم يتم لها ما هو أفضل لديها من الاستقالة
العاجلة ، وهو قبول المطالب ثم معاودة الإحراج لاقصائه
بعد حين

وان الإنسان لا يدري بعد ذلك هل تعتبر السياسة
الاستعمارية هذه الحوادث من المصادفات السعيدة أو
من الفواجع المخذورة !

فمقتل غردون في الخرطوم - وانما قتل لان الانجليز
القابضين على الحكومة المصرية لم يبادروا الى انقاذه -
قد اكسب السياسة الاستعمارية نصف السودان وهو
القطر الذي يعدل القارات في الاتساع وخصوبة الموارد ولا
تنال الدول مثله الا بسفك دماء العشرات من القواد
وعشرات الالوف من الجنود

وقالت السياسة الاستعمارية يومئذ انها لا تشارك

مصر في السودان لانها تدهي حقا في ملكه او السيادة عليه ، ولكنها تريد هذه الشركة توسلا بها الى منع سريان الامتيازات الاجنبية عليه ، وهي تسعى على كل قطر تابع للدولة العثمانية ، وقد يكون في سريانها على السودان تعطيل لاصلاحه وتقييد لحرية المصريين في حكمه . . وفيما عدا ذلك لا مطمع للدولة البريطانية في الحكم ولا في الاستغلال

وباسم مصر وحققا احتجت انجلترا على فرنسا حين احتل القائد مرشان فاشودة لان التعليمات قد صدرت « بتوطيد السلطة المصرية على ذلك الاقليم »

وباسم مصر وحققا دفعت الخزانة المصرية اكثر من عشرين مليونا من الجنيهات لتعمير السودان وحراسته وتحسينه وتسديد العجز في موارده !

ثم جاء مقتل لى ستاك بعد مقتل غردون بنحو اربعين سنة فضيع على مصر كل ما بدلته من مالها ودسها في العصور القديمة والحديثة ، ونقل ذلك حلالا زلالا سائفا الى ابدى السياسة الاستعمارية تتخذ ذريعة الى ثورع ما تشاء من الارض ، واقصاء جميع الموظفين المصريين ، وطرد الجيش المصرى كله ، مع تكليف الخزانة المصرية سبعمائة وخمسين الف جنيه للدفاع عن السودان !

ان السياسة الاستعمارية لو راجعت نفسها لحارت كما نحار نحن فلم تدر هل هذه الحوادث من المصادفات السعيدة او من البلاء المخدور !

ونعود الى مصاعب الوزارة السعدية فنقول ان الشواغل والازمات لم تكن موقوفة على العلاقات المصرية لانجليزية وحدها وما يتفرع عليها . فان الوزارة السعدية

لم تقم في الحكم اياما حتى قابلتها مشكلة عصيرة مع الحكومة الإيطالية، وهي الحاج هذه الحكومة في تسليم عشرة من اللاجئين السياسيين من أهل طرابلس قدموا الى مصر واعتقلتهم الوزارة الإبراهيمية قبل قيام الوزارة السعدية . وكانت حكومة موسوليني تأبى أن تقنع بما دون التسليم ، وثارت ثائرة الأمة المصرية لهذه المطاردة العنيفة لأناس لم يقتربوا من وزر إلا الدفاع عن حرية بلادهم كما يحق لكل انسان ، بل كما يجب على كل انسان . واحتدمت النفوس غيظا من هذا اللدد الغريب في ملاحقة اللاجئين بالعقاب بعد أن هجروا ديارهم والقوا سلاحهم وذاقوا مرارة الخيبة والهزيمة ، كأننا هم الواثرون وأيطاليا هي الموثورة المعتدى عليها التي لا ينبغي لها أن تنسى جزاء الوتر والعدوان

والطرابلسيون بعد جيران المصريين واخوانهم في اللغة والدين وفي قضية الحرية والاستقلال ، والوزارة السعدية لا تشعر إلا بهذا الشعور ولا يجمل بها وعلى رأسها زعيم المجاهدين الوطنيين في الشرق العربي أن تسلم بيديها أولئك الغرباء المساكين للموت والبلاء . فرفضت تسليمهم وأصرت على الرفض كل الإصرار ، وخشيت في الوقت نفسه أن يتفاقم الخلاف بينها وبين الحكومة الإيطالية تفاقما يجر الى دخول الحكومة البريطانية في القضية . . لأنها مسئولة - كما تدعى - عن حماية الاجانب وعن علاقات مصر الخارجية حيث يؤذن الخلاف بتعريض مصر لاعتداء أو تهديد من احدى الدول القوية ! ! فتوسط سعد في فض هذه المشكلة بحل لا يسخط الحكومة الإيطالية كل السخط وان كان لا يرضى المصريين كل

الرضا ، واعتفى باطلاق اللاجئين المعتقلين ليرحوا القطر
الى حيث يشاءون

ولم ينته الخلاف مع ايطاليا بهذه المشكلة ، بل نشبت
بعدها مشكلة اخرى لاكره الحكومة المصرية على ضم
واحة جفبوب الى البلاد الطرابلسية ، وقد استغرب
الناس هذا التحرش بالوزارة السعدية من الحكومة
الايطالية حتى بدر الى ظنهم انها مفراة بذلك من اناس
يتصلون بها ويجوز ان يحرضوها على خلق الازمات
لاخراج سعد وتكبير المصاعب عليه ، وطال الاخذ والرد
في هذه المشكلة ، حتى انتهت بالاتفاق بين قائد السلوم
ومندوب الحكومة الايطالية على حد موقوت بين مصر
وطرابلس تدخل به جفبوب والسلوم في الارض المصرية ،
وسرعان ما عادت الحكومة الايطالية وحدها الى تغيير
هذا الحد بغير مشاورة ولا استئذان !

يضاف الى هذه المشاكل كلها شواغل البرلمان الاول
التي لا بد منها ، فقد كان على الوزارة البرلمانية الاولى
ان تعرض عليه جميع القوانين والمعاهدات التي حدثت
بعد فض الجمعية التشريعية ، وكان عليها وعلى البرلمان
ان يشتركا في ترتيب نظامه الداخلى وعلاقته بالوزارة
ومصالح الحكومة ، وأن يشتركا في تعديل قانون الانتخاب
على الوجه الذى يرضاه السعديون ، وهم لا يرضون
عن قانون الدرجتين .

والبرلمان هل كان يخلو من صعوباته ؟ وهل كانت
الوزارة السعدية لا تحسب حسابه الا لتستعين به على
خصومها في جميع قراراته ومناقشاته ؟
كلا ! فقد كانت الابى الديمقراطية المصرية صعوباته

ومساجلاته أيضا مع البرلمان بمجلسيه من نواب وشيوخ، وكان يحتاج أحيانا الى قوته كلها ليروض بها قوة هذا البرلمان . ولا نغنى المعارضة وحسب فانها لم تكن تتجاوز عشر المجلسين في عدد الاعضاء ، ولكننا نغنى الاعضاء الوفديين وهم انصار سعد وابناؤه ومريدوه ، وكانت تتألف منهم الهيئة الوفدية التي اكتمل تأليفها بعد انعقاد البرلمان بنحو شهرين لتنظيم المناقشات ومنع الاحتكاك بينها وبين الوزارة ، وقال سعد في خطابه لاعضاؤها من مجلس النواب : « النظام يتطلب من كل منكم ان ينزل عن جزء يسير من حريته حتى تجتمع الحرية كاملة من هذه الاجزاء للهيئة التي قبلتم العمل تحت لوائها ، والحرية متوافرة من قبل في اختيار الهيئة التي تتضامنون معها واختيار النظام الذي تسرون عليه ، فلا معنى للقول بأن الحرية تنعدم مع النظام . ان الحكومة منكم وانتم عضد الحكومة ، فيجب أن تكون هيئتك منظمة ليتمكن أن يكون سير الحكومة منظما »

ومع هذا لم تخل جلسات الشيوخ والنواب من معارضة للحكومة في أمور أصرت فيها الحكومة على رأيها وأصروا فيها على رأيهم ، فلم يرجعوا عنه بعد طول المساجلة والجدال

أودعت الحكومة القوانين التي صدرت قبل اجتماع البرلمان مكتب مجلس النواب ، وفيها قانون الاجتماعات المنظم لحق الاجتماع المباح بحكم الدستور في حدود القانون ، فنظر مجلس النواب هذا القانون في غيبة الوزارة دون أن يكون مدرجا بجدول الاعمال ، وقرر الغاءه بلا تقييد ولا تعديل . . فجاء سعد في الجلسة

التالية (٢ يوليو) ولاحظ على مبدأ نظر القوانين في
غيبة الحكومة المصرية قائلا أن : « المسألة التي أريد
عرضها على حضراتكم هي انكم نظرتم قانون الاجتماعات
مع انه غير وارد بجدول الاعمال ، ولم تكن الحكومة
حاضرة فهل يجوز أن يتخذ مثل هذا القرار في غيبة
الحكومة ؟ هذا ما أردت طرحه على حضراتكم لابتداء الرأي
فيه »

فقال أحد الاعضاء : « المجلس صاحب الحق المطلق
في جدول أعماله ، فموضوع البحث هو : هل للمجلس
إذا لم تكن الحكومة ممثلة أن يغير جدول أعماله قبل أن
يخطر بها بذلك أم لا . فيجب أن تقرر أولا أن الحكومة
تعمل على تمثيل نفسها دائما في المجلس لتتولى مثل هذه
المسائل ، والذي أفهمه أن مكتب المجلس كان يجدر به
أن يخطر الحكومة من باب المجاملة .. »

فقال سعد : « ليست المسألة مسألة مجاملة . انى
لا أقبل المجاملة في هذا ! ومحل ذلك في المسائل
الشخصية . ولكنى أعرض المسألة الآن رسميا ، وليس
هذا حق الحكومة فقط بل حق كل عضو علم بجدول
الاعمال ولم يحضر الجلسة ثم عدل جدول الاعمال ، فله
أن يعترض ، وأولى بالحكومة أن تعترض على ذلك
باعتبارها الطرف الآخر « طرفا مهما » ... وأن مصلحة
المجلس تقضى باعلانها ، لأنها إذا كانت لا تقبل قرارا
صدر في غيبتها فلها أن تردده للمجلس لا من باب المجاملة
بل من باب الإلزام »

واجتمعت المناقشة طويلا ثم أصرت الحكومة على رأيها
وأصر المجلس على رأيه ، وغاية ما سمح به أن تنتظر

الحكومة الفرصة التي تسنح عند إعادة القانون في مجلس الشيوخ اذا أعاده الى مجلس النواب ، او تتقدم الى مجلس النواب بقانون اجتماعات جديد ، اما الإلغاء فلا رجوع فيه

وعرض القانون على مجلس الشيوخ فعدل بعض أحكامه ولا سيما في العقوبات ، وعلم وكيل الداخلية أن الحكومة ستتهزم في المناقشة فاستنجد بوزير الداخلية محمد توفيق نسيم باشا ، ووجد هذا أن لا قبل له بضد التيار فأرسل في طلب سعد باشا ، ودارت المناقشة بعد حضوره كأشد ما تكون بين خصمين متناجرين ، ثم سأل رئيس المجلس : ما هو رأى الحكومة النهائي في هذه التعديلات ؟

فقال سعد باشا : ان الحكومة لا تزال عند رأيها وأخذت الاصوات فاذا المجلس يؤيد التعديلات ويخزل الحكومة ، ولم يكن سعد يتوقع هذا ولكنه اغتبط به بعد ذهاب سورة المناقشة وحمد الله « ان في مصر نوابا وشيوخا لا يقولون نعم نعم ولا لا كلما قالها الحاكم أو الزعيم »

هذه الصعوبات البرلمانية كانت تتعب الوزارة في بعض الاحايين ، فأصلحت فيها الوزارة والبرلمان على حد سواء بين الفريقين : فأما المسائل التي يتأزم بها مركز الوزارة والبرلمان معا فقد كان سعد يعتصم فيها بالثقة وكان البرلمان يجاريه فيها لانه يعلم أن ليس وراء قدرة الوزارة فيها قدرة قصرت في استخدامها . كذلك حدث في مسألة خطبة العرش وتفسير الاماني القومية ، وكذلك حدث في مسألة الجزية التركية التي رأى سعد أن يبطل التزام مصر بها ويودعها في الوقت نفسه أحد المصارف

انتظارا للفصل فيها محافظة على سمعة البلاد المالية ،
ورأى المجلس غير ذلك ثم ثاب الى رأى سعد فى ختام
المناقشة ، وان لم يعرض سعد مسألة الثقة فى هذه
الجلسة

وأما المسائل الأخرى فقد كان موقف سعد فيها كموقفه
فى قانون الاجتماعات يدلى برأيه ويصفى الى رأى النواب
والشيوخ ، ويعمل بما يقررون

وبعد هذه الشواغل جميعها ، لا عجب اذا كان وقت
الوزارة لم يتسع لانجاز أعمال الإصلاح التى كانت فى نيته
وفى مقدورها . وهى لم تلبث فى الحكم الا تسعة أشهر
تحسب منها أيام البطالة وأيام السفر وأيام الاستشفاء
والعلاج . فحسبها مع هذا جميعه انها استطاعت أن
تحقق معنى الحكومة الأول وهو اطلاق الحرية للمحكومين
فى أوسع الحدود . فقد كان المصرى يستمتع فى عهد
الوزارة السعدية بحرية واسعة لا يستمتع الانجليزى ولا
الفرنسى بأوسع منها ، وكان الانصار والمعارضون فى هذه
الحرية على حد سواء . فمن قرأ ما كانت تكتبه صحف
المعارضين عن سعد وآل سعد ووزارة سعد ، علم أن
الحرية المنشودة لا تتسع فى بلد فى البلدان لأكبر من هذه
الحقوق فى النقد والمعارضة ، بل فى المهاجمة والتجريح

واستطاعت الوزارة السعدية أن تشرع فى إصلاح
ميناء السويس وفى مد السكك الحديدية بالوجه البحرى
والتمهيد لتوسيعها بين الأقصر وأسوان ، وفى إنشاء
الطرق الهامة بالقاهرة كطريق الأزهر وطريق الأمير فاروق
وما شابه ذلك من أعمال العمران ، وأن تشرع فى تعميم
التعليم الإيجابى حسبما تنهيا له موارد الدولة ، ولم

تجهم عن تشييد الجامعة المصرية ، إلا لأنها كانت تفهم من معنى الجامعة أن تجعلها شيئاً غير اجتماع المدارس العليا في صعيد واحد ، كما قال سعد في حديثه مع كاتب هذه السطور عندما كان ناظراً للمعارف العمومية ، أو كما قال وهو رئيس للوزارة « أن الذي أفهمه أن الجامعة - بمعنى اجتماع المدارس العليا - موجودة الآن وهي وزارة المعارف ! » وهو يعني أن الجامعة التي يريد انشاءها - وقد وضع حجرها الأول يوم كان قاضياً بمحكمة الاستئناف - هي الجامعة التي تعلم الطلاب الاستقلال بالبحث والتوسع في الاحصاء ، ولا تكتفى بالبرامج المهيودة في المدارس العالية قبل انشائها

ترى ماذا كان شعور سعد بسلطان الحكم الذي جلب عليه جميع هذه المتاعب وحمله جميع هذه الابعاء وأحاطه بجميع هذه الدسائس والنكبات ؟ أسرور ؟ نعم لأشك أنه تقبل سلطان الحكم في بادئ الامر بشيء غير قليل من السرور والرجاء . ولكنه سرور غير سرور الضعيف المزهو بمرتبة رفعة أو ارتفع هو لها بين سائلها والمتطلعين إليها ، وإنما هو سرور الانتصار على الدين حسبوا أنهم حائلون بينه وبين هذا المكان عنوة وقهراً ، فإذا هو يدركه بحوله وقدرته ولا يحتاج فيه الى شفاعة شافع أو معونة معين . فهو شعور الظافر في الميدان والرابح في الرهان ، لا شعور الكسب أو المتعة بالمعطاء !

ولكنه سرعان ما فقد حتى هذا السرور قبل أن يستقيل بيضعة أيام ، ففي الليلة التي استرد فيها استقالته كنت أتناول العشاء على مائدته مع بعض المدعوين ، وكانت الطرقات حول « بيت الامة » تموج بالهائفين والمهثئين ،

وهو في موقف خليق ان يحسبه انتصارا على الخصوم
ونجاحا فيما طلب وفاتحة لعهد جديد . فتحولنا بالحديث
الى الحكم ومتاعب الحكام الدستوريين والمستبدين على
السواء ... فقال رحمه الله وهو يرم شفتيه في امتعاض
وأسف : « ان اردتم الحقيقة ... أنا غير ملوذا ! » ...
وهكذا حوافز الحياة : أقوى ما فيها من عزاء للاقوياء
العاملين أنهم قادرون على النهوض بها وقادرون على
احتمال صدماتها وعقابيلها ، ولولا ذلك لما ثابروا على
رجائها ولا ثابروا على عنائها والعودة اليها ، أما سرورها
فهباء لا فرق فيه بين الاقوياء العاملين والضعفاء
الحالين

ويلى هذا الفصل فصل عن العلاقات بين الملك فؤاد
وسعد ، يليه تلخيص الحوادث التي جرت في مصر بعد
استقالة الوزارة السعدية الى عودة الحياة النيابية كما
ياتى :

من رئاسة الوزارة الى رئاسة النواب

فكر سعد في بقاء الدستور بعد ذهاب الوزارة فأعلن في خطابه الذي القاه على النواب تبليغا للمجلس باستقالة الوزارة : « انه مستعد مع اصدقائه الكرام من اعضاء هذا المجلس لان يؤيدوا كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد » وأعلن مثل ذلك في ندائه الى الامة باعتباره رئيسا للوفد ، وفي خطاب القاه على الجموع الذين وفدوا الى بيت الامة بعد استقالته حيث قال : « اننى مستعد لتأييد كل وزارة تأتي وتكون حائزة للرضاء العام ، عاملة على تمثيتى امانى البلاد ، فان الموقف دقيق جدا وانا واثق من انى وانا خارج الوزارة سأستطيع خدمة البلاد أكثر ألف مرة مما لو كنت داخلها . وتأكدوا ان الله معنا ، ولا بد أن نفوز الامة فى النهاية ان شاء الله »

ولكن الفرض الأكبر فى تلك الايام لم يكن هو الخلاص من حادث السردار بوسيلة من الوسائل المرضية ، بل هو استقلال ذلك الحادث العظيم لتحطيم سعد ومن يواليه ، ولا سبيل الى هذا التحطيم مع بقاء البرلمان وسريان احكام الدستور

وقد احتج البرلمان بمجلسه الى عصبة الامم على استقلال الحكومة البريطانية لحادث السردار فى احتضام السودان وتمزيق الاستقلال المصرى ، فلم يجد هذا الاحتجاج صدق له بين اعضاء العصبة الا مندوبى ايران والسويد وارجواى

الامريكية ، وتعلل مندوبو الدول الكبرى بأن الاحتجاج لم يعرض على العصبة من قبل حكومة قائمة ، لان الوزارة السعدية كانت قد استقالت والوزارة الزبورية التي تلتها لا تحب أن تحتج على شيء من مطالب الانجليز ، ولا ترى للمسألة حلا مستطاعا عندها الا الاذعان لما طلبوه .

واذعنت الوزارة الزبورية فعلا لجميع المطالب البريطانية ، وارسلت من مصر رسولا الى الضباط المصريين في السودان تأمرهم بالجلء والعودة الى بلادهم ، لانهم كانوا قد امتنعوا عن العودة وتسليم السلاح حين بلغهم نائب الحاكم العام امره باسم الحكومة البريطانية ، ردوا عليه بأنهم لا يطيعون غير ملك مصر وأوامر حكومتها ، فجاءهم هذا الامر من الوزارة مع رسول في طيارة بريطانية ، فأطاعوا راغمين وتمسكوا بالعودة حاملين السلاح والاعلام ، غير مخفوريين بالجنود الانجليزية في طريقهم الى الحدود .

وقد ترك زيور باشا رئيس الوزارة كل شيء للانجليز من جانب ، ولحسن نشأت باشا وكيل القصر الملكي من جانب ، ولاسماعيل صدقي باشا وزير الداخلية فيما بقى له من شئون الوزارة ، فلا رأى له ولا برنامج ولا ارادة ، وسلمت الوزارة للانجليز في مسألة جفوب بالصحرَاء الغربية ومسألة نهر الجاش في السودان ، وهما الهديتان اللتان ساومت عليهما بريطانيا العظمى صديقتها ايطاليا على حساب الحقوق المصرية والسودانية ، وسلمت على الاجمال في كل ما أراده الانجليز واستباحوا به نصوص الدستور والقانون التي لا تقبل التأويل ، ومنها القبض على النواب وهم في كنف الحصانة البرلمانية قبل أن يعرض الامر على مجلس النواب ، وحملت شكوى النواب من

عدوانها على الدستور والمثاليين وتقويضها في حقوق البرلن
 ذريعة الى حل المجلس وتغليب البرلمان قبل ان تغلقه
 ولم تعارض في مطلب من المطالب الانجليزية الا التوسع
 في زراعة القطن بالسودان ، لانه المطلب الذي فضع الماور
 الاستعمارية واحست الحكومة البريطانية ان اللورد اللبني
 اخطأ خطأ فاحشا في تضمينه انذاره النهائي الى صعد
 زغلول ، وكان له دخل كبير في اقالة اللورد اللبني بعد ذلك
 بشهور ، فاهتمت بمداراته واصلاحه واعزت الى اسرته
 زيور باشا بالمراجعة فيه ، ولولا ذلك لما تحرك هو لمراجعة
 او استدراك ، لانه رجل اشهر ما اشتهر به قلة الاكثريات
 وفلسفة المعيشة الرخية وعلى الدنيا بعد ذلك السلام ،
 فما كلف نفسه قط قراءة الصحف المعارضة او الموالية ،
 واعجب من ذلك انه لم يكلف نفسه قراءة الدستور ...
 فاذا عرضت عليه حملة في احدى الصحف على الوزارة
 قال : اغلقوها . اغلقوها . ونسى ان الدستور يمنع اغلاق
 الصحف بالوسائل الادارية ، وان اغلاقها بهذه الوسائل
 مما تضيق عنه دائرة الاحتيال على النصوص ويعرض
 الحكومة للمطالبة بالتعويضات ، وكلما كرروا له التنبيه
 كرو. هو النسيان !

ولم يكتمل لوزارته في الحكم شهران حتى كان « حزب
 الاتحاد » قد ظهر في عالم الوجود وظهرت له صحيفة
 عربية وصحيفة فرنسية باموال ليست امواله على كل
 حال . واصبح معيار الترقية عند عمال الادارة عند
 الاعضاء الذين ينضمون على ايديهم الى حزب الاتحاد
 وينفضون من الهيئة الوفدية ، وايبح لهم في ذلك كل
 ما يباح ، وتمادى بعضهم في حرب الدعوة لهذا الحزب

ولغيره تماديا يزرى بشرف الانسان فضلا عن شرف الموظف
الامين ، ومن امثلة ما استباحوه في اضطهاد الوفديين ،
فظائع الدقيلية التي عرفت بفظائع أخطاب ، وضجت
منها أرجاء البلاد والبيت في صدور المصريين كافة ذحولا
لا ينطفىء لها أوار ولا يرجى معها فلاح لحكومة من
الحكومات ، وصدر فيها حكم القضاء على ملاحظ
البوليس بالسجن خمس سنوات جزاء له على ما ثبت
من جانياته وهو أسر ما اتهم به ونسب اليه ، ومنه
اجهاض الحوامل وقص شوارب الفلاحين بمقصات الحديد ،
واكراههم على التسمى بأسماء النساء ، واهراق الماء على
الارض وتمريغ أنفسهم بأنفسهم في الوحل الذي صنعوه

اما الانتخابات فقد كان الواجب أن تتم في ميعاد لا
يتجاوز الشهرين على حسب نص الدستور ، وأن يتعقد
المجلس الجديد في خلال الايام العشرة التالية ليوم
الانتخاب ، ولكن الوزارة تطلت بتعديل قانون الانتخاب
وتنتيح الجداول للمطالبة في هذه المدة ، فلم تحصل
الانتخابات الا في اليوم الثانى عشر من شهر مارس ولم
يتعقد المجلس الا في الثالث والعشرين منه ، ويكفى لبيان
الاساليب التى جرت عليها الانتخابات أن يعرف أن سعد
زغلول أخفق في الانتخابات الثلاثينية ولم يظفر بخمسة
عشر صوتا تجعله مندوبا ثلاثينيا في الحى الذى هو فيه !
وعلى هذه الطريقة جرت الوزارة في تقسيم الدوائر
حسبما يروق مرشحيتها وكتابة أسماء الناخبين وحذفها
كما يملئ أولئك المرشحون ، واقامة الحراس في الطرقات
ليصدوا أناسا عن الصناديق ويدفعون اليها بأناس آخرين
وبعد هذا كله ظهرت النتيجة فاذا بسعد قد فاز بمائة

وأحد عشر صوتا في اليوم الاول ولا تزال في الدوائر بغية
لم تظهر لها نتيجة . ثم أدب النواب السعديون مأدبة
لزعيمهم في فندق سميراميس فحضرها مائة وثلاثة عشر
نائبا واعتذر ثلاثة بمرضهم مع تأييدهم للزعيم ، وفي هؤلاء
وحدهم الكثرة اللازمة لاسقاط الوزارة المهزومة

الا ان الوزارة زعمت انها هي الفائزة بالكثرة المطلقة
وحسبت من أصواتها أصوات جميع الاحزاب الاخرى وهي
حزب الاحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والحزب الوطني
مضافا اليهم المستقلون وهم بطبيعة الحال لا يرجحون
فريقا على فريق الا بعد اجتماع البرلمان والاقتراع على
الثقة ، وبهذه الدعوى استقالت الوزارة لتتألف مرة أخرى
من جميع الاحزاب وفاقا لما ظهر لها من نتيجة الانتخاب .
وقال زيور باشا في خطابه الى جلالة الملك : « لما كان
البرلمان قد أوشك أن ينعقد فان الوزارة ستعلن خططها
السياسية عند تقديمها اليه . واني اتشرف بان أعرض
على سادتكم أسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا معاونتي
في هذه المهمة محتفظا لنفسى بمنصب وزارة الخارجية ،
وهم يحيى ابراهيم باشا لوزارة المالية واسماعيل صدقي
باشا لوزارة الداخلية وموسى فؤاد باشا لوزارة الحربية ،
وعبد العزيز فهمى بك لوزارة الحقانية وتوفيق دوس بك
لوزارة الزراعة ، واسماعيل سري باشا لوزارة الاشغال
العمومية ويوسف قطاوى باشا لوزارة المواصلات وعلى
ماهر بك لوزارة المعارف العمومية ومحمد على بك لوزارة
الاوقاف »

ومن هؤلاء الوزراء اربعة من الاحرار الدستوريين ،
وأربعة من الاتحاديين والبقية من المستقلين ، واحتفظ

زيور باشا لنفسه بوزارة الخارجية خلافا للعرف الذي أطرده بالجمع بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية ، ودليل على أن وزير الداخلية لا يزال في هذه الوزارة منوطا بمهمة خاصة للإشراف على الانتخابات وتسخير الإدارة في ضم الانصار وتشتيت الخصوم ، لا يضطلع بها كل وزير ولا يضطلع بها زيور باشا من باب أولى

والحت الوزارة في دعواها الى أن كان يوم انعقاد البرلمان وانتخاب رئيس مجلس النواب ، فلم يظفر مرشح الحكومة عبد الخالق ثروت باشا بأكثر من خمسة وثمانين صوتا وبلغت أصوات سعد مائة وثلاثة وعشرين صوتا عدا صوته ، لأنه انصرف قبل الاقتراع لانتخاب الرئيس ، وتأجلت الجلسة الى المساء لاتمام انتخاب المكتب ، والوزارة في هذه الاثناء تعد الرسوم يحل مجلس النواب ، للسبب الاول الذي حلته من أجله في السنة الماضية وهو الاصرار على تلك السياسة التي كانت سببا لتلك النكبات التي لم تنته البلاد من معالجتها « !.. وهو مناقض لنص الدستور الذي يحرم حله مرتين بسبب واحد

وجاء المساء فدخل زيور باشا ومعه ثلة من الجند وقراء الرسوم وانصرف ، وكان يلتفت قبل تلاوته الى منصة الرئاسة ليرى سعدا عليها وينعم هو وشركاؤه بما رتبوه من رؤيته نازلا من المنصة بعد انتصار الصباح ، ولكنه كان قد ذهب الى حجرة الرئاسة ولم يعد الا في أثناء تلاوة المرسوم

غاية ما يقال تلخيصا للحرب الانتخابية في هذه المرة انها كانت حربا بين من استفادوا بحادثة السردار ، ومن أصيبوا بهذه الحادثة ومنهم الامة بحذافيرها ، فلا جرم ان تكون الامة في الجائب الذي ينبغي أن تكون فيه ولا

يعقل أن تنحاز الى غيره . ومن خطأ اللورد اللبى وحلفائه
أنهم قدروا للانتخابات المصرية مالا غير المال

ويظهر ان اقالة اللورد اللبى عقب الخطأ الفاحش الذى
ارتكبه فى الانذار النهائى كانت أمرا مبتوتا فيه منذ أوائل
العام ، ولكنهم أجلوه فى الوزارة البريطانية ريثما تنجلي
المعركة الانتخابية عن مصيرها ، خوفا على أصدقائه
الوزراء المصريين من الفشل والهزيمة من جراء تلك الاقالة
أو الاستقالة ، وأملا فى الظفر بمجلس نيابى يساعده
ويتوج سياسة التصريح - تصريح ٢٨ فبراير - بالنجاح.
ولكن الانتخابات أسفرت عن خيبة جديدة وتقويض
لسياسة الرجل لا أمل بعده فى الترميم والتلفيق : فعادت
الصحف الانجليزية تتحدث باستقالته وهو ينفيها من
القاهرة ويوعز الى الصحف الاحتلالية بتكذيبها . وتحققت
الاشاعة بعد أسابيع ، فأبلغها اللورد اللبى الى جلالة
الملك فى التاسع عشر من شهر مايو ، وغادر البلاد بعد
أيام

ان السياسة المصرية - على التخصيص بين السياسات
العالمية - لا تتغير لسبب واحد . ولكننا اذا أردنا ان
نعرف لها قاعدة واحدة تتكرر فى جميع التغيرات الهامة
فالأغلب أن الانجليز يشرعون فى التغيير كلما انحصر النفوذ
فى ناحية واحدة سواء أكانت ناحية القصر أم ناحية الامة.
وعلى هذا غيروا سياسة الوفاق بعد مائتين لهم فى عهد
السير الدون غورست أن نفوذ الخديو عباس ينسبط
فى أنحاء الامة والحكومة ، وغيروا سياسة الحكم
الدستورى بعدما تبين لهم أنه يقوى سعدا ولا يضعفه
كما كانوا يقدرون . وأنشأوا حكومة زيور وهم يظنون

إنها حكومة متزنة يتعارض فيها نفوذ القصر ونفوذ الاحرار الدستوريين . وأن هؤلاء جميعا يسلطون نفوذهم على سعد زغلول ، فلا يرجح جانب على جانب من نفوذ الامة أو نفوذ القصر أو نفوذ الوزارة ... فسرعان ما ظهر لهم أن تعطيل الدستور قد حصر النفوذ بأيدي القصر وهياً له أن يستبقه بين يديه في غياب الدستور وفي وجود الدستور . وانكشف لهم ما وراء انشاء حزب الاتحاد من المقاصد والتدبيرات ... ان الانتخاب الاول بعد استقالة سعد قد اشترك فيه الاتحاديون والدستوريون من جماعة الوزراء . أما الانتخاب الثانى فلن يتسع لحزب غير الاتحاديين لانهم سيوحدون فيه جميع الاحزاب !!

وبرزت هذه النية بعد تشكيل الوزارة الزبورية الثانية وانطلاق حسن نشأت باشا وكيل القصر الملكى فى السيطرة على دواوين القاهرة وفروع الاقاليم . فكانت اوامره تصدر الى المأمورين مباشرة فى المراكز بغير وساطة الوزير أو المدير ، وكانت اوامر الوزراء تلقى ولا تطاع ، ولم يلبث الاشتراك ان افضى الى الاحتكاك بين الاحزاب وبين أشخاص الوزراء ، ثم سنحت الفرصة أخيراً للخلاص من الدستور بضربة واحدة ترمى الى هدفين . فقد ألف الاستاذ على عبد الرازق - وهو عالم دينى من أبناء بيوتهم الكبيرة - رسالة فى الاسلام وأصول الحكم ادحض بها القول القائل بوجوب الخلافة فى الاسلام ، فاهتم الاتحاديون بتجريد هذا العالم من صفة العالمية لان تجريده يرضى القصر بما يقتض من رجل يعوق المسعى الى الخلافة ، ويرضيه من طرف آخر بما يخرج الاحرار الدستوريين

ويضطرمهم الى اعتزال الحكومة . فتم هذا التجريد
واستقال الوزراء من الاحرار الدستوريين . واستند
الاتحاديون لخوض معركة الانتخاب منفردين

فلما وصل السير - اللورد جورج لويد خلف اللورد
النبي - الى مصر وصل وله وجهة مرسومة في السياسة
المصرية لا يطول فيها التردد والاضطراب . نفوذ القصر
يجب أن يقف عند حد محدود . والحياة النيابية يجب
أن تعود ، ولكن هل تعود الحياة النيابية ليعود سعد
زغلول الى نفوذه الحكومى القديم ؟ كلا . بل تعود الحياة
النيابية في برلمان مؤتلف من جميع الاحزاب . فيحول
البرلمان دون انفراد القصر بالسلطان ، ويحول الائتلاف
دون انفراد سعد بالوزارة والبرلمان . ولا ينحصر النفوذ
في يد واحدة من أيدي المصريين ...

وفي الوقت الذى كانت فيه السياسة البريطانية تتجه
الى هذا الاتجاه كانت الاحزاب المصرية تشعر بالخطر
الواحد يهددها جميعا وتعلم ان لا نجاة لها بغير الائتلاف .
فتحدث رجالها في توحيد الصفوف وتزاوروا لتقريب
ما بينهم من شقة الخلاف ، وأزف موعد انعقاد البرلمان
بحكم الدستور في السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فعول
الاعضاء على الاجتماع مدعويين او غير مدعويين ، وأعلنت
الوزارة انها تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان او في
مكان آخر واحتلت دار النيابة بنحو الفين من الجنود .
ولكن النواب والشيوخ اجتمعوا في فندق الكنتنتال وباتوا
من أجل ذلك في الفندق لكى لا يحال بينهم وبين دخوله
في الصباح . ومن طرائف زيور باشا أنه - وهو يسكن

ذلك الفندق - لم يدر بما كان يجرى فيه واستغرب هذه الضجة هناك على خلاف المألوف !

وافتححت الجلسة قبل الظهر فانتخب سعد رئيسا ثم أصدر المجلسان قرارا بالاحتجاج على تصرفات الوزارة وعلى منع الاعضاء من الاجتماع في دار البرلمان بقوة السلاح ، وباعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا واستمرار اجتماعات المجلس في المواعيد والامكنة التي يتفق عليها الاعضاء »

ثم ندب الحاضرون وفدا من حضرات فتح الله بركات باشا ومحمد محمود باشا وعبد الحميد سعيد أفندي لرفع القرار الى جلالة الملك وتبليغه الى الوزارة

اما الوزارة فقد كان كل ما وسعها بعد هذا الاجتماع انها كتبت الى مفتش الجيش العام تلفته الى مسلك الضباط والجند الذين أدوا التحية العسكرية لسعد وهو يمر بمجلس النواب في طريقه من بيت الامة الى فندق الكنتنتال !

وقد اجتمع أصحاب السمو الامراء بعد اجتماع البرلمان واففقوا على كتابة عريضة الى جلالة الملك يؤيدون فيها اعادة الحياة النيابية اجابة لقرار الشيوخ والنواب

وبين هذه المآزق التي لا تعيش معها وزارة في بلد مستقل لم يقطع رجاء الوزارة الزبورية في التعمير وحكم البلاد بالدستور او بغير الدستور ، بل راحت تشرع القوانين لفض الاحزاب وتمحو وثبتت في قانون الانتخاب ، وعندها انها بخير مادامت لا تسمع من الانجليز شرا ولا تحس منهم نفورا ، والانجليز لم يسمعوها الشر ولم يشعروها النفور لانهم كانوا ينتظرون منها الخدمة الاخيرة

وهى تسليم جغبوب الى الحكومة الإيطالية ، فسلمتها ووقعت المعاهدة فى سادس ديسمبر ، وظنت انها قد اشترت البقاء من الانجليز بهذا الثمن القادح : ولم تدرك انها قد ختمت يديها على كتاب موتها وكتبت وصيتها حين كتبت تلك الوثيقة

ففى اليوم السادس امضيت المعاهدة ، وفى اليوم الثامن قابل اللورد جورج لويد جلالة الملك وطلب الى جلالاته اقضاء حسن نشأت باشا عن القصر ، متدعرا بما حام حول اسمه من الاقاويل فى قضية مقتل المردار ، فأجيب الى طلبه بعد ممانعة قصيرة الاجل ، واقصى نشأت باشا الى وظيفة فى السلك السياسى لم تكن مما يرتضيه

وقد استمر التجدى والنضال بين الوزارة والاحزاب فأجمعت الاحزاب على تجاهل قوانينها واضرب العمدة عن تنفيذ قانون الانتخاب وحكم القضاء ببراءتهم حين أحيلوا اليه بتهمة عصيان القوانين ومخالفة الاوامر . وازداد التقارب بين الاحزاب بهذه الوحدة بينها فى محاربة الوزارة فكان أقوى مظاهرها مادبة النادى السعدى التى ادبها سعد للنواب والشيوخ على اختلاف احزابهم « ليتسم التعارف بينهم ويزول ما يكون فى نفوس بعضهم لبعض من نفرة وجفاء ويحل مكانهما ماتقضى به روح التسامح من عطف وولاء »

ثم اعلنت الاحزاب فى اوائل السنة الجديدة (١٩٢٦) اجماعها على مقاطعة الانتخابات على غير القانون الذى تريده ، وخطا الزعماء خطوة أخرى فى سبيل الوفاق فزار معظمهم بيت الامة ورد لهم سعد الزيارة فى بيوتهم ،

وانفقوا على الدعوة الى مؤتمر وطنى يجمع الوزراء السابقين والشيوخ والنواب ورجال الاحزاب وأعضاء مجالس المديریات والمجالس المحلية وسائر الجماعات النيابية فى القطر كله ، ليقنعوا الوزارة باجماع المرشحين على مقاطعة الانتخابات حسب قانونها الجديد . فعجلت الوزارة قبل انعقاد المؤتمر باجابة طلب الاحزاب (فى ١٨ فبراير) وبلغته الى المؤتمرين ، وقالت فى بلاغها انه « توخيا لخطئة الاتفاق التى سلكتها الحكومة الحاضرة فى اعمالها على الدوام وابتغاء التعجيل باجتماع البرلمان قرر مجلس الوزراء فى مساء هذا اليوم أن يعرض مشروع مرسوم على حضرة صاحب الجلالة الملك للتصديق على ايقاف العمل بقانون الانتخاب الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ واجراء الانتخابات على مقتضى القانون نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤ »

أما المؤتمر الوطنى فقد التأم بمنزل محمد محمود باشا ، وجلس سعد على منصة الخطابة وعلى يمينه عدلى وعلى يساره ثروت . ثم تكلم فى الحالة العامة فلخصها تلخيصا سريعا منذ استقالت وزارته الى قبول الوزارة الزبورية قانون الانتخاب المباشر الذى يرضاه الوفديون ولا ترضاه الاحزاب الاخرى ... وأشار الى أن الوزارة عجلت بقبوله لتوقع الشقاق بين الاحزاب قبل انعقاد المؤتمر ، فقال فى ختام خطابه ليقضى على وُجائها هذا : « اذاعوا بأن الانتخاب على أساس ذلك القانون اريد به ايقاع الشقاق بين الاحزاب المؤتلفة لتتحل رابطتهم وتنقسم وحدتهم ، ولكنهم واهمون فى زعمهم لان الاتحاد متين بين هذه الاحزاب »

ثم دارت مناقشة طويلة في دخول الانتخابات أو عدم دخولها اعتمادا على أن المجلس القديم قائم والحل باطل، فاتفق الحاضرون على دخولها ما عدا أربعة ، وتلى عليهم اقتراح فحواه المطالبة بإقامة وزارة موثوق بها للإشراف عليها . ثم انفضت جلسة المؤتمر بعد تأليف لجنة من الأحزاب المختلفة لانفاذ القرارات وبحث المقترحات

على أن الوزارة لم تستقل ولم يصر المؤتمرون على استقالتها لعلمهم بعجزها عن مقاومة الأحزاب المؤتلفة في المعركة الانتخابية ، واكتفوا باستعمال يوم الانتخاب فصدر المرسوم بدعوة الناخبين في اليوم الثاني والعشرين من شهر مايو لانتخاب أعضاء مجلس النواب ... وليس في المرسوم موعد لانعقاد البرلمان !

وكانت الأحزاب قد تفاهمت مع الوفد المصري على الدوائر التي يتركها لها ولا يرشح فيها أحدا من أنصاره . فلما كان يوم الانتخاب أسفرت النتيجة عن انتخاب مائة وخمسة وستين وفديا وتسعة وعشرين حرا دستوريا وخمسة من الحزب الوطني وستة من المستقلين وخمسة من الاتحاديين النخ

على هذا وجب أن يدعى سعد باشا لتأليف الوزارة الدستورية . ولكن الوزارة الزبورية لم تستقل ، وهى لم تعلن من قبل ذلك موعد انعقاد البرلمان ... فهل قصدت اغفاله لأنه كان من الجائز عندها — أو عند من أوعزوا إليها — أن يحصل الانتخاب ولا يحصل الانعقاد أو يحصل ولكن بشروط ؟

تداولت اللسن أن زيور باشا فاتح اللورد جورج لويد في أمر الاستقالة بعد الانتخاب توا فاستمهله بضعة أيام

كانا بين المتهمين - وهما الاستاذان ماهر والنقراشي -
قد برئنا من التهمة ، ولم تعد للوفد صلة بهذه النصايا
على جميع الاعتبارات

الا أن ما يبطل بحكم العقل او يبطل بحكم القضاء قد
تشاء السياسة أن لا تبطله ، فيكون لها الحكم النافذ متى
كان من ورائها الجيوش والاساطيل

فبعد اسبوع من صدور الحكم - اى بعد قيام مشكلة
الوزارة - كتب مستر كرشو أحد القضاة الثلاثة الذين
كانوا في محكمة الجنايات خطابا الى وزير الحقانية استهله
بقوله :

« آسف لاضطرارى الى ابلاغ معاليكم اننى - بعد
مداولة مع زميلى دامت خمسة ايام - اجدنى لا استطيع
الموافقة على الحكم الصادر فى قضية محمد فهمى على
وآخرين الا فيما يتعلق بمحمد فهمى على المحكوم باعدامه ،
ومحمود فهمى النقراشى المحكوم ببراءته وعبد الحليم الببلى
المحكوم ببراءته . فان الادلة على الاثنين الآخرين كانت
غير كافية ، اما باقى الحكم فهو لزميلى وعندى ان حكم
البراءة فى تهمة محمود عثمان مصطفى والحاج احمد جاد
الله واحمد ماهر وحسن كامل الشيشينى يناقض وزن
الادلة الى حد الاخلال بتنفيذ العدالة . وقد بلغت خطورة
هذا الاخلال فى رأى وخطورة النتائج التى تنجم عنه حدا
جعلنى أعتبر أن من واجبى الخروج فى هذه الحالة على
مبدأ المحافظة على سر المداولة وتوجهت بعد اصدار الحكم
الى دار المندوب السامى فأطلعت فخامته على رأى
باعتباره حاميا للاجانب »
ويرى من هذا الخطاب أن مستر كرشو خالف امانة

ربما يتم الاتفاق على اختيار الخلف ، وتحقق أن الانجليز يريدون عدلى يكن ولا يريدون سعد زغلول في رئاسة الوزارة ، وتقابل سعد وجورج لويد في هذه الاثناء فسأله جورج لويد : « هل ينضم عدلى الى وزارتك اذا ألقيتها ؟ » قال سعد : « أعتقد ذلك » . فقال جورج لويد : « ولكن الاحساس الذى عندى لا يسمح لى بهذا الاعتقاد ! »

غير أن سعدا هو زعيم الكثرة الغالبة على الرغم من تجاوزه عن بعض الدوائر في الانتخابات ، فكيف السبيل الى منعه بمشيئة حكومة أجنبية أن يلى الوزارة الدستورية ؟

لا سبيل الى ذلك لو جرت الامور في حدود الصراحة ، ولكن قضية الاغتيالات السياسية باقية ، ولا تزال فيها بقية صالحة للاستغلال . فلتكن هذه القضية اذن وسيلة امتناعه من تأليف الوزارة ، كما كانت قضية مثلها بالامس وسيلة اعتزاله الوزارة وهو قائم فيها

أصدرت محكمة الجنايات حكمها في قضية الاغتيالات السياسية اليوم الخامس والعشرين من شهر مايو (١٩٢٦) فقضت « بالنسبة لمحمود افندى عثمان مصطفى والحاج أحمد جاد الله ، والدكتور أحمد ماهر ، والاستاذ محمود فهمى النقراشى ، والاستاذ حسن كامل الشيشينى ، وعبد الحليم الببلى بك ببراءتهم من التهمة التى نسبت اليهم وبالإفراج عنهم فورا الا اذا كانوا محبوسين رهن قضايا أخرى »

وعلى هذا يكون اتهام الوفد بتدبير هذه الجنايات باطلا بحكم القضاء كما بطل من قبل اتهامه بتدبير مقتسمل لسردار ، لان الرجلين البارزين من رجال الوفد اللذين

القضاء ، وأنه قاض واحد من ثلاثة قضاة ، وأنه نسي أنه قاض مصري لا شأن له بدعوى المندوب السامي في المسائل السياسية ، ومع هذا كان من رأى الحكومة البريطانية أن حكمه وحده هو الحكم الصحيح وأن ما عداه لغو لا يجوز الاستناد اليه . فكتب اللورد جورج لويد الى زيور باشا بلاغا يعلنه فيه : « بأن حكومته حسب النصيحة المقدمة اليها في الوقت الحاضر ترفض أن تعتبر الحكم دليلا على براءة الاربعة المذكورين كائنه ما كانت الاسباب التى بناه عليها القاضيان المصريان »

وسيلة صالحة - سواء كانت حسنة أو غير حسنة - لاستغلال القضايا في الازمات السياسية . فإذا ألف سعد الوزارة فهناك هذا البلاغ كفيل بخلق المشكلات واكراه الوزارة على الاعتزال العاجل ، لانه قد يؤدي الى قبض السلطة البريطانية على « الاربعة المذكورين » وأعنات الحكومة الجديدة اعناتا لا حيلة فيه الا أن تطلق أولئك السجناء وهى لا قوة لها على اطلاقهم ، أو تستقيل هذا اذا ألف سعد الوزارة . أما اذا ألفها غيره فلا ضرورة لاتخاذ عمل من الأعمال ولا خطر من الاخلال بتنفيذ العدالة وتبرئة الجناة !

وهكذا كان . فان سعدا تنحى عن الوزارة وعدلى يكن النها ، فلم يسمع أحد بعد ذلك بخبر ذلك البلاغ ، أو الاذار ، ونفعت قضايا الاغتيال سياسة الاستعمار نفعا السريع في اقضاء سعد زغلول عن الحكومة

والواقع أن سعدا لم يكن يأبى أن يتولى عدلى تأليف الوزارة ، وأنه صرح بذلك لبعض أصحابه قبل الانتخابات وبعد الانتخابات ، ولكنه بعد الانباء التى نشرتها الصحف

الانجليزية وصحف العصر في مصر بأنه مرغى على ذلك وأنه لن يتولى الوزارة أبد الإبدى لان حزبه منهم في مقتل السرदार وغيره من الانجليز ، أحب أن يكشف الرياء حول هذه المسألة كلها ، ولا سيما وقد صدر الحكم ببراءة الاستاذين ماهر والنفراتى من كل تهمة . فاذا غساء الانجليز أن يقصوه عن الحكم فليظفروا بعد ذلك بالسبب الصحيح من مقاصدهم السياسية المكشوفة ، لا بما يتعللون به من التملز

فلما حدثت الأزمة وانكشفت الحيلة كلها تنحى عن الوزارة ورجع الى الراى الذى ارتضاه أولا وصارح به أصحابه وهو اسناد الوزارة الى عدلى باشا واختيار اعضائها من النواب والشيوخ المؤتلفين

والراى عندنا فى موقف سعد من تأليف الوزارة فى هذه المرحلة أن ولايته الوزارة لم تكن ضرورة لازمة ولم يكن فيها كذلك ضرر محذور على المصالح الوطنية لولا تلك الازمة التى خلقها اللورد جورج لويدي فى آخر لحظة ، وعلى هذا لا ملامة عليه فى طلبها ولا فى التنحى عنها

اما تأليف الوزارة العدلية الجديدة فكان على النحو الاتى :

عدلى يكن باشا للرئاسة والداخلية ، وعبد الخالق ثروت باشا للخارجية ، ومحمد فتح الله بركات باشا للزراعة ، ومحمد الغرابلى باشا للاوقاف ، واحمد محمد خشبة بك للحربية والبحرية ، ومحمد محمود باشا للمواصلات ، واحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية ، ومرقس حنا باشا للمالية ، وعلى الشمسى أفندى للمعارف العمومية ، وعثمان محرم باشا للاشغال العمومية

ومن تآليفها على هذا النحو يبدو لنا مقدار التساهل الذي ارتضاه سعد لرعاية الائتلاف . اذ لم يكن في هذه الوزارة أكثر من خمسة وزراء على اتصال صحيح بالوفد، والباقيون كلهم من غير الوفديين . ولم يعهد بوزارة هامة الى أحد من وزراء حزب الكثرة ، وهم أكثر من ثلاثة أرباع النواب

وقد وصف سعد هذه الوزارة بأنها وزارة «اندماج» Amalganation لا وزارة ائتلاف Coalition كما شاع اسمها في الصحف وأروقة البرلمان ، فدل بذلك على نبله البعيد وتفريقه الدقيق بين الاوضاع البرلمانية ، فان وزارة الائتلاف قد أقبلت اقالة بعد بضعة عشر شهرا لخروج حزب القلة منها ، وليس خروج القلة بالعذر الصالح لاقالة الوزارة لو كانت وزارة اندماج في حزب الكثرة النيابية

رأيت سعدا في اوقات كثيرة منذ قيامه بالدعوة الوطنية، فما أعرف وقتا تسرب فيه السأم والتعب الى بنيته والى نفسه كما كان يتسرب أحيانا خلال الفترة من مقتل السردار

كانت هذه الفترة أقل اوقاته حركة ولهذا كانت أكثرها سأمًا وتعبا ، وكان قصارى ما اهتدى اليه خصومه من محاربته أن يحاصروه في بيت الامة بالجند والسلاح ويمنعوا وفود الناس اليه ، فكان يراقب الحالة على بعد ولا يملك النهوض لها بجهد من جهوده ... وكان يؤلمه في الوقت نفسه أن يستطيع الموظفون الاداريون كل ما اجتروحه من ارهاق الناس واستفزازهم دون أن ينالهم جزاؤهم الذي يستحقونه ... وفي أكثر الايام كان يسأل:

« ما الذى يوغر صدور هؤلاء الموظفين على الامة ؟ وما الذى يبغضهم فى ايام الوزارة الشعبية ؟ » وقد قلت له يوما انهم تعودوا ان يكونوا طوال حياتهم مأمورين وآمرين . ووزارة الشعب فرضت لهم حرية وفرضت للناس حرية فلا هم مأمورون ولا هم آمرون . ولو عرفوا أنها دائمة لخافوها وعلقوا رجاءهم برضاها . ولكنهم لا يحسبونها تدوم ... قال لا يبعد ان يكون كذاك . فقد كنا نعامل هؤلاء الموظفين معاملة الشركاء فى الحكومة ولا نعاملهم معاملة الالات ، وكنا ننتظر منهم غير وطنية ولا ننتظر منهم طاعة عمياء . فوجدوا منا غير ماتعوده

وذات ليلة كان يسأل : « ما الذى يبعث القوة فى الشعب ؟ » وكنا ثلاثة على مائدته : محاميا معروفا والاستاذ عبد القادر حمزة وكاتب هذه السطور . فقال المحامى وظن انه يرضيه بما قال :
— يا باشا كلمة منك تبعث فيه القوة ... كلمة منك تبعث فيه الحياة الفنية ... واسترسل فى مثل هذا الكلام

فنظر اليه سعد هنيهة ثم قال : « ما هذا ؟ اتريد أن تخطب ؟ اتريد أن تتحمس ؟ طيب : تفضل اخطب وتحمس . وانتظر من يسمع ! »

وكانت نفسه برمة جدا بمن يعبثون بهذا الموضوع لانه كان مهموما به لا يطيق الهزل فيه . بل كثيرا ما سمعته يتضجر فى تلك الايام من حب النكتة فى الطبيعة المصرية ويقول : « لولا ان المصريين يضحكون من زيور وغرائب لما احتملوه هذا الزمن الطويل ! »

وفى اوائل هذه الفترة زرته بفندق « مينا هوس »

وكان يأوى إليه أحيانا أيام الشتاء . فرأيته كثير التفكير
كما يكون حين يلتبس عليه وجه العمل وطريق الحركة ،
وسألنى وهو ينظر إلى الصحف على مقربة منه : « ماذا
يقولون ؟ »

قلت : « وماذا غير قولتهم المعهودة ! ان سعدا ترك
الميدان واستقال ! »

قُل : « لو بقيت في الحكم لقالوا انه يخرب البلد
تشبثا بالمنصب ... هؤلاء لا يعتد لهم بكلام ! »

ثم نشط كعادته حين ينبعث الكلام في موضوع نضال
بينه وبين خصومه ومضى يقول : « وهذه الصحف
الانجليزية ما بالها تمسى وتصبح وهى تلفظ بزغلول ؟ ...
ان زغلولاً يدبر ... ان زغلولاً يتربص .. زغلول .
زغلول . نعم يا هؤلاء انكم لن تستريحوا من زغلول ! »

وهكذا كان في هذه الفترة ، يسأم ويتعب ويخيل الى
من رآه انه بهم بأن ينفذ يديه ، ثم يتحداه متحد فاذا
هو واقف على قدميه لا يسره أن يستريح منه الخصوم

رئاسة مجلس النواب

كانت رئاسة مظلوم باشا لمجلس النواب الاول مشهورة بضرب الجرس لحفظ النظام ، بحيث يصح ان يقال ان الجلسات - ما لم يحضرها رئيس الوزارة او يتحدث فيها المناقشة لامر يشغل النواب - كانت مقسومة بين لفظ الرئيس بدق الجرس ولفظ النواب بالكلام

واذكر ان زميلنا الاستاذ محمود عزمى حرمه مجلس النواب تذكركه التى يحضر بها المجلس لما كان يكتبه عنه من القوارص والغمزات . فانتقل الى مجلس الشيوخ واستمر على نشر اخبار مجلس النواب وهو يزعم انه يتلقى تلك الاخبار من طريق المكاشفة والتنويم ! فلقيته يوما بمجلس الشيوخ وسألته ان يرينا معجزة من معجزاته على سبيل المداعبة ... فيذكر لنا ما يجرى الساعة فى المجلس الاخر ، فهام بنظره قليلا كأنما كان يستطلع الغيب وقال : مظلوم باشا يدق الجرس ... ! قلنا جميعا : آمنا لك بالمكاشفة .. ما فى ذلك جدال !

ففى عهد رئاسة سعد للمجلس بطل دق الجرس او كاد . ولاحظ المختلفون الى المجلس فى العهدين ان الجرس قد اصبحت من الادوات النيابية الملقاة . وكان الاجانب والمصريون على السواء يقولون : ليس هنا مجلس ورئيس ، ولكنه معلم محبوب بين تلاميذ مطيعين ولم يكن سعد يستمعين فى حفظ النظام بنصوص القانون

ولا يحق الرئاسة في منع الكلام وفض المناقشات . انما كان يستعين بسلطان هو أشد رهبة من جميع النصوص والحقوق وهو سلطان العارضة القوية والفكاهة الحاضرة ، فكان العضو من الاعضاء يقول قولاً سديداً أو يصمت . لانه يخشى اذا أطلق لسانه بغير السداد أن يستهدف على الأثر لجواب مفحم أو نكتة لاذاعة من منصة الرئاسة

حدث لما ذهب ثروت باشا الى لندن لمصاحبة جلالة الملك والتماس الفرصة الملائمة لفتح باب المفاوضة في القضية المصرية ، أن عضوا من الاعضاء الذين يخالفون مبدأ المفاوضة من أساسه وجه استجواباً الى نائب رئيس الوزارة يستوضح فيه موقف ثروت باشا في لندن ويخرج الوزارة احراجاً لا تملك الجواب فيه ، لان المفاوضة لم تكن هي الغرض الرسمي لسفر ثروت باشا ، وانما كانت بغية متفقاً عليها بين ولاية الامر يرجى أن تتاح لها الفرصة الملائمة بعد جس النبض واستطلاع الاحوال . فاذا قالت الوزارة - رداً على الاستجواب - انها ستفاوض أو انها لا تفاوض فليس في ذلك تسهيل لما كانت تنويه

والح كثير من الاعضاء على صاحب الاستجواب أن يلغى استجوابه فلم يفعل ولم يستمع وجنح الى الاحراج والعناد . وأشار الوزراء بالمطالبة والمراوغة في عرض الاستجواب فأبى عليهم سعد أن يخالف نظام المجلس ، وقال لهم : بل يعرض الاستجواب ، ونعالجه بما يستحقه الاحراج والعناد

وجاء الموعد المحدد وتلى الاستجواب ، وانتظر العضو المحترم جواب الوزارة وهو موقن بأنه قد وضعها في الفخ الذي لا خلاص منه بغير احباط المفاوضات . ولكنه لم يكذ

يتهيأ لسماع الجواب المأمول حتى فاجاه وزير الحربية -
باتفاق سابق مع سعد - قائلا : « ان هذا الاستجواب
موجه الى شخص غير موجود »

وقال سعد : « ما قول حضرة العضو المحترم في ذلك ؟
في الواقع انه لا نائب لجلالة الملك ولا لرئيس مجلس
الوزراء ! » فسأله صاحب الاستجواب : « ايؤخذ من
ذلك ان الحكومة لا تريد ان تجيب ؟ » فقال سعد :
« ليست المسألة مسألة ارادة او عدم ارادة ، وانى الفت
حضرة العضو فضلا عما ذكرته الى ان الاستجواب يحتاج
الى ثمانية ايام حتى لو كان مستوفيا جميع الشروط ،
والدورة البرلمانية على وشك الانتهاء . فهل لا يرى العضو
المحترم ان تأجيله اولى ؟ »

اما سر الفلطة في شكل الاستجواب فهو كما رأى
القارئ انه كان موجها الى « نائب رئيس الوزراء » ولم
يصدر عند سفر ثروت باشا امر رسمى بانابة أحد عنه
في رئاسة الوزارة اكتفاء بأن يؤدي عمله في وزارة الداخلية
اقدم الوزراء الموجودين عهدا بالمناصب الوزارية

قال صاحبنا : « كيف ؟ اليس هنا فلان باشا ؟ »
فقال سعد : « نعم . ولكنّه ليس بنائب رئيس
الوزراء ! »

فتردد صاحبنا وصاح مذهولا : « اذن من نسال ؟ »
قال سعد : « اسأل محاميا ! »

وقعد الرجل بين القهقهة والضجيج ، وتاجل
الاستجواب الى موعد غير مسمى بموافقة العضو
المحترم !

وتناقش المجلس في قانون خلط الاقطان . وفيه عقوبة

مفروضة على من يخلطون صنفا منها بصنف . فنهض
أحد الأعضاء وقال :

« ولكن ألا يتفق أن يسهو أحد فيحصل الخلط على
غير قصد منه ؟ »

فضحك سعد ضحكته المعروفة وقال : « نعم يا حضرة
العضو المحترم . . يتفق ! ولكن أتقدر حضرتك أن تقول
لنا : كم كيسا من القطن تملؤه وانت ساه عن نفسك ؟ ! »
وطلب بعض الأعضاء انارة طريق مقفل وعزز طلبه بأن
القتيل يقتل هناك في وضح النهار

فعاجله سعد سائلا : « ولماذا تطلب أن ينار ؟ ! »
وبهذه الاجوبة الحاسمة وهذه الفكاهة السريعة ، كان
يحفظ النظام في المجلس ويحفظ الالسنه في الافواه

واستطاع من ثم أن يقف في ميدان الفصل بين جميع
السلطات وجميع الهيئات ، يفصل بين الأعضاء من
انصاره ومعارضيه ، ويفصل بين المجلس والوزارة ،
يفصل بين الوزارة والانجليز ، ويمشي بالوثام بين القصر
والنواب والوزراء ، يأخذ من كل لكل حسبما تتجه
الحوادث ، وتتبدل الاحوال

ومن أخطر الازمات التي وقعت في اثناء رئاسته لمجلس
النواب وعالجها بما له من النفوذ والحنكة ازمة الوزارة
العدلية ، وازمة ميزانية الازهر ، والمخصصات الملكية ،
وازمة الجيش التي اثارها اللورد جورج لويد عقب الحملة .
التي حملها عليه مجلس النواب

فأما ازمة الوزارة العدلية فقد نجمت من اقتراح
اقترحه بعض النواب لشكر الوزارة على مساعدتها بنك
مصر ، ثم قيل في الرد على هذا الاقتراح ان الشكر غير

لازم لانه من قبيل تحصيل الحاصل . فاعتنم عدلى . باشا
هذه المناسبة واستقال لانه كان على ضجر وامتعاض من
مطالب اللورد جورج لويد التى لا تجرى على قانون ولا
اتفاق

وبدل سعد باشا زغلول جهده فى اقامة وزارة اخرى
— هى الوزارة الثروتية — قبل ان يتسع الافق للدسائس
والمناورات التى لاتنقطع فى السياسة المصرية

والذى نعتقده نحن ان ازمة الوزارة العدلية وافقت
رضى من سعد فى تلك الاونة لانه لم يستحسن من عدلى
تهديده بالاستقالة اذا تعرض المجلس لتصرفه فى مسألة
كتاب « الشعر الجاهلى » للدكتور طه حسين ولم يكل
اليه الراى كله فى هذا التصرف . وقد كان على الشمسى
باشا وزير المعارف من قبل الوفد وكان رايه كراى عدلى
باشا فى هذه المسألة على خلاف المظنون والمقدور ، فكان
نصيبه أيضا من المجلس تجريح قوانينه التى عرضها
لتعديل براميج الدراسة وافهامه من ثم ان اضطرار وزير
الى الاستقالة أمر غير عسير ، ولو دخل فى حماية رئيس
الوزراء وحسب له حسابا قبل حسابيه لزميمه

وسلك سعد فى مسألة ميزانية الازهر ومسألة
المخصصات الملكية مسلك المجاملة للقصر مع المحافظة على
نص الدستور . فقد كان كثير من النواب يلحون فى وجوب
عرض الميزانية الازهرية على المجلس ، وكان المجلس يكاد
ان يتخذ قرارا بتأييد هذا الطلب . فذكر لهم سعد أن
الدستور ينص على أن المعاهد الدينية تنظم بقانون .
فالاقتراح سابق لاوانه قبل وضع ذلك القانون
وفى مسألة المخصصات الملكية ، كان بعض الاعضاء

ينسى الدستور ويطالب الحكومة بنقصها في الميزانية وهو ما لا يجوز لانه مخالف للمادة المائة والحادية والستين من الدستور ، فكان سعد يسمح للاعضاء بالمناقشة في هذه المسألة ويمنع الشطط فيها ، ويكتفى بتوجيه المجلس الى التماس تعديل الخصومات من جلالة الملك رعاية للاقتصاد . ويصيح احترام النصوص التى لا محيص عنها بصيغة المجاملة على هذا المنوال

أما أزمة الجيش فهى أعجب الازمات وأدلها على العنت الذى يلقاه الساسة المصريون من الاعيب السياسة البريطانية حيث تعمد الى خلق الازمات . فكل ما حدث من أسباب هذه الازمة أن لجنة الحربية فى مجلس النواب اقترحت زيادة عدد الجيش وتحسين سلاحه ، وهو اقتراح قديم عرضه سينكس باشا نفسه فى عطفة الدستور وليس فيه خروج على حدود النيابة ولا سوابق الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية

الا أن المندوب السامى كان موتورا من المجلس ومن الشعب لانهم استنكروا منه أن يباشر عمله دون أن يقدم أوراقه كسائر السفراء والوزراء المفوضين ، كما استنكروا رحلاته الى الأقاليم واستقباله الأعيان والوجهاء كأنه ملك يستقبل رعاياه . وليس للمجلس بد من هذا الاستنكار ، لان سكوته عنه أمر غير مفهوم الا على معنى الاقرار والتفريط فى أمانته الوطنية وأمانته الدستورية ، ولكن اللورد جورج لويد لا يعرف عدرا لاحد فى معارضة أهوائه وبدواته ، ولا يرى للمصريين - حكومة ونوابا وشعبا ومتطرفين ومعتدلين - الا أن يدعنوا لتلك الأهواء والبدوات ... فكظمها فى صدره حتى سنحت مناسبة

كانها لا مناسبة على الاطلاق ... وراح يطر الحكومة المصرية باحتجاجاته الشفوية والكتابية ، ويطلب منها ما لا طاقة لحكومة في الدنيا بقبوله ، وهو مد خدمة سينكس باشا ثلاث سنوات ومنحه رتبة الفريق . وتخويله السيطرة على الضباط في الترقية والتعيين ، واتصاله المباشر بجلالة الملك ، وتعيين وكيل له ووكيل للوكيل من الانجليز ! وغير ذلك من المطالب التي اقلقت الحكومة والمجلس وأضاعت عليهما الوقت في غير طائل . . فان خضعت الحكومة لهذا ، والا فالبورج البريطانية على شاطئ الاسكندرية ، وأرواح الاجانب في خطر داهم ! وان قالوا هم ونادى بعض سفرائهم بأنهم في امان يعيشون بين المصريين معيشة الاخوان !..

وقام وزير الخارجية البريطانية السير أوستن شامبرلن بمجلس النواب البريطاني فقال في بيان أسباب الازمة : « ان انظار فريق من رجال السياسة في مصر اتجهت الى الجيش منذ زمن وهم يرمون « أولا » الى زيادة الجيش الحالي ، و « ثانيا » الى اتخاذ سلاحا في يد حزب سياسي . ولا ريب ان هذه المساعي من المسائل التي تهم الحكومة البريطانية مباشرة ، لان الدفاع عن القناة من المصالح الجوهرية ، وحماية الاجانب من العهود التي قطعناها على أنفسنا »

الى أن قال : « والحكومة البريطانية على استعداد للشروع توا في فتح باب المفاوضات للوصول الى هذه الغاية - وهي الاتفاق على المسائل المختلف عليها ، ولكن علينا الى أن يتم ذلك الاتفاق أن نصر على بقاء الضمانات التي دلت الخبرة الماضية على أنها فعالة ! » . نعم ...

وعلى المصريين طبعاً أن يفهموا أنه لا سلامة من هذه
الازمات حتى يساقوا سوقاً الى المفاوضات !

وبعد محالّ وجدال استقرّ الرأى على اجابة بعض
المطالب ، وهى ترقية سبنكس باشا ومد خدمته وتعيين
وكيل له . وانتهت ازمة من تلك الازمات التى تخلق من
الهباء ويضاع فيها الوقت على ساسة المصريين ثم لا
يسلمون بعدها من اللوم والاثهام بالتقصير فى أعمال
الانشاء والاصلاح ! ! وقد بذل سعد من الجهد فى تهدئة
النواب والجمهور ما ليس يقدر على بذله سواه ، وكان
موضع الملاحظة عليه من بعض أنصاره - ومنهم كاتب
هذه السطور - أنه يشتري الدستور بأعلى من ثمنه
ويطيل المسألة حيث لا يرجى أن تقابل بمثلها أو يكف
عن العدوان

وكنّت فى أمثال هذه المناسبات أقول وأكتب مؤكداً
لهذا المعنى كما قلت فى أواخر مايو سنة ١٩٢٦ من مقال
فى صحيفة البلاغ :

« ويلوحون لنا بعهد كرومر والفاء الدستور وما عهد
كرومر بشر من دستور كهذا لا ينال المصريون منه الا
التبعات الجسام ، ولا يجنون منه الا الابطال والاوهام .
فاما أن نسلم للانجليز بكل زعم يزعمونه وكل مطلب
يدعونه ، واما أن ينسخوا الدستور ويعيشوا بالعلاقات
بين الشعب والعرش والبرلمان . ثم ماذا نأخذ نحن من
هذا الدستور الذى يسوموننا فيه هذا السوم الجفشوم ؟
لا شيء على الاطلاق . نعم لا شيء الا الضرر والمحال مشفوعاً
بالفرقة والانقسام »

وانما ذكرت هذه الملاحظات لأذكر رد سعد عليها

وحجته في ردها ، فقد كنت اذا حدثته فيما يلاحظ من
فرط الحرص على الدستور امام التهديد والوعيد يقول
لى : « ليذهب الدستور حيث يذهب ... هذا حسن .
ولكن يجب ان نذكر ان الانجليز قادرون على تضسييع
جهودنا كلها في طلب الدستور ، وانهم لولا رغبتهم فيه
لضاع علينا ما سلف من جهود . يا فلان ! ان في صلب
الدستور كلمات لا تزال مكتوبة بخط موظف انجليزى
في دار المندوب »

وحجته في موقفه من أزمة الجيش خاصة ، ان تضسييع
الدستور من اجلها عجلة لا تقضى بها الضرورة . ومتى كان
القوم يشيرون الى المفاوضة بلسان وزيرهم فلا ضرر من
ارجاء الخلاف كله بضعة أشهر الى ان نتفق على قرار او
يذهب الدستور الى حيث يذهب كما تقول

وعلى ضيق الوقت وغلبة الشواغل السياسية والازمات
المصطنعة ، قد اتسع المأل لأعمال شتى ومقترحات
صالحة ، كالفاء السخرة وتعميم التعاون بين الفلاحين
وفتح الطرق ودرس مشكلة العمال ، وما الى ذلك .
مطالب الاصلاح الاجتماعية

غير أننا لا نريد هنا أن نسرد سجلا للأعمال والمقترحات
التي أشرف عليها سعد في أثناء رئاسته لمجلس النواب
فان هذه الاعمال والمقترحات قد يشرف عليها كثيرون من
رؤساء المجالس النيابية ثم لا يمتازون بقدرة غير معهود
في الرؤساء عامة . الا ان الغاية التي ما بعدها غاية في
هذه الصناعة ان يستوى المرء فيها على مستوى الواجب
كما يتخيله المتخيل ويصبو اليه المتأمل .

والمثل الاعلى في الرئاسة هو الرئيس الذى يملك القدرة

على القصد في اوقات المجلس والفصد في جهوده ، ويملك القدرة على حفظ نظامه بغير حاجة الى زواجه وقوانينه. ويملك القدرة على تعليم أعضائه وهدايتهم الى اكبر ما يستطيعون من صواب واقل ما يتعرضون له من خطأ

ويكون مع صيانه لحقوق مجلسه قائما بالقسط بينه وبين جوانب الحكومة الاخرى ، مانعا للصدام بينه وبين ما يحيط به من القوى والعراقيل ، فبهذه القدرة استحققت رئاسة سعد ان تحسب مزية من مزاياه وصفحة من صفحاته ، لا ان يكون مبلغها من الذكر استقصاء جزء من تاريخه والالام بعام او عامين من حياته

زعامة سعد وأثرها

يقول لنا علماء التوحيد ان المعجزة الكبرى لنبي من الانبياء هي المعجزة التي تطابق خلائق الامة المبعوث فيها .
فموسى بعث بالعصا الساحرة في امة السحر والكهانة ،
وعيسى بعث بآية الشفاء في امة المصابين والضعفاء ،
ومحمد بعث بالقرآن في امة الفصاحة والبيان ، فلكل منهم
معجزة تطابق احوال قومه وتستمد الافئاع من معدنه
وأصله

فما اصدق ما يقول العلماء فيما رأيناه في عصرنا من
سير الزعماء ! ففاندى كان خير زعيم على اهل الهند لانه
ناسك من امة النساك ، ومصطفى كمال باشا كان خير
زعيم بين الترك لانه جندي من امة الجنود ، وسعد كان
خير زعيم في مصر لانه فلاح من امة الفلاحين . وحسبك
أن تعتمد الى نموذج الفلاح المصرى فتضاعف ما فيه من
خلائقه وعاداته وخصائص بيئته لترى امامك سعدا
مائلا في عظمته المصرية ، قائما على مرتقى المثل الاعلى لتلك
الخصائص القومية ، وليست آية افصح من هذه الآية
على صدق النهضة السعدية وجريانها مع طبائع الامور

وقد اجتمعت لسعد من مزاياه الشخصية ومن
توفيقاته العصر في حياته صفة الزعامة الواجبة على
المصريين ، او الزعامة الملائمة لاطوار النهضة الاخيرة في
هذه الامة

فهو لانه كان فلاحا من اصحاب المراتب العالية ، قد

استطاع ان يجمع حوله السواد والعلية من أبناء الفلاحين،
وهم قوام الأمة المصرية

ولانه كان صديقا لقاسم أمين على رأيه في تهذيب المرأة
قد استطاع ان يقود النهضة الاولى التى اشترك فيها
الرجال والنساء وشملت الامة كلها لانها شملت البيت كله
ولانه كان يطلب الاستقلال من الترك كما يطلبه من
الانجليز قد استطاع ان يمحو الفوارق الدينية والعصبية
المذهبية فى الحركة الوطنية ، لان المسيحيين والاسرائيليين
قد علموا انهم شركاء فى دعوة واحدة ، وليسوا مسوقين
مع حركة دينية يطلب دعائها سيادة الترك لانهم مسلمون،
وانما الحق ان يطلبوا السيادة المستقلة لانهم مصريون

ولانه كان حاضر الفتوة ، وافر الحماسة فى الشباب
والكهولة والشيخوخة ، قد استطاع ان يقود الشباب
المتلهبين كما يقود الشيوخ المحنكين ، او استطاع ان يجمع
الجيلين فى ثورة واحدة ، وقلما يحتمعان

قالت صحيفة التيمس وهى تربيته : « مما عهد فى
الزعماء الشرقيين انهم يعتزلون العمل قبل زملائهم
الغربيين . الا زغلولا ، فانه احتفظ بنشاطه الفزير الى
النهاية ، وليس بين الثائرين المتطرفين فى التاريخ الا عدد
قليل بقيت له عقيدته السياسية على شدتها وعنفوانها
بعد الخمسين ، ولكنه هو بلغ اقوى ما بلغ من السلطان
على الجماهير عندما ناهز الستين ، وكانما كان تقدمه
فى السن يزيد من حماسة الشباب ونزواته ! على ان
مفاجآت طبيعته واطوار حياته وتقلبه فى تحصيل العلم
بين الفقهاء العرب والاساتذة الفرنسيين ، ومضاء عزمته
وفصاحته وما كان من الاثر على تربية ذهنه لاناس بينهم
من الاختلاف مثل ما بين جمال الدين داعية الجامعة

الاسلامية واللورد كرومر - كل هذا لا يكفي لتفسير قبضته الغريبة على شعب كثير التحول . فان وراء كل هذا ، وفوق كل هذه العوامل المؤهلة للنجاح قدرة خاصة قيضت له ذلك النفوذ على أبناء وطنه ، ومغناطيسية شخصية تجذب اليه الالوف من التابعين »

وقد ادى البحث في أصل سعد الى اختلاف الاقاويل بين قائل يزعم أنه من البدو وقائل يزعم أنه من المغاربة وقائل يزعم أنه ليس من هؤلاء ولا هؤلاء ، ولكنه يشبه الترك في بعض الملامح والاخلاق ، فليختلفوا ما شاءوا وليعزز كل منهم أقاويله بما شاء ، فان الحقيقة التي لا تقبل الجدل الكثير أن صفات سعد التي لا شك فيها هي أصليح الصفات لزعامة المصريين . وأن مزاياه الشخصية ، وتوفيقاته زمانه السياسية والاجتماعية قد جعلته الزعيم المصرى الذى ليس بين معاصريه أحد أجدر منه وأولى بالزعامة ، وذلك وحده كفى بتقرير مكانه كما قرره لنفسه وقررتة الاحداث والتوفيقات

فهو في طبيعته العملية ، وفصاحته المقنعة ، وفكاحته المرتجلة ، وعزيمته الماضية ، وسماته الهيبة ، ومنزلته الرفيعة ، خير من ترشحه مصر لزعامتها من صميم تكوينها ، وأنه لأصل في زعامة الشعوب ليس بعده رسوخ ولا عمق في الاصول

كان ساحرا للفلاح الساذج وابن البلد الظريف : سمعه فلاح من قنا في الاحتفال بعيد النيروز فبكى . ثم أفانق نفسه وهو شيخ لم يتعود أن يبكى الا لحادث يصيبه في آله او ماله ، فطفق يعجب لنفسه ويسأل من حوله : ما بالى أبكى ؟ أمات أبى ؟ أمات أمى ؟ أغرقت مراكبى ؟ أجذب زرعى ؟ وما لهذا الرجل يبكىنى ؟ أساحر هو ؟

افاتن هو ؟ والله لا ادرى !! ولكن الفلاح الساذج الحائر في بكائه قد بين لنا أوجز البيان أن سلطان سعد على النفوس المصرية حادث كحوادث القضاء والقدر أو هو من قبيل الحوادث التي تحرك تلك النفوس وتهزها في أعماقها ، أو هو من قبيل تلك العوامل التي ظن الفلاح الساذج انها هي وحدها خليفة أن تسيل الدموع من عينيه

وسمعه مصرى من أبناء البلد يخطب في نادى «سيروس» ويضحك ضحكته العالية من خصومه . فما تمالك أن صاح : « ياسلام ياباشا ! ضحككت حلوة . حلوة جدا . الله ! الله ! » . فما ترك سعد هذا التعقيب « البلدى » على ضحكته الساخرة أو الساحرة دون أن يشفعه بتعقيب من جنسه ، وهتف بالحاضرين في طلب السكوت كما يناسب المقام : « سمع . سمع . هس ! »

فمواقف الخطابة أو مواقف الزعامة لم تكن عند هذا الزعيم الا تيارا جارفا ينبعث من قرارة وجدانه ، فيحتوى الحاضرين في غمراته ويردهم الى عنصرهم الاصيل فيشعرون على البديهة أنهم وهذا الزعيم من موطن واحد في الشعور وموطن واحد في الارادة ، وموطن واحد في الحد والفكاهة ، غير أنه يقدر من حيث لا يقدر ، أو يقدر وهم من ورائه تابعون

والزعامة اذا بلغت هذا المبلغ من الاصاله كانت قوة مطبوعة - بل فرصة الهية - لا تفرط فيها أمة رشيدة ، ولا تقدر على التفريط فيها أمة ولو كان ديدنها التفريط . لان الامر في هذه الزعامات من وراء المشيئة والتدبير وقد يكون في الامة عشرات أو مئات يقاربون ذلك

الزعيم في جملة الصفات او يفوقونه في بعض الصفات ،
لكنهم لا يفنون عنه ولا يعوضونه وهو واحد وهم عشرات
او مئات ، لان الفضل في الزعامة للدرجة والنوع لا
للعدد والكثرة ، والشأن هنا كالشأن في درجات الجمال .
لو اجتمع الف وجه على اعتدال في المحاسن لما بلغت كلها
من الاثر والفتنة ما يبلغه الوجه الواحد الفائق في حسنه ،
ولا لوم على القلوب اذا هي آثرت ان تفتتن بذلك الوجه
الواحد اضعاف ما تفتنها تلك الوجوه الستى ، لان
الطبيعة لا تحس الا هكذا ولا يحسن بها ولا ينفعها ان
تنحرف عن سوائها ، وكل احساس مطبوع فهو قوة
مطبوعة نافعة في ايقاظ قوى الافراد وقوى الشعوب ،
ومنى كان سبب التأثير طبيعيا فالتأثير لا جرم طبيعى
لا اصطناع فيه ، وانما الافة الكبرى ان تكون الزعامة من
توليد الاصطناع والواربة والتمويه والتواطؤ على الفس
والمغالطة والانتفاع ، فانها تكون حينئذ كالصحة التى
تصنعها المخدرات ليست من الصحة وليست من الشفاء،
ولكنها من السقام

لما نهض سعد بالدعوة الوطنية ، لم تكن مصر خالية
بطبيعة الحال من أولئك « المحكمين » الازليين او أولئك
المتحذلقين احلاس القهوات الذين يخطئون كل عمل
ويخطئون كل رجل ويخطئون كل رأى ، ولا يحسبون
الامور في الدنيا تجرى أبدا الا على خلاف ما يحكمون
ويستحسنون . . ثم لا يعرفون بعد ذلك أنهم هم
المخطئون

كان هؤلاء المحكمون الازليون يرون كل انسان في مصر
صالحا للزعامة الا الزعيم القائم بها في حينها . لان اصول
الصناعة تقضى بذلك ، والا لم تكن هناك صناعة ولم تكن

هناك قهوات ... ولم يكن هناك محكمون
أفما كان زيد أولى بحل القضية المصرية لانه مقرب من
الانجليز ؟ أفما كان فلان أولى منهم جميعا لانه خليفة
فلان . ولعلمهم لو طولبوا بالاتفاق فيما بينهم لما انتهوا
الى اتفاق ، لان الثثرة لم تكن قط وسيلة الاتفاق . وانما
كانت وتكون ابدا وسيلة المحال والشقاق

وأوجز ما يوصف به هؤلاء - على احسن الظنون
بهم - انهم كسماسة الزواج : كل خطيب عندهم غير اهل
لخطيبته وكل خطيبة عندهم غير اهل لخطيبها . الا أن
يكون لهم نصيب في الوساطة والمهر والوليمة . وعندئذ
يكون كل خطيب وخطيبة في الدنيا على مايرام

واذا حاورتهم باصطلاح سماسة الزواج فليس بالنادر
أن يصينوا من حيث يخطيء الأزواج والاصهار . فهذا
الفتى المقوت خير من جميع الفتيان لانه يملك المستقبل
وينتظر الميراث ، وهذه الفتاة الدميعة السقيمة خير من
جميع الفتيات لانها تدخل الى بيت قرينها والوظيفة معها
بجاه أبيها أو ذويها ، وهذا الشيخ خير من جميع الشبان
لانه غدا يموت ، وهذه المرأة النصف لا تضارع في بيت
القرين لانها تغنيه ولا تحاسبه على ما يبقيه ويفنيه :
نصائح نافعة من حيث ينظر السمسار وأشباه السمسار ،
ولكن النصائح التي هي أنفع منها وأغلى هي النصائح التي
يستمع اليها الناشئ الصغير بالهامه والناشئة الصغيرة
بالهامها ، لانها هي النصائح التي توحى بها الفطرة الخالدة
وتنوط بها بقاء الحياة وتقدم الاحياء

وهذا الالهام هو الذي استمعت اليه الامة المصرية ولم
تستمع الى حكمة السماسرة وأحلاس القهوات ، فمسا
كانت تلبية سعد الى ندائه سبيلا الى المنافع أو سبيلا

الى الوظائف أو سبيلا الى الراحة والاطمئنان ، ولكنها كانت على تقيض ذلك مضیعة للمنفعة والوظيفة ، مجلبة للمحنة والبلاء . فطاعتها هى من قبیل الطاعة التى يلهمها الناسىء والناشئة لصوت الفطرة ودعاء السريرة . يخطيء من يسمعها فى بعض الاحايين من الوجهة الدنيوية ، ويخطيء الف مرة من يصم عنها اذنيه من وجهة الحياة الباقية والحكمة الخالدة ، وان كان خطاه لا يظهر له ولا للآخرين . لان الذى يفقد الكمال لا يشعر بفقد الكمال ، او لا يعترف بخسارته كما يعترف فاقد الخبز والحطام

واذا ظفرت الامة بالزعيم الذى تكون طاعته من قبیل هذا الالهام فتلك هى الزعامة التى تنتظرها الاجيال بعد الاجيال ، وتلك هى الفرصة التى يخشى عليها الضياع . لان الزعامة التى تكون طاعتها من قبیل الاهتداء بحكمة السماسرة واحلاس القهوات هى فرصة لن تضيع ، اذ هى فرصة موجودة كوجود المنافع وعلم الحساب فى كل مكان

هذا الالهام الفطرى هو الاثر الاكبر لزعامة سعد زغلول ، وهو شىء لا يدخل فى الاحصاء والارقام ، ولكنه مع هذا شىء لا غنى عنه لكل منفعة أو مصلحة يدركها الاحصاء وتحصرها الارقام

والزعيم لا يحاسب فى التاريخ بحساب الدفتر الذى يحمله الاجير فلا يعطى فيه درهما الا بما يقابله من عمل فى ساعات النهار ، ان الرجل الذى لا تظهر مآثره الا بهذا الحساب لهو انقص الناس فى صفات الزعامة وقيادة الشعوب ، لانه اذن يعمل بيديه كما يعمل الآخرون ويتلقى جزاءه كما يتلقاه سائر الناس ويحاسب بمفرده بما يدعو الناس اليه ، وانما يحاسب الزعيم بحساب

الشمس التي تشرق على الحقول ، أو حساب النهر الذي
يجرى بين الاعشاب والاشجار . لا يضرب كلاهما فأسا
ولا يفرس جذرا ولا يخط سطرا بهندسة ولا يبنى جدارا
على حوض أو خزان ، ولكن الضاربين بالقوس جميعا
والفارسين للجذور جميعا والعاملين في الهندسة والبناء
جميعا لا ينبتون سنبلة واحدة بغير الشمس والماء

فاذا استطاع هذا الزعيم أن يثبت هذا الروح أو يوقظه
أو يجمعه حواليه ، فكل ما تنشئه الامة وهى مأخوذة
بهذا الروح فهو من عمله وصنع يديه ، أما اذا كان عمله
كله هو ما يعمل به بنفسه ويرسم عليه طابع يديه فما هو
بزعيم

وسعد زغلول قد بث في مصر هذا الروح ، أو هو قد
ايقظه ، أو هو قد جمعه حواليه . فكل ما نهضت به الامة
من اشتغال بالصناعات أو مصارف الاموال أو شركات
التجارة أو معاهد التعليم أو مجامع السياسة مما لم يكن
فيها قبل تلك النهضة ، ففيه سهم لا ينكر لزعامة سعد
زغلول

هذه الزعامة هي التي التقى حولها المصريون فعلموا
انهم امة ، وعلموا انهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم امة ،
وانهم رجال ونساء ولكنهم امة ، وانهم شيب وشبان
ولكنهم امة ، وانهم حضريون وريفيون ولكنهم امة ،
فانبعثت للامة حياة ماثلة الى جانب حياة كل فرد وكل
طبقة وكل طائفة وكل جنس وكل دين ، وراينا الايام التي
نسى فيها اللص انه سارق ولم يذكر الا انه مصرى من
المصريين ، ونسيت فيها البائسة الموصومة انها متاع
مهين ولم تذكر الا انها مصرية تطالب بقضية ، وفهم حتى
هؤلاء ان هنالك معنى من معانى الرفعة الانسانية يسمى

الشرف ويسمى الحياء ، بل رأينا السنين التى لبث فيها
المئات والالوف يسامون الخسار فيقبلون الخسار ولا
يقبلون المراء فى العقيدة ، ويخبرون بين منفعة النفس
ومنفعة الامة التى يدينون بها فيختارون منفعة الامة ولا
يحفلون بمنفعة النفس ولا بمنافع الال والبنين . وتلك
قنينة قومية لا تدخل فى حساب الارقام ، ولكن الامة
التى تهملها وتبخس قدرها لا تدخل هى نفسها فى حساب
وسرى قبس من روح الوحدة المصرية الى كل امة فى
الشرق تعلم أن شأنها فى طلب الحرية كشأن المصريين ،
وأن حاجتها الى الوحدة الوطنية كحاجة المصريين . فظهر
الوفاق بين الطوائف فى بلدان لم تعرف قط وفاقا ولا
رغبة فى وفاق ، واصبح سعد زغلول علما للنهضة الشرقية
بأسرها لا للنهضة المصرية وحدها ، ورمزا لدعوة الوحدة
فى كل بلد ممزق بين العصبية الداخلية والمطالع الاجنبية
روى موظف مصرى أنه لقي المهاتما غاندى فى لندن حين
زارها لحضور المؤتمر الهندى فيها فجرى الحديث بينهما
عن القضية المصرية واستطرد الى ذكر سعد فقال المهاتما:
« اننى تتبعت سيرة هذا الرجل القدير من سنة ١٩١٩
الى الان ، ولا يزال له فى نفسى اثر عظيم ، وأنا أعدّه
قدوة وأراه بمثابة أستاذ »

قال الموظف المصرى : « ذلك تواضع منك ولا ريب .
ان الامة المصرية أربعة عشر مليونا وأنت قد شملت
حركتك ثلاثمائة وخمسين مليونا من الناس »

قال المهاتما : « على هذا التقدير يكون سعد هو صاحب
الفضل فى السبق والابتداء . ثقب أن الحركة الهندية
سارت على أعقاب الحركة المصرية . انى اقتديت بسعد
فى اعداد طبقة بعد طبقة من العاملين فى القضية الهندية ،

فلا تعتقل طبقة منهم الا لحق بها خلفاؤها على الاثر ،
وعن سعد أخذت توحيد العنصرين ولكنى لم أنجح بعد
كما نجح فيه ... ان سعدا ليس لكم وحدكم ولكنه لنا
أجمعين »

وايا كان نصيب هذه الرواية من الصحة فالحقيقة التى
لا تحتاج الى اثبات ولا استشهاد هى ان الوحدة المصرية
سابقة لكل وحدة فى دعوات الشرق الوطنية ، وان الوحدة
المصرية مدينة لسعد بمزاياه التى توافرت له او توافرت
حولها ، فجعلته دون غيره أصلح الزعماء للزعامة على جميع
المصريين

لقد كانت الزعامة بداهة فيه تقابلها التلبية البديهة من
الجماهير . كان يدبر ويقدر ويأخذ الامور بالروية والنظر
البعيد ولكنه لا يعول على التقدير والتدبير بعض تعويله
على البداهة التى ترتجلها الشعوب فى غير تكلف ولا
استعصاء ، وعنده ان العناية الالهية تعمل فى هذه
البداهات المرتجلة ما ليس يخطر على بال ، ومن ثم كانت
كلمته التى يرددها كلما اتجهت الحوادث الى غير اتجاهها
المنظور أو انفرجت الازمات من غير مظنة الفرج المقدور :
« انها العناية .. انها العناية ! » ويرقع بصره الى السماء
ولا يزيد

أذكر فى الايام التى أعقبت عودته من المفاوضات مع
مستر مكدونالد ، اننا زرناه وعنده الاستاذ حامد جوده
المحامى يقترح عليه بعض الاراء

فقال سعد بدعابته المعهودة : « يا حامد . انا ختمت
العلم ! فهااتوا العمل الناجع ، فلا حاجة بى الى اقتراح »
ثم قال : « ماذا تروننا صانعين فى مواجهة الانجليز ؟ »
قال أحد الحاضرين : « الاضراب العام يشترك فيه

الموظفون حتى تجاب مطالب البلاد :
فسال الباشا : « وهل يقع هذا الاضراب ؟ »
- فقال بعض الحاضرين : « يقع عاما » . وقال غيرهم :
« يقع في بعض الجهات » . وخالفهم آخرون فقالوا انه
لا ينتظم ولا يطول

قال سعد : « الدليل على انه لا يقع ولا يصمد طويلا ان
وقع انكم مختلفون فيه . . . ان هذه الحركات لا تأتي الا
عفوا » . وقالتها بالفرنسية Spontanement وعندما يكون
الجو مهيئا لن تختلفوا فيها بل تجيبوا بلسان واحد : « انها
امر واقع لا ريب فيه »

ولتعويل سعد على هذه البداهة كان لا يكرب ذهنه
كثيرا بهوم المستقبل ولا يزيد على ان يعطيها حقها من
التفكير والروية ثم يدع البقية للمفاجأة او للبداهة او
العناية كما يقول . واطمئنانه الى المستقبل من هذه
الناحية كاطمئنان التاجر الغنى الوطيد المكان الذي يعمل
عمل الرجاء ولا يفسره ان تفاجئه السوق بالهبوط او
الكساد ، لانها كيفما تقلبت واضطربت لن تجده الا على
استعداد للصعود والهبوط ، وغيره قد يطمئن الى
المستقبل هذا الاطمئنان فيضيع ويبور ، اما هو فالثروة
التي لديه ضمان لا يعتريه خذلان ، فمن فضول الوهم ان
يكرب نفسه طويلا بالوساوس والهوم

كان لقومه مدد من عزمه وكان لعزمه مدد من قومه ،
وكانا كالشحنتين الكهربائيتين كلتاها بمفردها في سكون .
ولكنهما لا يلتقيان حتى تندفع القوة الكامنة التي لا تندفع
على انفراد

ولم يكن أقدر منه على الانجاء والتوجيه ان لم يكن

بوحى البداة فبالكلام الذى يبلغ مبلغ البداة من اخلاق سامعيه

كان خصومه يدسون عليه فى بيت الامة اناسا من المشاغبيين الذين لا خلاق لهم ليلقطوا فى مواقف التأثير والاحتدام ، فيفسدوا الخطاب عليه وعلى السامعين ، وكان الجمهور يحار فى تأديب هؤلاء لانه لا يدري هل يتركهم فيفوته حظ السماع او يجاوبهم فينقطع الخطاب . وتمادى سليط من هؤلاء يوما فضاك الجمهور به ذرما واخذوا بتلايبه وبهم اشفاق من ضياع الخطابة فهم يترددون ولا يدرون كيف يصنعون : هل يضربونه فيقع الاضطراب او يرسلونه فيعود ويجترى أمثاله السلطاء على مثل عمله .. وكخطف البرق تبدر الكلمه من سعد فيكون فيها فصل الخطاب مع هذا السليط ومع من تحدثه نفسه من زملائه بركوبه هذا المركب العسير ، ويقول سعد : « لا يضرب فى بيتى ! » . ويترك مقام الخطابة ! وكخطف البرق يفهم الجمهور ما يريد... وينقطع دابر هؤلاء السلطاء فلا يرجعون

كتب سعد وهو فى نحو العشرين من عمره فى الوقائع المصرية - صحيفة الحكومة - يشهر بالاستبداد ، ويحض الناس على دفعه ويستشهد بقول النبى عليه السلام : « ان الناس اذا راوا الظالم فلم يأخذوا على يديه اوشك ان يعمهم الله بعقاب من عنده » ويختم كتابته بقوله : « ان شريعتنا شريعة سمحة تأبى ان يتولى امور ذويها من لا يراهم للشرع حرمة ولا يحفظون للسنة ذمة . وتوجب الشورى على كل من الرعية والحاكم جميعا . ذلك هو الحق والله يهدى من يشاء الى سواء السبيل »

ويرى عن السيد جمال الدين الافغانى انه امر تلاميذه
بالكتابة فى موضوع الحرية فكان سعد وهو اصغر التلاميذ
سنا أحسنهم كتابة فى هذا الموضوع . فقال السيد :
« ان من علامة نشأان الحرية فى هذه الامة ان لا يجيد
الكتابة فيها الا ناشئ كهذا الفتى ! »

وحضرته اثناء الحرب العظمى يسمع قصيدة حافظ
العمرية فما استعاد ولا صفق فيها لايبات كما استعاد
أبيات الشورى وصفق لها ، حتى مال اليه محمد محمود
باشا يداعبه قائلا : «معلوم ! . . وكيل الجمعية التشريعية»

فكراهة الاستبداد فى طبعه

وقيادة الشعوب فى طبعه

ولو لم يكن حبه الحرية مصلحة عامة وعقيدة راسخة
لكان مصلحة خاصة تقوم عنده مقام العقيدة ، فهو يزود
عن كبريائه حين يقضى للفلاح بحق الحرية ، ولا يرى فيه
رأى الزملاء من حكام الترك الذين يقضون عليه بالخضوع
ويقضون لانفسهم بالسيادة . ومن اتفقت له كراهة
الاستبداد ، والقدرة على دفعه ، واستنهاض الشعب الى
صدع قيوده ، والشعور مع الشعب بعزته وهوانه ،
فقد رشحته ارادة الغيب ولم ترشحه ارادة الناس للزعامة
والاضطلاع بهذه الامانة ، واصطلحت هداية الالهام وهداية
التفكير على تقديمه لهذا الامر الكبير

لقد وجدت الامة المصرية نفسها على يدى سعد ، ولم
يكن لها قط وجود اكمل من وجودها الى جانب هذا
الزعيم ، وهذا اثر لزعامتة لا شك فيه ! وهذا وحده فى
عالم السياسة اثر يعلو على جميع الآثار .

فهرس

ص	
٧	● مقدمة
١٠	● سعد فى سطور
١٢	● القارعة
١٨	● الثورة
٣٣	● سفر الوفد الى باريس
٤٨	● الوفد فى أوربا
٦٧	● من سفر الوفد الى لجنة ملنر
٩١	● المفاوضات فى لندن
١٢٢	● تصريح ٢٨ فبراير
١٣٠	● من المنفى الى الوزارة
١٥٧	● فى رئاسة الوزارة
١٩١	● من رئاسة الوزارة الى رئاسة النواب
٢١١	● رئاسة مجلس النواب
٢٢١	● زعامة سعد وأثرها

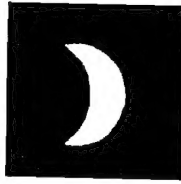
رقم الإيداع بدار الكتب : ٤٨٣٩ - ١٩٨٨
الترقيم الدولى : . - ١٣٧١ - ١١٨ - ٩٧٧ ISBN

وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

السيد / عبد العال بسيوني زغلول -
الكويت : الصفاة - ص ٠ ب رقم ٢١٨٢٣ تليفون ٧٤١١٦٤

أسعار البيع للعدد الممتاز فئة ١٥٠ قرشا للقارئ في مصر

سوريا ٥٠ ليرة ، دى ١٠ دراهم ، لبنان ٧٠٠ ليرة ، ابوظبى ١٠ دراهم ، الاردن ٦٠٠
فلس ، اليمن ١٠ ريالات ، الكويت ٥٠٠ فلس ، تونس ١٧٥٠ مليما ، العراق ٤٥٠٠ فلس ،
مسقط ١ ريال ، السعودية ٧ ريالات ، المغرب ١٨ درهما ، الدوحة ١٠ ريالات ، غزة
والضفة ١ دولار ، البحرين ١٢٠٠ فلس ، إيطاليا ٣٠٠٠ ليرة



هـ الكتاب

« زعيم ثورة ١٩١٩ سعد زغلول » سجل واف عن النهضة المصرية التي نهضتها مصر على اثر الحرب العالمية الاولى ، وهى نهضة عظيمة وجدت زعيمها العظيم فى سعد زغلول الذى لم يكن زعيم رهط معين ، او حزب محدود ، او طبقة خاصة .. بل كانت الامة ممثلة فى زعامته الفذة ، وكانت زعامته معبرة عن امانى الامة كلها .

ولهذا امتزجت ثورة ١٩١٩ بحياته - كما ترى فى هذا الكتاب القيم الذى دبجته يراعة الكاتب الكبير الأستاذ عباس محمود العقاد - فلم يكن سعد قائدها فقط ، بل كان روحها الباعث .. من كوامن الحياة ، وجواقر النهضة والتوثب .

وقد حلل المؤلف عبقرية هذه الزعامة تحليلًا بليغًا تلك الثورة ، وتحدث عن شخصية سعد القائد الثائر ، من صفات عظيمة بعثت فى الامة القوة والشجاعة والاثخس جبروت الانجليز ، ووثبت تطالب بحقوقها ، وحريتها وكرامتها ، حتى أدركت ظفرا ونجاحا ، ومازالت ناهضة تعفل للهدف الاسمى والنجاح الكامل .

ودار الهلال تعيد نشر هذا الكتاب بمناسبة ذكرى ١١ زغلول ، والذكرى المئوية للأستاذ عباس محمود ١١